



السياسة الشرعية (2)

الفصل الدراسي الثالث

معاي الشيخ / د. صالح بن عبد الله بن حميد

الدرس الأول

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابته أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

{الحمد لله وصلى الله وسلم وبارك على رسول الله، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:
فصل: الثاني من الأموال السلطانية الصدقات.

قال رحمه الله تعالى: وأما الصدقات فهي لمن سمي الله تعالى في كتابه، فقد رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً سألته من الصدقة، فقال عليه الصلاة والسلام: «إن الله لم يرض في الصدقة بقسم نبي ولا غيره، ولكن جزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك»، فالفقراء والمساكين يجمعهما معنى الحاجة إلى الكفاية، فلا تحل الصدقة لغني ولا لقوي مكتسب، والعاملين عليها هم الذين يجبونها ويحفظونها ويكتبونها ونحو ذلك، والمؤلفة قلوبهم سنذكرهم إن شاء الله تعالى في مال الفيء.

وفي الرقاب: يدخل فيه إعانة المكاتبين وافتداء الأسرى، وعتق الرقاب، وهذا أقوى الأقوال فيها. والغارمين: هم الذين عليهم ديون لا يجدون وفاءها، فيعطون وفاء ديونهم، ولو كان كثيرًا، إلا أن يكونوا غرموه في معصية الله تعالى، فلا يعطون حتى يتوبوا.

- مر معنا السياسة الشرعية من حيث معناها، وقلنا إن أصل السياسة إن صح التعبير هي إدارة الناس، أو القيام على الشيء بما يصلحه، أو تدبير شئون الناس بما يصلحهم.
- وأيضًا لها طبعًا ميادين كبيرة جدًا، سواء فيما يتعلق بعلاقة الراعي بالرعية، أو الحاكم بالمحكوم، أو الأحكام السلطانية، يعني أحكام الإمامة العظمى وما يتعلق بها.
- أو ولاية شئون الناس وإدارتهم إلى آخره، أيضًا السياسة الشرعية بمعنى التعزيرات الشرعية، الأحكام السياسية التي أيضًا غير منصوبة، وأحياناً طرق القضاء، وما يحقق العدالة، يسمى أيضًا سياسةً شرعيةً.
- حينما قال العلماء: السياسة الشرعية ربطوها أو قيدوها بالشرعية، فما كان ليس منضبطاً بالشرع فلا ينسب إليه، ففقد الشرعية هو الفاصل بين السياسة الشرعية وغيرها من السياسات، بل كما أهل العلم: لا تصح نسبة السياسة إلى الشرع إلا إذا كانت فعلاً متقيدةً بأحكام الشرع وبضوابط الشرع، وبقواعد الشرع، ولهذا ممكن أن نقول إن السياسة الشرعية هي استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي لهم في الدنيا والآخرة.
- وقلنا كذلك أيضًا لفظ سياسة لم يرد في الكتاب العزيز، لا لفظ سياسة ولا مشتقات ساس، وإن كان- إن صح التعبير- مرادفات لها قد تكون موجودة كالخلافة والاستخلاف والملك والحكم، والتمكين هذه كلها قد تكون من الدلالات أو المرادفات للمراد بالسياسة الشرعية.
- أما في السنة فجاء حديثٌ، يكاد يكون هو حديث الباب، وهو في الصحيحين في قوله صلى الله عليه وسلم: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء، فيكثرون»، فقال الصحابة: فما تأمرنا، قال: «فوا ببيعة الأول فالأول، وأعطوا حقهم الذي جعل الله لهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم»، وهو حديث الباب.
- وقد يكون في قوله صلى الله عليه وسلم: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء» قد يفهم منه أن الأنبياء جاءوا بما يصلح الدين والدنيا، فحينما قال تسوسهم، بمعنى أنه بما يصلح أمر دينهم ودنياهم.

- وكما قلنا السياسة الشرعية تتعلق سواءً بالحكم، وهو علاقة الراعي بالرعية والأحكام السلطانية، أو يتعلق بالقضايا المالية، أو يتعلق بالتوظيف والمرتبات، أو يتعلق بالقضاء والجنائيات إلى آخره، وكذلك العلاقات الدولية أو السياسة الدولية.
- **والشيخ بنى كتابه على القوة والأمانة**، يكاد يكون جعل كتابه قسمين عظيمين، الولايات، والجانب المالي، وتكلمنا فيما مضى عن الولاية فيما يتعلق باختيار الحاكم والأمثل بالأمثل والقوة والأمانة في الولاية، إلى آخره، الآن الجانب الذي نتكلم فيه الجانب المالي.
- وذكر فيه حوالي خمسة أقسامٍ: **الفيء والصدقات والغنائم والظلم الصادر من الولاة أو الصادر من الرعية أيضًا**، فكل هؤلاء أيضًا داخلون في الأموال، ولهذا هو يقول ما يدخل في باب الأموال السلطانية، أو يتعلق بالفيء، وكذلك الصدقات والفيء والغنيمة وأيضًا الجزء الثالث في هذا الموضوع الذي هو ظلم الولاة والرعاة، ظلم الولاة وظلم الرعية ، **قد يقع الظلم من الوالي من حيث أنه يقصر في مسؤوليته، ومن الرعية حينما يأخذون ما لا يستحقونه.** وكذلك أيضًا سوف يأتي الكلام عن وجوه صرف هذه الأموال.
- فتقريبًا هذا هو نربط به ما مضى بما نحن فيه، فباب الأموال تكلم فيه في آخر لقاء كان عن الغنيمة ما يتعلق بقسمها إلى آخره، والغنائم كما مر معنا، مبحث هذا اليوم يتعلق بالصدقات.
- ولعلنا ذكرنا في الدروس الماضية أن الجانب المالي في الإسلام عجيبٌ من حيث عناية الإسلام به، بل مما لفت له بعض أهل العلم أن الله عزَّ وجلَّ المال -إن صحَّ التعبير- بكل مصارفه أو موارده الله عزَّ وجلَّ هو الذي تولى قسمته بنفسه.
- فهو تولى قسمة الموارث، وتولى قسمة الغنائم، وتولى قسمة الصدقات، هذه كلها الله تولىها بنفسه ولم يكلها إلى أحدٍ من الأنبياء ولا من غيرهم، فالأولاد في الميراث **﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾** [النساء: 11]، وفي الغنائم قال: **﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ..﴾** [الأنفال: 41]، وفي الصدقات: **﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾** [التوبة: 60]، مما يدل على أهمية المال، وعلى أن الله هو الذي تولى قسمته بنفسه، وهذا من كمال هذا الدين، أحيانًا قد يفهم فهمٌ قاصرٌ أو ناقصٌ أن الدنيا أو أن المال ليس له مكانٌ، تلك المكانة في الشريعة أو في الدين، بينما المال له مكانته من حيث كسبه ومن حيث إنفاقه.

قال رحمه الله: الثاني -أي من الأموال السلطانية- وأما الصدقات فهي لمن سمي الله تعالى في كتابه،

- كما أشرنا الله هو الذي تولى قسمتها بنفسه، فقد رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً سألته من الصدقة، وفي بعض النسخ سألته عن الصدقة.
- سألته من الصدقة فقال: **«إن الله لم يرض في الصدقة بقسم نبيٍّ ولا غيره ولكن»** ، كما أشرنا، **كل الأموال قسمها الله، سواءً في الميراث، في الغنائم، في الصدقات، «ولكن جزأها ثمانية أجزاء»** وإن كان الحديث فيه ضعفٌ لكن معناه صحيحٌ، **«ولكن جزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك»** ، قال الشيخ رحمه الله: فالفقراء والمساكين في قوله عزَّ وجلَّ **﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾** [التوبة: 60]،

فالفقراء والمساكين يجمعهما معنى الحاجة إلى الكفاية.

- لا شك طبعًا العلماء فرقوا بين الفقير والمسكين، بعضهم قال إن المسكين أشد حاجةً، وبعضهم قال إن الفقير أشد حاجةً، وفي المذهب عندنا أن الفقير أشد حاجةً من المسكين، وعند الحنفية، المسكين أشد حاجةً، ولكلٍ دليله، لكن هذا الخلاف الأمر فيه واسعٌ.
- لكن عبارة الشيخ تجمع الاثنين، معنى الحاجة إلى الكفاية، يعني من أول ما يحتاج إلى أن يصل إلى حد كفايته، ولهذا قال علماؤنا: إن الفقير هو الذي لا يملك شيئاً، إلى نصف الكفاية، والمسكين هو الذي عنده نصف الكفاية ويحتاج إلى أن يكمل له النصف الباقي، والشيخ جمع الأمرين بهذا التعريف الجميع، فقال معنى الحاجة إلى الكفاية،

ولهذا قال: فلا تحل الصدقة لغنيٍّ وهو الذي قد حصل الكفاية.

- ولا لقويٍّ مكتسبٍ وهو الذي قادرٌ على الكسب ، ما عنده شيءٌ لكنه قادرٌ على الكسب، فهو إما أنه غنيٌّ وعنده ما يكفي حاجته، أو أنه ليس عنده لكنه عنده قوةٌ بحيث يكسب وهو قادرٌ على الكسب وليس عنده عجزٌ.

← والعاملين عليها هم الذين يجبونها ويحفظونها، ويكتبونها ونحو ذلك.

- وهم العاملون عليها بمعنى الإمام هو الذي كلفهم، لذلك قال عاملون عليها، مما يفيد معنى الولاية، لكن لابد أن تكون بولايةٍ بمعنى من الحاكم ومن الإمام، لأنه لو أن تاجرًا كلف واحدًا أن يوزع صدقته أو زكاته لا يعد من العاملين عليها، لو أحد التجار مثلاً كلف مجموعة أو كلف مناديب له يوزعون صدقاته على المحتاجين سواءً كان في بلده أو في خارج بلده، أو له فروعٌ، أو هو مثلاً رئيس شركةٍ، وكلف بعض الموظفين ليوزعوا صدقاته لا يعدون من العاملين عليها، وإنما يعتبر وكيلاً لهذا الغني، لكن العامل لابد أن يكون من قبل ولي الأمر، الإمام الأعظم ونوابه، ولهذا قال: العاملين عليها، فعلى تفيد معنى الولاية، تفيد معنى السلطة.
- والمؤلفة قلوبهم سيأتي كما قال الشيخ في الكلام عن الفية.

← وفي الرقاب، يدخل فيه قال: إعانة المكاتبين وافتداء الأسرى وعتق الرقاب، وقال هذا أقوى الأقوال فيها.

- الأولى قال: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ باللام ﴿لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ بمعنى أن ما ينالونه هو تملكٌ لهم، وحقٌ لهم، وهذا يفيد لو أنه أعطي الفقير مبلغاً ثم اغتنى، ثم استغنى أثناء السنة، أو أنه ورث مالاً مثلاً، أو جاءه هبةٌ فإنه لا يرد الزائد، لأنه ملكه له تملكاً.
- أما هنا قال: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ لا، عدها بحرف الجر في، ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ فهو لا يفيد التملك، إنما يفيد الظرفية. والأصل في الرقاب، هما العبيد يحررون بمال الزكاة، لكن دخل فيهم كما قال الشيخ المكاتبين وهو الذي كاتبه سيده على أن يشتري نفسه، فيأخذ من الصدقات ويعطي سيده بما يشتري به نفسه. وافتداء الأسرى كذلك وإن كانوا ليسوا عبيداً، الأسرى من المسلمين الذين أسرهم العدو فإنهم يفتدون من مال الزكاة.

← والغارمين: قال: هم الذين عليهم ديونٌ لا يجدون وفاءها.

- الغارم ذكر العلماء أنه نوعان، غارمٌ لمصلحة نفسه، وغارمٌ لغيره. الغارم لنفسه هو الذي يقع في دين ويعجز عن السداد فيعطى من الزكاة ما يسد دينه، والذي لغيره هو الذي يدخل في الإصلاح بين الناس، يبذل من ماله شيئاً كثيراً، فهذا أيضاً يعطى كفاء هذه النفس الطيبة وهذا العمل الطيب، والكريم الذي يحاول أن ينقذ به إخوانه الواقعين في ديونٍ، أو من أجل أن يصلح بين هؤلاء المختلفين.

فقال: الغارمين هم الذين عليهم ديونٌ لا يجدون وفاءها، فيعطون وفاء ديونهم، ولو كان كثيراً، إلا أن يكونوا غرموه في معصية الله تعالى، فلا يعطون حتى يتوبوا.

- هذا تنبيهٌ مهمٌ وهو أنه الأصل في ما يسوقه الله عز وجل للعبد من رزق أن يستعين به على طاعة الله، سواءً كان كسباً من المال العام، أو وظيفةً، أو مرتباً، أو كان من الخاص، سواءً كان زراعةً أو تجارةً أو حرفةً، ويأخذ منها فينبغي أنه لا يصرفها وإنما يستعين بها على طاعة الله، ويكسبها من حلالٍ، وينفقها في حلالٍ.
- أما إذا كان في المعصية قال الشيخ إذا كانوا غرموا أموالهم في معصية الله، فإنهم لا يعطون حتى يتوبوا، بمعنى إذا تاب وإن كان يعطى بمعنى أنه يقال له: لا تعطى من هذا المال حتى تتوب، قال إني تائبٌ، فإذا ظهر منه توبةٌ فإنه يعطى ولو كان المال غرمه أثناء ممارسته للمعصية.

{ قال رحمه الله تعالى: وفي قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: 60]، قال: وهم الغزاة الذين لا يعطون من مال الله ما يكفيهم لغزوه فيعطون ما يغزون به، أو تمام ما يغزون به من خيلٍ وسلاحٍ ونفقةٍ وأجرةٍ، والحج من سبيل الله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم، وابن السبيل هو المجتاز من بلدٍ إلى بلدٍ. }

- أيضا هؤلاء من المصارف ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وهم الغزاة، بمعنى المجاهدون في سبيل الله.

ثم قال: الذين لا يُعطون من مال الله ما يكفيهم

- بمعنى لا يأخذون شيئا من بيت المال، بمعنى ليس لهم مرتبات من بيت المال، متطوعون، وهم المتطوعون ينطلقون في سبيل الله، فهؤلاء يعطون ما يغزون به، أو تمام ما يغزون به، إذا كان عنده بعض الشيء فإنه يكمل له من الصدقة أو من الزكاة، من خيلٍ وسلاحٍ ونفقةٍ وأجرةٍ، بمعنى أنها تصرف سواء على الغازي نفسه أو أيضا يأخذ ليشترى بها سلاحًا أو نفقةً على نفسه أو أجرةً كما لو استأجر مركوبًا، أو احتاج أن يستأجر سكنًا إلى آخره في منطقة الغزو إلى آخره، فكل هذا داخل في سبيل الله.

ثم قال: والحج من سبيل الله.

- لأنه جاء فيه نصٌّ، حينما جاءت امرأة تسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الحج، فقال: «أما علمت أن الحج من سبيل الله» أو كما ورد، فالحج من سبيل الله بالنص، لكن غير ذلك لا شك أن بعض أهل العلم يرى أن في سبيل الله أنه أوسع من ذلك.

- لاشك أن لفظ سبيل الله إطلاقاته في القرآن أو السنة، قد تأتي أوسع من ذلك ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 261]، قد تكون أوسع من ذلك، في بعض الموارد، لكن الذي أراد والله أعلم، أن المراد هنا: الغزاة والحج دخل في النص كما قلنا؛ لأنه لو أريد ما هو أوسع من ذلك، لما كان لصيغة الحسم التي في أول الآية ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ﴾ فهي حسمٌ، ومهمٌ جدًا أن تكون الصدقات محصورةً، وأن تكون مصارفها محصورةً، ولا تكون مفتوحةً، فحينما الله -عز وجل- ذكر في كتابه أسلوب الحصر ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ﴾ دل على أنه ينبغي أن يُنظر فيها باحتياط، وعدم التوسع، لأنه ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ﴾ وذكرهم ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [التوبة: 60]، لاشك أن أسلوب الحصر والتعداد، فقراء، مساكين، عاملين، المؤلفة، في الرقاب، غارمين، وتصريفه يدل على أن الأمر مقصورٌ عليهم، ويدل أن في سبيل الله أيضًا لا بد أن يكون جنسًا محدودًا، وأن يكون وصفًا أيضًا محدودًا ومنضبطًا، أما لو قلت: في سبيل الله، ويدخل فيها القناطر، ويدخل فيها المساجد، ويدخل فيها المشاريع الخيرية، هذا ما كان لوجه الحصر، أو ما كان الحصر ظاهرًا، هذا الذي يبدو والله أعلم.

- ابن السبيل، هو الذي يجتاز من بلدٍ إلى بلدٍ، لأن طبعًا السبيل هو الطريق، نسب إليه؛ لأنه لم يصل بلده بعد، وإن كان غنيًا في بلده، بمعنى كما يعبر العلماء هو المنقطع، ابن السبيل المنقطع، يعني انقطعت نفقته، قد يكون سُرفت، قد يكون إن صح التعبير قد يكون ما حسب في حساباته، فصرف أكثر، فوجد نفسه منفتحًا، أو أنه اختلف في الأسعار، مثلاً ذهب البلد، يظن أنه سيستأجر فندقًا كان يظن أن الأسعار بهذا المعدل أو كذا، المهم أنه كان غنيًا، وكان معه نفقةً، ولكن ليس في بلده، وليس عنده ما يستطيع أن يحصل ماله الذي في بلده، فهذا يُعطى بقدر ما يكفي حاجته، ويكفيه أن يوصله إلى بلده.

{ قال -رحمه الله تعالى: فصل الثالث من الأموال السلطانية: الفياء.

وأما الفياء فأصله ما ذكره الله -تعالى- في سورة الحشر، التي أنزلها الله -سبحانه وتعالى- في غزوة بني النضير بعد بدر، من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ * مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ * لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصَرُّونَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ

* وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنَهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿الحشر: 6-10﴾.

فذكر -سبحانه وتعالى- المهاجرين والأنصار، والذين جاءوا من بعدهم على ما وصف، فدخل في الصنف الثالث كل من جاء على الوجه إلى يوم القيامة، كما دخلوا في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: 75]، وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ [التوبة: 100]، وفي قوله -جل وعلا-: ﴿وَأَخْرَجَ مِنْهُمْ لِمَا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الجمعة: 3].

• هذا النوع الثالث من الأنواع السلطانية، سبق الغنيمة، وسبق الصدقات، وهذا الفيء.

فقال: وأما الفيء فأصله ما ذكره الله -تعالى- في سورة الحشر، التي أنزلها الله -سبحانه وتعالى- في غزوة بني النضير

بعد بدر،

- حينما نقضوا العهد كما هو معلوم، وقصتهم معروفة، فذكر الله الآية.
- كما قلنا لكم ، إن الله -عزَّ وجلَّ- هو الذي تولى قسمة المال بنفسه، فهنا أيضاً قال: ﴿مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ ، وقال: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: 41] إلى آخره، فالمال .. كما ذكرنا .. الله تولى قسمته بنفسه.
- هنا ذكر الله -عزَّ وجلَّ- المستحق الفيء، لله، وللرسول، وأيضاً قال: للفقراء المهاجرين، والأنصار، والذين جاءوا من بعدهم، فهذه لتوزيع مال الفيء، طبعاً فيما يتعلق فيما سبق، وسوف يأتي تفصيل كلام الشيخ كيف كان الفيء يوزع في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- وأبي بكر ثم عمر، طبعاً جاءت الدواوين ، لكن هنا يستدعي وقفه جميلة، للمهاجرين والأنصار، وهذه النعوت التي وصفهم الله بها حقيقة، فقال: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ فذكر فيهم صفات عجيبة تخص المهاجرين، والعلماء قالوا: إن المهاجرين أفضل من الأنصار، بل الله -عزَّ وجلَّ- أيضاً أعطى وصف النصر للمهاجرين أيضاً، لماذا؟ لأنه قال: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ ، فهم مهاجرون وأيضاً أنصار، من حيث أنهم نصرروا هذا الدين، وأيضاً يتميزون بأنهم أُخرجوا من ديارهم، فمن يخرج من دياره يتحمل أكثر كما هو معلوم، ومشقة الخروج من الديار معلوم عظم أثره على ما فطر الله -عزَّ وجلَّ- عليه البشر ﴿وَلَوْ أَنَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ [النساء: 66]، فجعل الإخراج من الديار قبل القتل، وبنو إسرائيل قالوا لنبيهم: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا﴾ [البقرة: 246]، فالإخراج معلوم أنه شاقٌّ على النفوس، بل الله -عزَّ وجلَّ- قال في المستضعفين ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ ، وقال: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ * الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ [الحج: 40]، فالإخراج من الديار أمره صعب، ومن هنا كانت هذه الخصيصة للمهاجرين -رضوان الله عليهم-، وأيضاً أثنى الله عليهم بأنهم أُخرجوا يبتغون فضلاً من الله، وأيضاً ينصرون الله ورسوله، وأيضاً زكاهم ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾.

• والأنصار لا شك أن مقامهم رفيع -رضوان الله عليهم أجمعين-،

فأولاً: الله -عزَّ وجلَّ- قال: ﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾، المباءة هي التمكن من الشيء، اتخذوه مباءة، لكن كما تبوَّءوا الدار تبوَّءوا الإيمان، يعني مما يدل على عظم إيمانهم، وقوة إيمانهم، وكما الإنسان قد يُفهم تعلقه ببلده أو وطنه، هم في الإيمان أشد، فهم أيضاً تبوَّءوا الدار والإيمان.

الثاني: ﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ ، وهذه شهادة عظيمة، لأن المحبة قلبية، فحينما يشهد الله -عزَّ وجلَّ- للأنصار أنهم أحبوا إخوانهم المهاجرين، لم يكن مجاملة، ولم يكن من أجل النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولم يكن مؤقتاً، فهذه منقبة

تستحق الوقوف، أن يزكهم الله -عز وجل- بأنهم يحبون من هاجر إليهم، بمعنى هاجر من أجل الدين، ولا شك أن عملهم مع إخوانهم المهاجرين في المؤاخاة، والتنازل عن ماله عن زوجاتهم شيء عظيم.

أضاف بعد ذلك المحبة، ذكر المحبة وأيضاً نفى عنهم الردة، يعني أحياناً يكفي أن تقول: يحبون، لكن أن تصرح بالمفهوم المخالف، يدل على عظم التمكن، قال: ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا﴾، هذه منقبة أخرى، وهذه كما قلنا أعمالاً قلبية، الله زكى بها الأنصار، وأطلعنا على ما صدورهم، فقال: ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا﴾، يعني هم يدفعون ويعطون إخوانهم المهاجرين، لكن ليس في صدورهم شيء؛ لأنه أحياناً الإنسان إذا أعطاك المال أنت تبقى في نفسك تستتبعه، تتبعه نفسك، وأنه قد يكون منه أحياناً لا يصحح بها، هم لا، لا يجدون حاجة، وأيضاً حاجة نكرة في سياق النفي تفيد العموم، أي حاجة، ليس في صدورهم حاجة مما نال إخوانهم المهاجرين من المال، ونالهم من الفضل إلى آخره، وهذه منقبة عجيبة، فقال: ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا﴾.

➤ **الثالث:** فوق ذلك كله قال: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾، هذه ليس فقط أزال ما في صدورهم، وإنما عما منح الله إخوانهم وأعطى إخوانهم المهاجرين، إنما أيضاً هم يؤثرون، ويقدمون، ويفضلون إخوانهم على أنفسهم، وهذه مناقب وصفات، أن يذكرها الله -عز وجل- في كتابه، تزكية للأنصار، ليس بعد هذا تزكية.

• هذه صفات المهاجرين، وهذه صفات الأنصار-رضوان الله عليهم-، ولهذا قال: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾، استحقوا هذا البلوغ الرضواني، وهذه الدرجة الرضوانية لصحابة رسوله، ولمن اختارهم الله -عز وجل- لصحبة نبيه، والذين قام عليهم هذا الدين، ولهذا ختم بقوله: ﴿وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ﴾، مما يدل على أن هذا ممكن، ممكن أن يناله من يعينه الله -عز وجل- على نفسه؛ لأن التعميم هذا ﴿وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ﴾، بمعنى أن بالإمكان أن الإنسان يفعل الدرجة، ولا شك أن القضية فعلاً نفسية، وأن يوق الإنسان شح نفسه.

• ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾، هؤلاء أيضاً المستحقون للفيء، وهذه لكل من بعد المهاجرين والأنصار، ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾.

• كلمة للإمام مالك عجيبة في هؤلاء، قال: إن من نال من الصحابة، أنه لا يستحق شيئاً من الفيء، أي إنسان ينال من صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ومن الذين في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- لا يدخل في هؤلاء أبداً، كما يقول: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا﴾، إذا كان لم يمن الله عليك بأن تكون من المهاجرين، ولا تكون من الأنصار، هذه الصفات، أنا أحسب أيضاً أنك إن أخذت بها أحسب أنك تبلغ درجة المهاجرين والأنصار، لأن الله قال: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾، ولهذا قال الشيخ: فدخل في الصنف الثالث كل من جاء على هذا الوجه إلى يوم القيامة، ولهذا أيضاً مهم النظر في هذه الآيات؛ لأن الله أعطى صفات من أخذ بها -إن شاء الله- يلحق بالمهاجرين والأنصار، فقال في الآية التي أوردها الشيخ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: 75]، ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾، إذن هذه الصفات الثلاثة، هي التي إذا أعانك الله فاستجمعها تلحق بمن سبق، وتكون في قول الله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ﴾ يعني بعد الهجرة، وبعد الفتح، طبعاً انتهت الهجرة كما هو معلوم، الكلام هذا كله لما بعد الفتح، لأن بعد الفتح انتهت الهجرة، وأيضاً الأنصار، ﴿وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ﴾، وفي آية أخرى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾، في قوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ إذن القدوة والذروة في المهاجرين والأنصار، هم صفوة أهل الإسلام، وهم صفوة صفوة خير الناس المهاجرين والأنصار، الذي يلحق بهم من هؤلاء، ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [التوبة: 100] فالذين اتبعوهم بإحسان يلحقون بهم من حيث عظم الثواب، ومن حيث رضا الله -عز وجل- عنهم، ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: 100]، والآية الأخرى في سورة الجمعة: ﴿وَأَخْرَجَ مِنْهُمْ لِمَا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الجمعة: 3]، طبعاً لما تفيد المقاربة، هذه كان فيها نفي، لكن تفيد أنهم يقاربون أن يلحقوا بهم.

المقصود أن هذه الصفات العجيبة للمهاجرين والأنصار، حقيقٌ وجديرٌ بمن أراد الخير لنفسه، أن يتأملها، وأن يجتهد في أن يتمثلها، لأنها صفاتٌ في مكنة البشر، ليست بمعجزاتٍ، وإنما في مكنة البشر أن يستجيبها صفات المهاجرين والأنصار، حينما قال الله -عز وجل: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾، هذا ممكن يفعله أي أحد، وكذلك أيضًا في قول الأنصار: ﴿يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ﴾، ثم ذكر الصفات أيضًا هي التي إن صح التعبير الممهدة أو القاعدة أو إن صح التعبير الفرش التي وهي ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾، .. الكلام طويلٌ، بل أنا أقول لكم يا إخواني، إن العمدة في العلاقات هي على ما في القلوب، العمدة في علاقاتك بأهلك وإخوانك وأصدقائك والقريب والبعيد، هو على ما في قلبك، فإذا صفى الله لك قلبك، وإذا أعانك على أن تبلغ بأعمال القلوب مبلغها، فأنت على خير كثيرٍ، ولذلك قال هنا: ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ فالغل هذا عملٌ قلبيٌّ، وأنت أدري بنفسك حينما تعالج إن صح التعبير قلبك إن كان في أمراضه، وهو سهلٌ الحقيقة، الحقيقة يسيئ على من يسره الله -عز وجل-، والأمور كلها تأتي بالتدريب، وتأتي بالحرص على صفاء القلب، والحرص على حسن العلاقة؛ لأن القضايا الإيمانية منبعها ومصدرها القلب، والقلب هو ملك الجوارح كما يقول أهل العلم، الجوارح كلها تقول: اتق الله فينا، فإن استقممت استقمنا، وإن اعوججت اعوججنا، وكذلك اللسان، لكن القلب هو الذي عليه المعول، وكما قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «إِلاَّ وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةٌ، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ»، والله أعلم، وصلى الله على محمدٍ وآله وصحبه وسلم.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



الدرس الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

ومعنى قوله: ﴿فَمَا أُوجِفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: 6]، أي ما حركتم ولا سقتم خيلاً ولا إبلاً.

ولهذا قال الفقهاء: إن الفيء هو ما أخذ من الكفار بغير قتال؛ لأن إيجاف الخيل والركاب هو معنى القتال، وسمي فيئاً؛ لأن الله أفاءه على المسلمين، أي رده عليهم من الكفار، فإن الأصل أن الله تعالى إنما خلق الأموال إعانةً على عبادته؛ لأنه إنما خلق الخلق لعبادته، فالكافرون به أباح أنفسهم التي لم يعبدوه بها، وأموالهم التي لم يستعينوا بها على عبادته، لعباده المؤمنين الذين يعبدونه، وأفاء إليهم ما يستحقونه، كما يعاد على الرجل ما غُصب من ميراثه، وإن لم يكن قبضه قبل ذلك، وهذا مثل الجزية التي على اليهود والنصارى، والمال الذي يصالح عليه العدو، أو يهدونه إلى سلطان المسلمين كالحمل الذي يُحمل من بلاد النصارى ونحوهم، وما يؤخذ من تجار أهل الحرب، وهو العشر، ومن تجار أهل الذمة إذا اتجروا من غير بلادهم، وهو نصف العشر.

هكذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأخذ، وما يؤخذ من أموال من ينقض العهد منهم، والخراج الذي كان مضروباً في الأصل عليهم، وإن كان قد صار بعضه على بعض المسلمين.

- هذا الكلام كما نربطه بالجلسة الماضية ويتعلق بالنوع الثالث من أنواع الأموال السلطانية، فوقفنا عند قول الشيخ رحمه الله في كتاب السياسة الشرعية ومعنى قوله: ﴿فَمَا أُوجِفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ الإيجاف هو التحريك، وغالباً يكون راكب المركوب من الخيل والبغال والحمير، إذا يحركها فإنه يحرك رجله غالباً وهو راكب فتتحرك الدابة بناءً على حركته والتزويد مع زيادة الحركة، أي ما حركتم ولا سقتم خيلاً ولا إبلاً، ولهذا قال الخ.
- الفيء لا شك أنه من الرجوع، والفيء بمعنى الظل، وفي الاصطلاح هو ما أخذ من الكفار بغير قتال، ما أخذ بقتالٍ فهو غنائم، الغنائم هو ما أخذه المسلمون بقتالٍ، وما أخذ من غير قتالٍ فهو فيء.
- ومنه ما أخذه النبي صلى الله عليه وسلم من أموال بني النضير بعد ما أجلاهم حينما نقضوا العهد، فقال الله: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أُوجِفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾، فالفيء هو ما أخذ من الكفار بغير قتالٍ.

قال: وسمي فيئاً لأن الله أفاءه على المسلمين، أي رده عليهم.

- كأن الأصل أن المال لعباد الله الصالحين،

لهذا الشيخ يقول: فالأصل أن الله تعالى إنما خلق الأموال إعانةً على عبادته.

- وهذا يا إخواني حقيقة ملحوظة لا شك قد قرره أهل العلم، بل حتى ظاهر من نصوص الكتاب والسنة، لكن ينبغي أن يعيه المسلم، وهو أن المال مال الله، ولا يبيع الله عزَّ وجلَّ وما سخر مخلوقاته ومنها الأموال إلا لعباد الله الصالحين، هم الذين لهم على وجه الحلال البلال.

- ولهذا قال: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الأعراف: 32].

• فالأصل أن ما سخر الله من موجوداتٍ سواءً في السموات أو في الأرض هو للمؤمنين؛ لأنهم هم الذين حققوا الغاية التي خلقوا من أجلها، وهي عبادة الله عزَّ وجلَّ.

• أما من خالف فكانه يأكل شيئاً غصباً، يأكل شيئاً محرماً عليه، وهذا خطيرٌ، لأنه سوف يحاسب، ولهذا في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ثم قال: ﴿خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾، خالصة أي من غير حسابٍ، بينما في الدنيا هناك حسابٌ، فما بالك بالكفار الذين يتمتعون بنعم الله وبما سخر الله، ثم لا يقومون بحق الله وأعظم حقه لا شك توحيده وعبادته، ولهذا قال: فإن الأصل أن الله تعالى إنما خلق الأموال إعانةً على عبادته؛ لأنه إنما خلق الخلق لعبادته، فالكافرون به أباح أنفسهم، يعني أن الله أباح للمؤمنين أنفسهم الكفار طبعاً هذا القتال، لكن إذا كان هناك معاهدة أو غيره، مقصوده الحرب، حينما تكون الحرب، أما إذا كان هناك عهد أو ذمة فالمعلوم أن دماءهم معصومةٌ، المقصود في حال قيام الحرب فإن نفوسهم مباحةٌ.

← ولهذا قال فالكافرون به أباح أنفسهم التي لم يعبدوه بها، وأباح أيضاً أموالهم التي لم يستعينوا بها على عبادته،

• ولهذا سمي فيئاً لأنه عاد لأصحابه الأصليين والحقيقيين والذين يعبدون الله على الحقيقة.

← ويعبدون الله حق العبادة، ولهذا قال: لعباده المؤمنين،

• أي أفاءه لعباده المؤمنين الذين يعبدونه، وأفاء إليهم ما يستحقونه، أي أرجعه إليهم، ثم انظر التشبيه الجميل والقياس الجميل قال: كما يعاد على الرجل ما غُصب من ميراثه، وإن لم يكن قبضه قبل ذلك، بمعنى أنه لما يرث الإنسان مالاً من مورثه المتوفى، وغُصب قبل أن يتسلمه ثم أعيد إليه فإنه هو مالٌ له وإن كان في حال الغصب عند الغاصب، يعني الوارث لم يتسلم ماله لأنه غُصبه الغاصب قبل أن يقع في يد الوارث، ولهذا قال: كما يعاد على الرجل ما غُصب من ميراثه، وإن لم يكن قبضه قبل ذلك، فهو للمؤمنين وإن كان بيد الكفار، فهو للمؤمنين عاد إليهم بهذه الطرق المشروعة.

← وقال هذا أيضاً مثل الجزية التي على اليهود والنصارى، والمال الذي يصارح عليه العدو،

• كل هذا شبه فيء، بمعنى أنه عاد لأصله، وعاد لملاكه الأصليين.

← أو يهدونه إلى سلطان المسلمين كالحمل الذي يُحمل،

• الشيخ فقهه دقيقٌ كل ما يأتي من أموال الكفار بأي طريقٍ سواءً بطرق الإهداء سواءً بطرق الجزية، كأنه يقول أنها ليست ملكاً وهي محرمةٌ عليهم باعتبار أنهم لم يقوموا بحق الله عزَّ وجلَّ، وإن كان هي معصومةٌ ما دام بيننا وبيننا عهدٌ فأموالهم لا شك معصومةٌ وأنفسهم معصومةٌ.

• بمعنى هم يتمتعون بالحرام باعتبار أنهم لم يقوموا بحق الله، فإذا عادت للمسلمين بأي طريقٍ من الطرق المشروعة فهو فيءٌ، فاء إلى أهله وإلا مستحقه وإلا ملاكه الحقيقيين.

• أو يهدونه إلى سلطان المسلمين كالحمل الذي يُحمل من بلاد النصارى ونحوهم، لأنهم كان يتهادون لا شك أن ملوك الكفار والنصارى وغيرهم وملوك الآخرين يهدون لسلطان المسلمين، ويتبادلون الهدايا، فما يأتي يقول الشيخ إن هذا هو أيضاً كأنه عاد إلى أصله، وفيء فاء إلى ملاكه الحقيقيين.

← قال وكذلك ما يؤخذ من تجار أهل الحرب، وهو العشر،

• حينما ببلاد المسلمين تعشر أموالهم كما هو معلومٌ، مع أن أموالهم معصومةٌ، لأنه ما دام بيننا وبينهم ميثاق وعهد بأي أنواع الموائيق والعهود فإن دماءهم معصومةٌ وأموالهم معصومةٌ، لكن ما يؤخذ منهم من عشر نتيجة الاتفاقيات فإن هذا أيضاً هذا العشر عاد إلى أصله، يقول الشيخ إنه أيضاً من الفيء باعتبار أنه عاد إلى أصله.

← ومن تجار أهل الذمة إذا اتجروا من غير بلادهم،

- أهل الذمة يتجرون داخل البلاد الإسلامية وخارج البلاد الإسلامية، فإذا اتجروا في غير بلادهم يؤخذ منهم نصف العشر.
- قال: هكذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأخذ -العشر من التجار ونصف العشر من الذميين إذا اتجروا في غير البلاد،

← وما يؤخذ من أموال من ينقض العهد منهم.

- أحياناً من نقض العهد يؤخذ منه إما غرامة أو جزية إلى آخره، هذه تعتبر من الفية كما يقول الشيخ.

← والخراج الذي كان مضروباً في الأصل عليهم.

- يصلحون عليها وهم كفارٌ، ويبقون على أرضهم فإن الخراج الذي يؤخذ أيضاً يعتبر من الفية لأنه أصله أن يعود إلى عباد الله الذين يعبدونه على الحقيقة. وإن كان الخراج أيضاً يتحول لأن الخراج كما يؤخذ من الكفار أثناء المصالحة، كذلك يؤخذ على المسلمين وهو ما يسميه المسلمون الفقهاء الأرض الخراجية، وإن كانت تحت يد مسلمٍ، ولهذا قال: وإن كان قد صار بعضه على بعض المسلمين.

{ ثم إنه يجتمع من الفية جميع الأموال السلطانية التي لبيت مال المسلمين كالأموال التي ليس لها مالكٌ معينٌ، مثل من مات من المسلمين وليس له وارثٌ معينٌ، وكالمغصوب، والعواري، والودائع التي تعذر معرفة أصحابها، وغير ذلك من أموال المسلمين، العقار والمنقول، فهذا ونحوه مال المسلمين.

وإنما ذكر الله تعالى في القرآن الفية فقط : لأن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يموت على عهده ميتٌ، إلا وله وارثٌ معينٌ لظهور الأنساب في أصحابه.

وقد مات مرةً رجلٌ من قبيلةٍ فدفع ميراثه إلى كبير تلك القبيلة، أي أقربهم نسباً إلى جدهم، وقد قال بذلك طائفةٌ من العلماء، كأحمد في قولٍ منصوصٍ وغيره.

ومات رجلٌ لم يخلف إلا عتيقاً له، فدفع ميراثه إلى عتيقه، وقال بذلك طائفةٌ من أصحاب أحمد وغيرهم، ودفعَ ميراث رجلٍ إلى رجلٍ من أهل قريته.

وكان صلى الله عليه وسلم هو وخلفاؤه يتوسعون في دفع ميراث الميت، إلى من بينه وبينه سببٌ كما ذكرناه.

ولم يكن يأخذ من المسلمين إلا الصدقات، وكان يأمرهم أن يجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم، كما أمر الله به في كتابه. }

- ثم شرع الشيخ يبين أيضاً، الفية معروفٌ أنه ما يأخذه المسلمون من الكفار من غير قتالٍ، لكن صار أن يذكر بعض موارد بيت المال، وبعض أيضاً ما يعود إلى الوارث، فقال: ثم إنه يجتمع من الفية جميع الأموال السلطانية التي لبيت مال المسلمين، كأن الشيخ يقول كل ما في بيت مال المسلمين يمكن أن يسمى فيئاً، ولهذا في بعض النسخ: بدل من مع، وهي توضيح المراد، بمعنى ثم إنه يجتمع مع الفية، وهذا أيضاً لعله هذا يدل على المراد أكثر.

← ثم إنه يجتمع من الفية جميع الأموال السلطانية التي لبيت مال المسلمين،

- لأنها حقيقة لا تسمى فيئاً اصطلاحاً، موارد بيت المال من غير الفية، وإن كان الفية لا شك أنه من موارد بيت المال، لكن الموارد الأخرى لا تسمى فيئاً اصطلاحاً.

← كالأموال التي ليس لها مالكٌ معينٌ،

- ما فقد ولم يعرف، ومن مات من المسلمين وليس له وارثٌ معينٌ، والمغصوبات التي لم يعرف ملاكها، كلها تعود إلى بيت المال، ولهذا الغاصب إذا غصب ثم لم يعرف صاحبه فإما أن يتصدق به، وإما أن يدخله بيت المال كما هو معلومٌ.

- والعواري أيضا إذا لم يعرف أصحابها فإنها تعود إلى بيت المال، والودائع التي تعذر معرفة أصحابها، يبدو التي تعذر معرفة أصحابه تعود إلى المغصوب والعواري والودائع، حتى وارث معين، بمعنى حين يتعذر معرفة أصحابها فإنها تعود إلى بيت المال. وقد يقال أيضا بالتصدق بها، وبعض العلماء يقول إذا كان بيت المال منتظما تعود إليه، وإن لم يكن منتظما فإنه يتصدق به من أراد أن يتخلص منه ما دام أنه يتمكن من معرفة صاحبه بعد التحري والسؤال. وغير ذلك من أموال المسلمين، العقار والمنقول، فهذا ونحوه مال المسلمين.

قال: وإنما ذكر الله تعالى في القرآن الفيء فقط:

- ولم يذكر بقية الموارد التي ذكرها الفقهاء من المغصوبات والودائع والعواري إلخ، قال: لأن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يموت على عهده ميت، إلا وله وارث معين، قد يكون السبب أيضا لأن المجتمع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان قليلا، بعدما توسعت الفتوحات وكثر المسلمون لا شك أنه كثر المسلمون جدا سواء في المدينة أو في مكة أو حتى في بلاد المسلمين عموما، لكن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان المسلمون قليلا، ولهذا قال: في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يموت على عهده ميت، إلا وله وارث معين، لظهور الأنساب في أصحابه لأنهم محددون.

وقد مات مرة رجل من قبيلة فدفع ميراثه إلى كبير تلك القبيلة،

- مع أن القبيلة كما تعلمون يكون النسب بعيدا غالبا علاقة كبير القبيلة قد تكون علاقته بعيدة العلاقة النسبية، لأنه لو كان قريبا كأب أو ابن أو نحو ذلك أو ابن عم قريب لكن يدل على أنه مجرد الالتقاء بالقبيلة، قد يكون فخدا وقد يكون أبعد من ذلك.

- أي أقربهم نسباً إلى جدهم، الذي هو كبير القبيلة.

- وقد قال بذلك طائفة من العلماء، كأحمد في قول منصوص وغيره.

ومات رجل لم يخلف إلا عتيقا له، فدفع ميراثه إلى عتيقه،

- معروف أن المعتق يرث، لكن العتيق المعتق هذا هو الذي لم يذكره العلماء في الوارثين، لكنه حصل أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث عتيقا، ولهذا قال بذلك طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم، ودفع ميراث رجل إلى رجل من أهل قريته، وليس فقط في العلاقة النسبية، وإنما العلاقة إن صح التعبير الأرضية والوطنية، فدفعه له.
- وكما قلنا هذا قد يكون أولا: لمحدودية المجتمع وقتها، وأيضا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفي عهد أبي بكر كان المجتمع محدود، لكن لما توسعوا في عهد عمر، ماذا فعل عمر؟ أنشأ الدواوين، لأنه تتوسع الناس، فالدواوين هذه هي التي أيضا زادت في ترتيب أمور الدولة عموما، وترتيب الأموال على جهة الخصوص.

ولهذا قال: وكان صلى الله عليه وسلم هو وخلفاؤه يتوسعون في دفع ميراث الميت، إلى من بينه وبينه سبب وليس نسباً،

- فيه نسخة نسب، والصحيح سبب، لأن النسب هذا معروف، ليس محل إشكال، سبب أي أدنى سبب سواء كان بالقرابة سواء كان بالقرية، سواء كان عتيقا، سواء كان معتقا، إلخ.

- لا بد أن يكون حرا، العبد لا يرث كما هو معلوم، إنما المقصود عتيق بمعنى معتق أصبح حرا، كما ذكرنا.

ولم يكن يأخذ من -أي النبي صلى الله عليه وسلم- ولم يأخذ من المسلمين إلا الصدقات،

- لأن الشيخ لما ذكر قبل قليل، ذكر الموارد الغصوب والعواري، إلى آخره كلها، قال: لم يكن في بيت المال على عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- إلا الصدقات، فلم يكن يأخذ من المسلمين إلا الصدقات، وكان يأمرهم أن يجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم، كما أمر الله في كتابه.

{ قال -رحمه الله تعالى: ولم يكن للأموال المقبوضة والمقسومة ديوانٌ جامعٌ على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وأبي بكر- رضي الله عنه-، بل كان يُقسم المال شيئاً فشيئاً، فلما كان في زمن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- كثر المال، واتسعت البلاد، وكثر الناس، فجعل ديوان العطاء للمقاتلة وغيرهم، وديوان الجيش، في هذا الزمان مشتملٌ على أكثره، وذلك الديوان هو أهم دواوين المسلمين، وكان للأمصاردواوين الخراج والفيء، وما يُقبض من الأموال، وكان النبي -صلى الله عليه وسلم- وخلفاؤه يحاسبون العمال على الصدقات والفيء وغير ذلك، فصارت الأموال في هذا الزمان وما قبله ثلاثة أنواع: نوعٌ يستحق الإمام قبضه بالكتاب والسنة والإجماع، كما ذكرنا، ونوعٌ يحرم أخذه بالإجماع، كالجبايات التي تؤخذ من أهل القرية لبيت المال لأجل قتلٍ قُتل بينهم، وإن كان له وارثٌ، أو على حدٍ ارتكب، ثم تسقط عنه العقوبة بذلك، وكالمكوس التي لا يسوغ وضعها اتفاقاً، ونوعٌ فيه اجتهدٌ وتنازعٌ، كمال من له ذورحمٍ، وليس بذئٍ فرضٍ ولا عصبيةٍ ونحو ذلك}.

• أيضاً هذا توضيحٌ من الشيخ -رحمه الله- في قضية كيف تغيرت ترتيب الأموال حينما توسعت الدولة الإسلامية،

فقال: ولم يكن للأموال المقبوضة والمقسومة.

• يعني المقبوضة بأسباب القبض، سواءً كانت كما قلنا صدقاتٍ، أو فيئاً، أو المغازي إلى آخره، والمقسومة أيضاً حين تقسم، لم يكن لها ديوانٌ جامع على عهد النبي -صلى الله عليه وسلم-، وأبي بكر- رضي الله عنه-، بل كان يُقسم المال شيئاً فشيئاً، يعني أولاً بأول، ولا يبقى شيءٌ، وتعرفون قصة النبي -صلى الله عليه وسلم- حينما كان عنده ذهبٌ، كان يصلي العصر، فدخل بيته مسرعاً، فقال: «لا أو أن أبيت وعندي شيءٌ من هذا»، فسمه في حينه، أو في مجلسه، فكان يقسم المال شيئاً فشيئاً.

فلما كان في زمن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- وكثر المال، واتسعت البلاد، وكثر الناس، فجعل ديوان العطاء

للمقاتلة وغيرهم.

• ولاشك أن هذا أيضاً للب السياسة الشرعية، وهي أن عمر- رضي الله عنه- طبعاً إن صح التعبير في لغتنا المعاصرة أنه طور إدارة الدولة إن صح التعبير، فوضع الدواوين، ديوان الجند، وديوان العطاء، وديوان القضاء إلى آخره كما هو معلومٌ، لماذا؟ لأنه اتسعت الدولة، وقلنا قبل قليل أن المجتمع في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- كان محدوداً، فالآن اتسع، ودخلت الشام والعراق وحتى إفريقيا، وآسيا بشرقها وشمالها، وشمال غربها، وشمال شرقها، واتسعت جداً، فلا يتصور أن فيئاً يقسم شيئاً فشيئاً، أو أولاً بأول، ولهذا لاشك عمر- رضي الله عنه- وهو طبعاً محدث، وأيضاً نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم- أعطي جوامع الكلم، قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين»، ولاشك قطعاً أن عمر- رضي الله عنه- من الخلفاء الراشدين، فهذه سنة، والذي فعله في إدارة الدولة، وما صنعه، وما استفتحته، وما أنشأه من دواوين، لاشك أنها داخله في السنة التي قال فيها النبي -صلى الله عليه وسلم-: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين»، ولاشك طبعاً يُقاس عليها كما هو معلومٌ، ولهذا الشيخ سوف يأتي على عبارته.

• فلما كان في زمن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- كثر المال، واتسعت البلاد، فكثرت الناس، فجعل ديوان العطاء للمقاتلة وغيرهم، ليس فقط المقاتلة، بل للمقاتلة وغيرهم، معنى من يستحق شيئاً من بيت المال أعطاه، سواءً كان عاجزاً أو مسكيناً، سواءً كان ذمياً، أو غيره، كما تعرفون حينما رأى يهودياً كبير سنه فأعطاه من بيت المال، قال: أخذنا قوتك وأنت صغيرٌ، فلا نأخذ وأنت كبيرٌ، فأعطاه بيت المال يُعطى لمن يستحق، ولهذا قال: للمقاتلة وغيرهم.

• وقال: وديوان الجيش، في هذا الزمان في زمان ابن تيمية يعني تغير اسم ديوان العطاء إلى ديوان الجيش، يعني كان في عهده، في عهد ابن تيمية، كان يوجد في الدولة شيءٌ اسمه ديوان الجيش.

فقال: وديوان الجيش، في هذا الزمان مشتملٌ على أكثره،

• ونحن عندنا طبعاً كما تعرفون الآن الترتيبات الإدارية في الدولة المعاصرة، فيه وزاراتٌ، فيه وزارة الشؤون الاجتماعية أيضاً لها مصارفها، سواءً كان المحتاجون والعجزة وأصحاب الضمان الاجتماعي، ووزارة المالية أيضاً لها مصارفها، وكذلك الخدمة

المدنية، وكذلك الموظفين لهم ديوانهم، وهكذا، المقصود أن هذه أمورٌ تقبل النظر، وتقبل التحديث، على حسب ما يحدث الناس، ويُحدث الناس من أمورٍ.

ولهذا قال: وديوان الجيش، في هذا الزمان مشتملٌ على أكثره، يعني على أكثر ما اشتمل عليه ديوان العطاء.

← وذلك الديوان.

- الذي هو ديوان العطاء، وديوان الجيش، هو أهم دواوين المسلمين، بمعنى أن عندهم دواوين أخرى، كما قلنا ديوان المظالم، ديوان الجند، ديوان غيرها من الدواوين.
- وكان للأمصار، الأمصار أي البلدان الأخرى غير المدينة، طبعًا عمر-رضي الله عنه- في المدينة.
- وكان للأمصار دواوين الخراج والفيء، بمعنى أنهم مفوضون، والولاة هناك عند دواوينهم أيضًا يصرفون منها بقدر ما عندهم من المصارف الشرعية.

← وكان للأمصار دواوين الخراج والفيء، وما يُقبض من الأموال، وكان النبي -صلى الله عليه وسلم- وخلفاؤه يحاسبون العمال على الصدقات والفيء وغير ذلك،

- كانوا يحاسبونهم: لأنهم يذهبون جباةً، ويذهبون عمالًا، ليجمعوا ما يحل جمعه من الناس، سواءً كان صدقاتٍ، سواءً كان فيئًا، سواءً خراجًا، إلى آخره مما يُباح أخذه من الناس.
- يحاسبون العمال على الصدقات والفيء وغير ذلك،

← فصارت الأموال في هذا الزمان وما قبله، يعني زمان ابن تيمية، وما قبله يعني إلى عهد النبي -صلى الله عليه وسلم-، صارت ثلاثة أنواع:

- نوعٌ يستحق الإمام قبضه بالكتاب والسنة والإجماع، بمعنى أنه يجوز له أن يقبضه، بمعنى حلال، كما ذكرناه، الذي هو الفيء والصدقات إلى آخره.
- ونوعٌ يحرم أخذه بالإجماع، كالجبايات التي تؤخذ، بمعنى أنه تصرفٌ ظالمٌ، تؤخذ من أهل القرية لبيت المال لأجل قتيلٍ قتل بينهم، وإن كان له وارثٌ، هذا لا يجوز طبعًا، مجرد أن قتل يؤخذ من بيت المال، إلا إذا كان قد يكون تعزيرًا أو نحو ذلك، هذه من باب التعزير، قد يكون واسعًا، وخاصةً إذا صدر من أهله في محله فالأمر فيه واسعٌ.
- أو على حدٍ ارتكب، بمعنى يكون له أو يسقط مقابله العقوبة، يعني يزني فتترك العقوبة، أو تؤخذ منه مالٌ مقابلٌ.

← ثم تسقط عنه العقوبة بذلك، وكالمكوس

- وهي طبعًا أموال التجارة غير السائغة، التي لا يسوغ وضعها اتفاقًا، وإن كان حقيقة الضرائب هذه الأمر فيها لعله يأتي وقتٌ نتكلم فيها كلامًا؛ لأن العلماء لهم فيها كلامٌ الحقيقة، في الأخذ، نسميها التوظيف على أموال الناس، هل للإمام أن يوظف على أموال الأغنياء، لاشك أن الأصل أن أموال الناس محترمةٌ، وأنه لا يجوز التعدي عليها، لكن إذا كانت هناك مسوغاتٌ، لعل الأمر فيه، لعله -إن شاء الله- يأتي وقت نتكلم عنه بشكلٍ أوسع بإذن الله.

← ونوعٌ فيه اجتهادٌ وتنازعٌ.

- بمعنى فيه خلافٌ، ويقبل الاجتهاد، ومثل له الشيخ بالرحم، بمعنى هناك من العلماء في الميراث يقصرون الميراث على أصحاب الفروض، والعصبة، وذوي الرحم لا حق لهم في ميراث الميت، وهناك من يورث ذوي الأرحام، فالشيخ قال هذه من مسائل الاجتهاد، ولهذا قال: ونوعٌ فيه اجتهادٌ وتنازعٌ كمال من له ذورحمٍ، وليس بذوي فرضٍ ولا عصبةٍ ونحو ذلك.

{قال -رحمه الله تعالى: فصل: الظلم الواقع من الولاة والرعية، وكثيرًا ما يقع الظلم من الولاة والرعية، هؤلاء يأخذون ما لا يحل، وهؤلاء يمنعون ما يجب، كما قد يتظالم الجند والفلاحون، وكما قد يترك بعض الناس من الجهاد ما يجب، ويكنز الولاة من مال الله ما لا يحل كنزه، وكذلك العقوبات على أداء الأموال، فإنه قد يترك منها ما يباح أو يجب، وقد يفعل ما لا يحل. والأصل في ذلك: أن كل من عليه مالٌ يجب أدائه، كرجلٍ عنده وديعةٌ، أو مضاربةٌ، أو شركةٌ، أو مالٌ لموكله، أو مالٌ يتيم، أو مال وقف، أو مالٌ لبیت المال، أو عنده دينٌ هو قادرٌ على أدائه، فإنه إذا امتنع من أداء الحق الواجب من عَيْنٍ أو دينٍ، وعُرف أنه قادرٌ على أدائه، فإنه يستحق العقوبة، حتى يظهر المال، أو يدل على موضعه، فإذا عُرف المال، وصبر على الحبس، فإنه يستوفي الحق من المال، ولا حاجة إلى ضربه، وإن امتنع من الدلالة على ماله، ومن الإيفاء، ضُرب حتى يؤدي الحق، أو يمكن من أدائه، وكذلك لو امتنع من أداء النفقة الواجبة عليه من القدرة عليها، لما روى عمر بن الشريد، عن أبيه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «لِيُالْوَاجِدُ يَحِلَّ عَرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ»، رواه أهل السنن. وقال -صلى الله عليه وسلم: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ»، أخرجاه في الصحيحين. واللي: هو المطل، والظالم يستحق العقوبة والتعزير.

وهذا أصلٌ متفقٌ عليه، أن كل من فعل محرماً، أو ترك واجباً استحق العقوبة، فإن لم تكن عقوبته مقدرةً بالشرع، كان تعزيراً يجتهد فيه ولي الأمر، فيعاقب الغني المماطل بالحبس، فإن أصر عوقب بالضرب، حتى يؤدي الواجب، وقد نص على ذلك الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم -رضي الله عنهم-، ولا أعلم فيه خلافاً. وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما صالح أهل خيبر على الصفراء والبيضاء والسلاح، سأل بعض اليهود، وهو سعية عم حيي بن أخطب، عن كنز مال حيي بن أخطب، فقال: أذهبته النفقات والحروب، فقال -صلى الله عليه وسلم: «الْعَهْدُ قَرِيبٌ، وَالْمَالُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ» ، فدفع النبي -صلى الله عليه وسلم- سعية إلى الزبير، فمسه بعذابٍ، فقال: قد رأيت حياً يطوف في خربةٍ هاهنا، فذهبوا فطافوا، فوجدوا المسكة في الخربة، وهذا الرجل كان ذمياً، والذمي لا تحل عقوبته إلا بحقٍ، وكذلك كل من كتم ما يجب إظهاره من دلالةٍ واجبةٍ ونحو ذلك، يعاقب على ترك الواجب{.

← الظلم الواقع من الولاة والرعية.

- طبعاً انتهى الكلام على الأموال، وهي الغنيمة والصدقة والفيء، بقي أيضاً فيما يتعلق بالأموال أيضاً الشيخ تكلم عن الأموال وترتيبات الأموال، وهو ما يكون نتيجة هذا التظالم، سواءً الظلم وقع من الراعي، أو وقع من الرعية، ويكون له أثرٌ ماليٌّ، هو يتكلم هنا عن الظلم الذي له أثرٌ ماليٌّ، لأنه يتكلم عن الأموال.

← فقال: وكثيرًا ما يقع الظلم من الولاة والرعية.

- الولاة قد يقصرون في مسئوليتهم، والرعية قد يتظالمون فيما بينهم، ويحاول بعضهم أن يأخذ أو يأكل حق بعضٍ، هذا التظالم الذي يقع، والشيخ هنا لا يتكلم عن الظلم لذاته، وإنما يتكلم عن آثار الظلم المالية كما قلنا.
- وكثيرًا ما يقع الظلم من الولاة والرعية، هؤلاء يأخذون ما لا يحل، الذين هم الولاة، وهؤلاء يمنعون ما يجب، الذين هم الرعية، كما قد يتظالم الجند والفلاحون، الجند والفلاحون بمعنى الرعية، عموم الرعية، لا أظن يقصد الجند وحدهم، وإنما كأنه قد صنف الناس إلى جند وفلاحين، وإلا المقصود عموم الناس، سواءً كان تجاراً، أو كانوا زُرَّاعًا، أو فلاحين، أو كانوا نجارين، أو كانوا صُنَّاعًا إلى آخره، لكن قد يكون في عهده كان قضية العلاقة بين الجند والفلاحين هي أَمِيز من حيث الاحتكاك الأكثر، باعتبار هؤلاء الأراضي الزراعية، وهؤلاء جنود أحياناً إما لعنفهم، وإما قد يكون أكثر مصادر دخل إلى آخره.

- وكما قد يترك بعض الناس من الجهاد ما يجب، فأيضاً يُحاسب، ويكنز الولاة من مال الله ما لا يحل كنزه، وكذلك العقوبات على أداء الأموال، التعزيرية، العقوبات التعزيرية يعني، والوخذ إلى آخره، فإنه قد يترك منها ما يباح أو يجب، وهذا تقصير طبعاً، وهذا نوعٌ من الظلم، وقد يفعل ما لا يحل أيضاً.

← ولهذا قال: والأصل في ذلك،

- يعني القاعدة في ذلك، أن كل من عليه مالٌ يجب أدؤه، سواءً كان نفقاتٍ، سواءً كان ديوناً، سواءً كان عقوداً، مضارباتٍ، تجارةً، إلى آخره، أن كل من عليه مالٌ يجب أدؤه، كرجل عنده وديعةٌ، أو مضاربةٌ، أو شركةٌ، أو مالٌ لموكله، أو مالٌ يتيم، أو مال وقفٍ، أو مالٌ لبيت المال، أو عنده دينٌ هو قادرٌ على أدائه، فإنه إذا امتنع من أداء الحق الواجب من عيْنٍ أو دينٍ، وعُرف أنه قادرٌ، طبعاً لاشك أن المعسر يُنظر، إنما المقصود هنا على القادر الواجد،

← قادرٌ على أدائه،

- فإنه إذا امتنع من أداء الحق الواجب من عيْنٍ أو دينٍ، وعُرف أنه قادرٌ على أدائه، فإنه يستحق العقوبة، حتى يُظهر المال، ولهذا الكلام كله حول الآثار المالية للتظالم.

← أو يدل على موضعه،

- إما يُظهره أو يدل على موضعه، فإذا عُرف المال، هو محبوبٌ الآن، حبسناه، فإذا عُرف المال، وصبر على الحبس، فإنه يستوفي الحق منه ولا حاجة لضربه، يكفي الحبس تعزيراً، أما إذا لم يُعرف المال وامتنع، فإنه يسوغ للوالي أو للحاكم أو للقاضي أن يأمر بضربه.
- ضُرب حتى يؤدي الحق، أو يُمكن، يبدولي أنها يُمكن، طبعاً هي مضبوطةٌ عندنا أو يُمكن من أدائه، لا، أو يُمكن إلا إذا كان المقصود باعتباره محبوسٌ يُطلق حتى يُحضره، يمكن، لكن يبدولي يُمكنه بمعنى أنه يُعطي الفرصة بحيث يُمكن أنه ترى في المكان الفلاني، في المحل الفلاني، كما قال سعية: رأيتُه يدور حول خربةٍ، هو يعلم أنها هناك، لكن نوعٌ من الطريقة في التخرج، أو طريقة، يعني كأنه لا يعلم، فهذا معنى أو يُمكن من أدائه.

← وكذا لو امتنع من أداء النفقة الواجبة عليه من القدرة عليها،

- وكذا لو امتنع من أداء النفقة الواجبة عليه من القدرة عليها، مادام أنه قادرٌ، أما إذا كان معسراً، المعسر معلومٌ أنه هذا له حاله.

← لما روى عمر بن الشريد، عن أبيه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «لِيُ الواجد يحل عرضه وعقوبته»،

- الحديث فيه مقالٌ على كل حالٍ، لكن معناه صحيحٌ، لأنه يدل عليه الحديث الذي بعده.
- «لِيُ الواجد يحل» ليه بمعنى تأخره وتسويفه، الواجد يعني الذي عنده جدة وعنده ماله.
- «يحل عرضه وعقوبته» عرضه يعني أن تتكلم فيه وتتظالم، هذا غشاشٌ، هذا كذا وكذا، وعقوبته يُحبس، أو يُضرب، أو يُجلد، على حسب ما يراه الحاكم.
- وقال -صلى الله عليه وسلم: «مطل الغني ظلم»، أخرجاه في الصحيحين.
- والي: هو المطل والتسويق، والظالم يستحق العقوبة والتعزير.

← قال: وهذا أصلٌ متفقٌ عليه، وهو أن كل من فعل محرماً، أو ترك واجباً استحق العقوبة، فإن لم تكن عقوبته مقدرةً،

فإنه كان يكون تعزيراً، مقدرةً بالحدود، أو التعزيرات.

- يجتهد فيه ولي الأمر، فيعاقب الغني المماطل بالحبس مثلاً ، فإن أصر عوقب بالضرب، حتى يؤدي الواجب، وقد نص على ذلك الفقهاء، وأورد قصة سعية، كما في البخاري، عم حيي بن الأخطب، وقصته، عن ابن عمر أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما صالح أهل خيبر على الصفراء والبيضاء، أي الذهب والفضة والسلاح، بمعنى أنه هذه يأخذها أن يدفعوها لما عندهم من صفراء وبيضاء وسلاح، هي التي كان المصالحة من أجلها.
- سأل بعض اليهود النبي -صلى الله عليه وسلم-، سأل بعضهم، وهو سعية، اسمه سعية، عم حيي بن أخطب، حيي طبعاً قُتل، عن كنز مال حيي بن أخطب، لأنه كان ثرياً، ومعروفاً، ومن كبراء اليهود في خيبر، سألته عن كنزه، يعني ماله الكثير المكتنوز، فقال: أذهبته النفقات والحروب، فقال: ما عاد منه شيء.
- فقال النبي -صلى الله عليه وسلم- بمعنى أنه على اطلاع -عليه الصلاة والسلام-، قال: «العهد قريبٌ، والمال أكثر من ذلك»... فدفع النبي -صلى الله عليه وسلم- الزبير أن يعذبه، فمسه بعذابٍ، يعني شد عليه، فقال: قد رأيت حبياً يطوف في خربة هاهنا، يعني رأيت يذهب إلى هنا، والله ما أدري، هو يتردد على هذا المكان، والله ما أدري فيه شيءٌ أولاً، ابحثوا، طبعاً هو يعرف أنه موجودٌ.

← فقال: قد رأيت حبياً يطوف في خربة هاهنا، فذهبوا فطافوا، فوجدوا المسكة في الخربة.

- يعني وجدوا الذهب والفضة في هذه الخربة.
- قال شيخ الإسلام -رحمه الله: وهذا الرجل كان ذمياً، بمعنى في العهد، سواءً حيي أو كان عمه، كل أهل خيبر كانوا في ذمة أهل الإسلام، ومع هذا عزره النبي -صلى الله عليه وسلم- حينما استحق التعزير، والذمي لا تحل عقوبته إلا بحق، الذمي معصومٌ، معصوم الدم، ومعصوم المال، لكنه حينما اقترف ما يستحق التعزير عَزَرَ، وكذلك المسلم، وكذلك كل من كتم ما يجب إظهاره من دلالة واجبة ونحو ذلك، يعاقب على ترك الواجب.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



الدرس الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

بعض الأسئلة والتعليقات التي وردت من طلاب البناء العلمي.

السؤال الأول: حول إخوة ذكروا بعض الأسئلة كانت بينهم لمراجعة الدرس فيقول: ذكرنا بعض الأسئلة ومن ضمنها اختر الإجابة الصحيحة:

القسم المتعلق بأمانات الأموال الذي يتناول الولاية والرعية معناه:

الشأن المالي المتعلق بصرف الرواتب وغيرها.

ج- الشأن المالي ليس خاصاً بالولاية بل يشمل الولاية أيضاً وليس خاصاً بهم.

د- أن الشأن المالي خاصٌ بكل المعاملات المالية كالقروض والبيع والشراء للرعية.

قال الإجابة الصحيحة وضعناها أن الشأن المالي ليس خاصاً بالولاية بل يشملهم.

السؤال الثاني: هل الإجابة صحيحة أم خاطئة، قول الله عز وجل: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: 83]، مع كل المسلمين سواء كانوا فسقة أو صالحين، يقول الإجابة وضعناها أنها خطأ، وذلك أن معنى الآية يشمل المسلم الفاسق والصالح، وتشمل أيضاً الكافر.

السؤال الثالث: فهو صح أم خطأ، تُعد الديون من الأمانات والأمانات من الولايات، ووضعنا أن الجواب خطأ، يقول نرجو منكم معالي الشيخ أن تبين لنا الصحيح في هذه الثلاث أسئلة.

في السؤال الأول: حينما قالوا: هل الشأن المالي هو المتعلق بصرف الرواتب ومكافآت الموظفين ونحوها، أو أن الشأن المالي خاصٌ فقط بالولاية أو يشمل الرعية، وهذا خياره الثاني، الخيار الثالث هل الشأن المالي خاصٌ بكل المعاملات المالية كالقروض والبيع والشراء، وهم اختاروا الجواب "ب"، وهو أن الشأن المالي ليس خاصاً بالولاية بل يشمل الرعية، وهنا خطأً مطبعي، بدلاً من الولاية الرعية.

والحقيقة يبدو لي أن الجواب يشمل "أ" و"ب" بمعنى أنه يتعلق بصرف الرواتب والمكافآت والموظفين لا شك أن جزءاً من الشأن المالي، لأنها تتعلق بالمسئول المالي الذي يصرف، لأنهم نواب الإمام، الذين يقومون بصرف الرواتب والمكافآت والاستحقاقات المالية لمن يستحقها، سواء كانت أجوراً أو وظائف إلى غيرها، هذه لا شك أنها من الولاية المالية. وكذلك أيضاً الذي يتعلق بالولاية، يتعلق بالرعية، فيبدو لي أن الجواب يشمل "أ" و"ب" على كل حال، لأن المقصود بالشأن المالي أو بأمانات الأموال كل ما يترتب عليه مسئولية مالية، كالإمام، ونوابه، ونظام الأوقاف، أوصياء الأيتام، والقصار، وأيضاً أموال الغائبين، فكل المعاملات المالية التي بين مسئولٍ ومستحقٍ هذه تدخل في الأمانات المالية، أما عموم المعاملات الشراء بين الناس، العقود، عقود البيع والإيجارة، لا تدخل، إلا الودائع المالية، الودائع المالية تدخل، حينما الإنسان يستودع مالاً لا شك أن هذا مسئولية مالية.

السؤال الثاني يقول هل في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ هل يدخل فيه الكافر والفاسق، نقول نعم، صحيح يدخل فيه المسلم والكافر والفاسق والصالح، كل هؤلاء مطلوبٌ حُسْنُ التعامل معهم، وذكر الإمام القرطبي في تفسيره ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ قال: يشمل الكافر، لأن السياق في الحديث مع بني إسرائيل ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: 83].

السؤال الثالث: الديون من الأمانات، والأمانات من الولايات، وقالوا إن الإجابة خطأ، لا، أحياناً السؤال ما يكون دقيقاً، لا شك أولاً صيغة السؤال مهمة كما يقال، وعلمائنا في قواعدهم يقولون: السؤال معادٌ في الجواب.

أما أن الديون من الأمانات نعم، لأنكم وضعت شقين، ديونٌ وولاياتٌ، الديون من الأمانات لا شك، سواءً كانت ديون على الدولة أو على الأفراد، فالدين لا شك أنه من الأمانات والإنسان مسئولٌ عنها. والولايات من الأمانات، وليس الأمانات من الولايات، لأن الأمانة أوسع من الولاية، الولاية أمانة، بمعنى كل ولاية هي أمانةٌ وليس كل أمانة هي ولاية، فالولايات من الأمانات، والديون أيضاً من الأمانات.

➤ **السؤال الرابع:** يسأل عما نُشر في بعض مواقع للتواصل الاجتماعي حول صورة أحد الأمراء العثمانيين وهو يصلي بجنوده صلاة الفتح إثر فتحهم لبعض البلاد الأوروبية آنذاك، ردًا على هذه الصورة التي تفاعل عددٌ كبيرٌ حيث تأسفوا على كون هذه الصلاة لم يصلها المسلمون منذ أكثر من أربع مائة سنة، كتب مقالاً حول حكم الجهاد في هذا الزمان يرد فيه على هذه الصورة والمتأثرون بها، وذكر كلاماً فيذكر أنه يريد تعليق من معاليكم حول هذا الموضوع وبالأخص في ما يتعلق بمشروعية جهاد الطلب في هذا الزمان وصلاة الفتح ونحوها.

• أما سؤال الإخوان عن صلاة الفتح، وعن جهاد الطلب إلى آخره، أولاً الجهاد كما هو معلومٌ يحكمه عدة أمور،
✓ **الأمر الأول:** قوة المسلمين.

✓ **الأمر الثاني:** المصلحة الراجحة، سواءً متيقنة أو مظنونة، يغلب الظن على تحقيقها.

✓ **الأمر الثالث:** ولي الأمر، فلا بد أن يستجمع الجهاد هذه الأركان، أن يكون قوة المسلمين، حتى لا يهلك المسلمون، حتى لا تستباح ديارهم وأموالهم وأولادهم، لابد أن يكون لهم قوة حتى يطمئنوا إلى أن يحفظوا بيضتهم، ويحفظوا ديارهم.

• **والأمر الثاني لابد أن تكون المصلحة متحققة،** حتى ولو كانوا أقوياء لابد أن يكون هناك مصلحةٌ للدعوة إلخ..

• أيضاً لابد أن يكون من قبل ولي الأمر، لابد أن يكون تحت الراية، ولابد من ولي الأمر.

فإذا استجمعت هذه حينئذٍ الحمد لله سواء كان جهاد طلب أو جهاد دفع.

• أما صلاة الفتح فنعم، العلماء قالوا إنه حينما صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح في بيت أم هانئ ثمان ركعات، وكانت صلاة خفيفةً وبسلامٍ واحدٍ، صار الولاة في مغازيهم إذا فتحوا البلدان يصلوا، ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية وابن كثير في تفسيره، منهم سعد بن أبي وقاص، وخالد بن الوليد، كانوا حين فتحوا المدائن صلوا، فالذي يظهر أنها مشروعة.

➤ **السؤال الخامس:** يوجد عودة عندنا للدين كبيرة بين الناس، كما يوجد هناك بعض الفكر التكفيري لأنه يقل عندنا عدد الدعاة الصادقين، فيذكر ويسأل ويقول ما المطلوب منا كأفرادٍ علما أن بلادنا ليست على نهجٍ كبيرٍ بالاهتمام بالشرعية، تعلمنا كثيراً من الأمور الشرعية، والحمد لله عرفوا من قبل أنه لا يجوز الخروج على الحكام، فأريد أن أعرف ماذا نفعل كمواطنين نريد كل الخير لبلادنا وأوطاننا.

• أهم شيء أن تكون قدوة، أوصي نفسي وأوصيك وأوصي إخواني وأبنائي وبناتي المشاهدين والمشاهدات وكل من تبلغه هذه الكلمة أن يكون قدوةً، فأعظم دعوة إلى الله عز وجل. وأعظم حفظ هذا الدين، هو أن تكون قدوةً.

• قدوة في المحافظة على الشرائع، على الفرائض، المحافظة على سمتك على أخلاقك، على التزام السنة، فاجتهد، طبعاً لا أقول الإنسان معصومٌ، ولا أقول الإنسان لا يخطئ، لكن قدر الإمكان أن تكون قدوةً في المحافظة على الصلوات، في المحافظة على السنن، في المحافظة على حسن الألفاظ، حسن الخلق، أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم مع القريب ومع البعيد ومع الغريب، ومع الصالح ومع الطالح، ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾، هذا من أهم ما ينبغي أن يعتني ويشتغل به كل من أراد الخير لنفسه والخير لدينه أيضاً لشعبه، ولقصد أمته.

➤ **السؤال السادس:** هناك من يقول إن أولي الأمر منكم المذكورة في الآية المقصود بها العلماء، فهل هذا صحيحٌ، ومن هو ولي الأمر الواجب اتباعه، وهل يجب اتباعه حتى لو حكم بقوانين وضعية، أو كان كافراً، وهل يلزم بذلك الخروج أو التأليب عليه؟

• أولي الأمر لا شك أن العلماء والحكام، على حسب السياق، بل حتى قد تتوسع المفهومية لهذا، ولا سيما حينما نستعرض قوله صلى الله عليه وسلم: «كلكم راعٍ وكلكم مسئولٌ عن رعيته» فقال: «المرأة راعيةٌ في بيت زوجها ومسئولة عن

رعيتهما» ، فسماهما راعيةً وسعى ما تحتها رعيةً، فإذا ن ولي الأمر على حسب ما عنده من ولايةٍ ، لا شك أن الأول هو الإمام الأعظم الحاكم الرئيس، هذا هو لا شك، وأيضاً العلماء هم ولاة الأمر فيما يتعلق بالتبليغ وما يتعلق بالدعوة، وفيما يتعلق بيان الخير والحق والأحكام للناس، كل هؤلاء ولاة أمورٍ.

السؤال السابع: يقول بالنسبة للفظ الديون وجدت في نسخة من المكتبة الشاملة أنه الديوان، في قول المصنف وعلى جياة الأموال كأهل الديوان أن يؤدوا إلى ذي السلطان ما يجب إليه؟.

• طبعاً في نسخة صححناها في الكتاب هي الديون والصحيح أنها الديوان ، حتى في بعض النسخ في نسخة الديوان، في قوله وعلى جياة الأموال كأهل الديون، لا، فعلاً الصواب كما أشار الأخ الفاضل صوابها كأهل الديوان، أي ديوان الأموال.

السؤال الثامن: نعلم أن من منهجنا أهل السنة والجماعة عدم الخروج على الحاكم لما يؤدي إلى الفساد، لكن هناك من العلماء ما لا يبين كيف السبيل إلى تغيير الحاكم إن كان ظالماً غير الخروج عليه، البعض يتسلط على الناس، ويضرهم بذلك، فأرجو أن تبين لنا تفصيلاً مجزئاً مأجوراً؟.

• لا يغير، العلماء منهج السلف هو الطاعة، وطاعة ولي الأمر وعدم الخروج، كما قيل: اصبروا حتى يستراح من فاجرٍ أو يصلح.

• فلا يقال أبداً بالدعوة إلى الخروج، لا سلماً ولا مظاهراتٍ، وإنما المحافظة على السلم الاجتماعي، وعلى الأمن، لكن هذا لا يعني المناصحة، المناصحة والمطالبة بالحقوق، هذا حقٌّ، الإنسان ينصح لولي الأمر ويكاتبه ويساره يخاطبه يكلمه، أيضاً يطالب بالحقوق، هذه تكون مطالبات حقٍّ، والإنكار أيضاً لكن كما قلنا لا يكون بما يؤدي إلى الخروج أو يؤدي إلى التأليب، التأليب على الإمام أو حتى على نوابه مما يقود إلى أن يؤلب العامة هذا كله ليس من منهج السلف.

السؤال التاسع: يقول من المعلوم أن قضية رواية الحديث بالمعنى خلاصتها أنها لا تجوز إلا لعالم، ما يحيل المعاني، وبمن يعرف مرادات الألفاظ، فما حكم العوام حينما يستشهدون ببعض معاني الحديث في كلامهم، وفي اسداء النصح لغيرهم، وفي شئون الدنيا ونحوها ؟.

• أولاً معلوم أنه لا ينبغي للإنسان أن يتكلم إلا عن علمٍ، حتى العامي ليس للعامي أن يتكلم إلا عن علمٍ، لا أن يكون عالماً، إنما في قوله صلى الله عليه وسلم: «بلغوا عني ولو آيةً» ، بمعنى إذا علمت آيةً أو علمت معناها أو علمت حديثاً وعلمت معناها فترويه ولو كنت عامياً إذا كنت مطمئناً إلى ما تقوله، وإن كنت قد تخطئ، لا نقول إنك لا تقول إلا صواباً، لكن لا تقول إلا وأنت مطمئنٌ إلى أنك إما قرأته في كتابٍ وفهمته، أو أخذته من عالمٍ، فالإنسان حتى ولو كان عامياً لا يتكلم إلا عن علمٍ، ولو كان علماً جزئياً.

• لكن لا يتكلم الإنسان بمعنى يتجرأ على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم، ويتجرأ على الدين، بفهمه الذي ليس مبيناً لا على كلام أهل العلم، ولا مبيناً على قراءة صحيحة، ومن هنا هذا هو أحسب أنه الضابط أو الجامع في هذا.

السؤال العاشر: هذه ثلاثة بحوثٍ عرضها الطلاب يريدون على معاليكم، يذكرون فيها ما يتعلق في كلام المصنف رحمه الله تعالى حيث قال: ويقدم في الولاية الأعلّم والأورع والأكفأ، وذكرنا كثيراً من الكلام حول معاني هذه الأمور الثلاثة الأعلّم والأورع والأكفأ، فنريد من معاليكم تعليقاً حول هذه الثلاث بحوث؟.

• فعلاً الأعلّم والأورع معناهما واضح في الأكفأ، الحقيقة الإخوان حاولوا أن يقولوا إن الأكفأ هو التخصص، خاصة الأخ أحمد شريدة، حاول أن يقول أنه مثلاً القاضي أن يكون قاضياً يعلم القضاء وملكه، إلى آخره، هو الشيخ ذكر القاضي لأنه أشار إلى القضاء، الشيخ في الكتاب، لا، الإشكال في التعبير بالأكفأ، لأنني قلتُ إنه إشكالٌ لأن عندنا بمصطلحنا المعاصر الكفاءة تعني ما يجمع كل مطلوبات الوظيفة، بما فيها العلم وبما فيها الخبرة، حتى العلم، فحينما نقول كفاءً، بمعنى أنه جمع العلم بالوظيفة، وما تحتاجه الوظيفة من العلم والخبرة، وإن كانت الخبرة تراكم كما هو معلوم، وحتى أيضاً يتجدد ويزداد مع الممارسة، لكن هذا هو مصطلح الكفاءة أو الكفاء الذي نعرفه، لكن الذي يبدو لأن حينما قال الشيخ: العلم الأعلّم، طبعاً العلم المختص بالوظيفة، لا يقصد العلم المطلق، الشيخ حينما قال: الأعلّم، يعني الأعلّم بالوظيفة، والأورع بمعنى أقل علماً

بالوظيفة، لكنه أروع، ما يقصد العلم المطلق، أن يكون عالمًا بعلم الحديث، ونحن نحتاج إلى قارئ مثلاً، أو عالمٍ بالتفسير، ونحن نحتاج إلى محدثٍ، لا، لا يريد هذا هو، يريد العالم بالتخصص، والأورع بالسلوك.

• ثم قال: الأكفأ، فالذي يبدو والله أعلم، أن الأكفأ يبدو، -نرجع للكتاب في صفحة ثمانٍ وخمسين- لعل فيه أشار إلى حدٍ ما إلى شيءٍ من مراده، فهو يقول: ويقدمان يعني الأعلم والأورع على الأكفأ، هو يتكلم عن القاعدة، يتكلم عن قاضي، يعني قاضي عالمٍ، قاضي ورعٍ، قاضي كفءٍ، فهو لا يتكلم عن قاضي ليس عالمًا بشئون القضاء، إنما كأنه يفترض عندنا قاضي عالمٍ، قاضي ورعٍ، قاضي كفءٍ، هذا افتراض الشيخ، ومن هنا صار عندنا الإشكال، فيقال: ويقدمان على الأكفأ، إن كان القاضي مؤيداً تأييداً تاماً من جهة.. ثم قال: ويقدم الأكفأ، إن كان القضاء يحتاج إلى قوةٍ، وإعانةٍ للقاضي أكمل من حاجته إلى مزيد العلم، مزيد العلم الذي هو متخصص بالقضاء، الذي هو علم الفقه والورع، فإن القاضي يحتاج، فإن القاضي مطلقٌ، ما عنده ظرفٌ خاصٌ، قال المطلق الذي ما عنده ظرفٌ خاصٌ، مع أن الشيخ يتكلم عن ظرفٍ خاصٍ، نحتاج فيه الأورع، أو ظرفٍ خاصٍ نحتاج فيه العالم، أو ليس عندنا ظرفٌ خاصٌ، مطلقٌ، فنحتاج أي قاضي مستجمع الشروط، فإن القاضي المطلق، يحتاج أن يكون عالمًا عادلاً قادراً، إلى آخره.

• ولهذا قال: والكفاءة إما بظهرٍ ورهبةٍ، وإما بإحسانٍ ورغبةٍ، إذن يبدو أن الشيخ يريد بالكفاءة القوة الخاصة، ليس القوة المطلقة، لا بد القوة المطلقة مطلوبةً، لأن القوي الأمين معروفٌ، وتكلم الشيخ عنها في رسالةٍ، إنما القوة الخاصة، التي ولدها الظرف الخاص، القوة الخاصة لظرفٍ خاصٍ، قد يكون عُين في منطقةٍ كلهم ظلمةٌ، عين في منطقةٍ كلهم كبارٌ، عُين في منطقةٍ كلهم فهم شراسةً، فهذا موضع الأكفأ، لا ينفع فيهم العالم فقط، ولا الورع وحده، لا يحتاج واحد مثل ما يقولون حديد، يبدو هذا هو المراد والله أعلم.

➤ **السؤال الحادي عشر:** هذه امرأةٌ تسأل، تقول: من الله عليّ بموقعٍ دعوي صغير، وكانت توجه إليّ بعض الأسئلة حول بعض الأحداث السياسية في بعض البلدان، وأنصحهم أن يحرصوا على ما ينفعهم وأن يعتزلوا ذلك، وذكرت كلاماً كثيراً حول ما يقع بينها وبين هؤلاء السائلين، وتطلب منكم تعليقاً حول هذا الموضوع؟.

• أولاً أنصح نفسي وأنصحك بمزيد من العلم، وألا تقدمي على أسئلةٍ وعلى فتاوى إلا بعد تحرٍ شديدٍ، سواءً بمطالعتك الخاصة، بقراءتك، أو بسؤالك أهل العلم من الإخوة والأخوات، لكن على كل حالٍ، مهما كان لا يمكن أن يقال لأنها تسأل عن قضية الخروج، مادام ولي الأمر هو المسيطر، وتغلب بقطع النظر عن أسلوب الغلبة، وسياسة الغلبة، مادام أنه هو الحاكم، وهو الغالب، فيبقى هو له السمع والطاعة، مع حق المناصحة، مهما كانت الطريقة التي جاء بها، ولو كان الأول حاكم لاشك أنه قد يكون.. ولهذا يحدث في طول التاريخ يا إخواني ويا إخواناتي، في طول التاريخ يكون الحاكم، ثم يأتيه من يتغلب عليه، ولو كان عادلاً، ولو كان إماماً، التاريخ كله، حتى خلفاء بني عباس، وخلفاء بني أمية، وخلفاء بني عثمان، والأئمة الأخرى، يكون حاكماً، ثم يأتيه من قد يكون من أقاربه من يقوم عليه، قد يكون من أهل بلده، من بلدٍ آخر، ثم يزحفون عليه، ثم يسقطونه، وفي الأندلس، ومن هنا علماؤنا قالوا: المتغلب مادام أنه استتب له الأمر، وغلب، لا بد أن نستمتع له، لأنها تكون فوضى، ولاشك أن الأصل للأول.. في بيعة الأول، لكن إذا غلب هذا، لا بد أن تستقر الأمور، فلهذا المتغلب يبقى هو ولي الأمر، وله السمع والطاعة، ولكن كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «أدوا الذي عليكم، وسلوا الله ألا يدعكم، فإن عليه ما حُمِلَ، وعليه ما حُمِلْتُمْ»، أو كما قال -صلى الله عليه وسلم.

➤ **السؤال الثاني عشر:** ما رأيكم في هذا التفريق بين الشورى والديمقراطية، وذكر بعض التفريقات التي ذكرها في سؤاله، أن الشورى تكون من عند الله، وتكون لأهل العقد، وتكون في الأمور الاجتهادية، وتكون عند عدم الدليل، أما الديمقراطية، فهي من الكفار، وتكون لأي شخصٍ، وتكون في الأمور القطعية، وتكون عند وجود النص، فيسأل ويريد تعليقاً من معاليكم حول هذا التفريق؟.

• لاشك أن الشورى وسيلةٌ، والديمقراطية إذا كانت وسيلةً بأدواتٍ حلالٍ ما فيه إشكالٌ، لأن قصد المسلمين الحكم بما أنزل الله، ولا يمكن أن تأتي أداة تنازع حكم الله -عزَّ وجلَّ-، فأى أداةٍ أو وسيلةٍ مهما كانت محببةً، ومهما كانت سلميةً، إذا كانت

تنازع حكم الله -عز وجل-، وحكم رسوله -صلى الله عليه وسلم-، والحكم بما أنزل الله، فإنما لا تقبل، فالشورى لا شك أنها هي التي جاء بها الشرع، والمؤمنون أمرهم شورى بينهم ولا شك، والله قال للنبي: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: 159]، لكن المشاورة تكون لا شك ليس في ثوابت الشرع، لا يشاورهم يصلون الظهر، أو ما يصلون الظهر، ولا يشاورهم هل يحكمون بما أنزل الله، أو لا يحكمون بما أنزل الله، معلوم أن ليس هذا ميدان الشورى، ولهذا فالمقارنات إلى حد ما، فإذا كانت الأداة مباحة، الوسيلة مباحة، والغاية مباحة، فالأمر في هذا واسع -إن شاء الله.

➤ **السؤال الثالث عشر:** أحد الطلاب ذكر بعض التخرير حول أثر عمر -رضي الله تعالى عنه- الذي كان فيه أنه يبعث إلى عماله، إن أهم أمركم عندي الصلاة، وذكر بعض التعليق حول تخرير هذا الحديث، ونريد تعليقاً منكم حفظكم الله تعالى؟.

• أما أخونا جزاه الله خيرًا الذي راجع الأثر، أثر عمر، أشكره على بحثه في أمر هام، الذي هو الصلاة، يعني أن أهم أمركم عندي الصلاة، إلى آخره، وهو منقطع، جزاه الله خيرًا على هذه الإفادة، وأنا أنصح الحقيقة بما تجدونه مثل هذا علقوه، أو علقوا على نسخكم، يعني أي فائدة علمية، أو تخرير، أو يأتي به أحد من إخواننا وأبنائنا وبناتنا من الإفادات العلمية، احرصوا أنكم تعلقونه على نسخكم، فمثلاً أخونا هنا يقول: هذا نحسبه ثابتاً عن عمر -رضي الله عنه- كان يبعث إلى عماله، يوصيهم بالمحافظة على الصلاة، ويبين لهم الأوقات، وهو في الموطأ، طبعاً ترى أوقاتاً بالفتح، ما هي أوقات لأن هذه ليست لجمع مؤنث سالم، لأن وقت جمع أوقات، ليست وقات، ويبين لهم الأوقات، وهو في الموطأ، وعند البيهقي رواه مالك عن نافع، مولى عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب كتب إلى عماله: إن أهم أمركم عندي الصلاة، فمن حفظها.. إلى آخره، وذكر قال: أنه منقطع بين نافع وعمر، ولكن الوصول من طريق آخر،.. هو عبيد الله بن عمر عن نافع، عن صفية بن أبي عبيد، أن عمر إلى آخره كتب إلى عماله، وقيل: إن لها إدراكاً.

➤ **السؤال الرابع عشر:** هل يجوز التركيز في الرد على جماعة مبتدعة ينتهي إليها الرؤساء مثلاً للبلدان أو المسئولين إلى انتقاد سياسته في الخطب والمحاضرات، بما يرجع إلى تبغيض الناس في ذلك الرئيس، واستعمال هذه الخطب من قبل أعدائه للإطاحة به؟ وما هو المنهج السلفي الصحيح في التعامل مع الرئيس المبتدع؟.

• لا، هذا تأليب، لا ينتقد الرؤساء على المناير، ولا يؤلب عليهم، إنما المناصحة، لأن فيها فتناً كبيرة جداً، وأنتم لاحظتم، أي اضطراب في البلاد في أي بلاد أبداً ما أتى بخير، إنما الهدوء والسلم، هذا هو الذي يأتي بخير، لا يمكن أن يأتي عنف بخير أبداً، يعني قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم: «ما كان الرفق في شيء إلا زانه، وما كان العنف»، وهذا أعظم عنف، «ما كان العنف في شيء إلا شانه»، وصدق رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فمهما كان الرئيس، أو حتى الموظف الكبير، يعني يؤلب عليه، لا يأتي بخير، إنما الهدوء، ولا شك النصيحة، والحقوق المطالب بها، يا إخواني، لا تعارض بين القول بالهدوء، والقول بعدم التأليب على الإمام، وبين المطالبة بالحقوق، وبين تصحيح الأخطاء، وبين الرد على المخالف، هذه مفتوحة، إنما المقصود الحفاظ على الجماعة، والحفاظ على الأمة، وعلى بيضة المسلمين، وعلى هدوء الأمة.

{يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في كتابه السياسة الشرعية: وما أخذ ولاية الأموال وغيرهم من مال المسلمين بغير حق، فلولي الأمر العادل استخراجهم منهم، كالهدايا التي يأخذونها بسبب العمل، قال أبو سعيد الخدري -رضي الله عنه: هدايا الأمراء غلول، وروى إبراهيم الحربي -رحمه الله تعالى- في كتاب الهدايا، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «هدايا الأمراء غلول»، وفي الصحيحين عن أبي حميد الساعدي -رضي الله عنه- قال: استعمل النبي -صلى الله عليه وسلم- رجلاً من الأزد يقال له ابن اللتبية على الصدقة، فلما قدم قال: هذا لكم، وهذا أهدي إلي، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم: «ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله -تعالى- فيقول: هذا لكم، وهذا أهدي إلي، فهلاً جلس في بيت أبيه، أو بيت أمه، فينظر أيهم إليه أم لا، والذي نفسي بيده، لا يأخذ منه شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة، إن كان بغيراً له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر»، ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه، «اللهم هل بلغت، اللهم هل بلغت»، قالها ثلاثاً -صلى الله عليه وسلم.

وكذلك محاباة الولاة في المعاملة من المبايعة، والمؤاجرة، والمضاربة، والمساقاة، والمزارعة، ونحو ذلك، هو من نوع الهدية، ولهذا شاطر عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- من عماله من كان له فضلٌ ودينٌ، لا يتهم بخيانةٍ، وإنما شاطرهم لما كانوا خصوا به من أجل الولاة من محاباةٍ وغيرها، وكان الأمر يقتضي ذلك؛ لأنه كان إمام عدلٍ، يقسم بالسوية، فلما تغير الإمام والرعية، كان الواجب على كل إنسانٍ أن يفعل من الواجب ما يقدر عليه، ويترك ما حرم عليه، ولا يحرم عليه ما أباح الله له.

- هذا كلام الشيخ في الكلام في الحديث عن الأموال، حينما تكلم عن الغنائم إلى آخره، الآن الفصل يتعلق بالظلم الذي يقع من ولاة الأمور، ومن الرعية، بمعنى إما بأخذ ما لا يستحق، أو بالتقصير في الواجب، سواء الراعي أو الرعية، فإنه إذا قصر في واجبٍ أو أخذ ما لا يجوز، فإنه ظالمٌ، سواء كان راعياً أو كان من الرعية.

← وما أخذ ولاة الأموال.

- بمعنى الوالي الذي على المال، قد يكون مسئولاً عن توزيع الأموال، أو عن الصدقات إلى آخره، وغيرهم من مال المسلمين بغير حقٍّ، فلولي الأمر العادل استخراجهم منهم، يعني أي إنسانٍ يتبين أنه أخذ من بيت المال ما لا يستحق، أو أخذ من وظيفته ما لا يستحق، أو أنه صُرف له ما لا يستحق، فلا بد من إرجاعه، قال: كالهدايا التي يأخذونها، لاشك طبعاً، وكثير فعلاً مع الأسف أن يُهدى لأصحاب المقامات، المقصود ليس أنه صاحب مقامٍ، إنما لأنه مسئولٌ، موظف يهدون له من أجل أن يحابيه، أو يغض النظر عنهم، أو أن ينفعهم نفعاً غير مشروعٍ، فمن هنا كل هذه الهدايا إن وجدت فلا بد من استرجاعها، وإدخالها إلى بيت المال، هذا مراد الشيخ.

- ولهذا جاء في الأثر: هدايا الأمراء غلولٌ، أو هدايا الأمراء بمعنى أنها من الغل، ومن غل يكون من الكبائر، ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: 161].

- وأورد الشيخ حديثاً في الصحيحين، حديث ابن اللتبية «ما بال الرجل نستعمله...» إلى آخره، وهو طبعاً حديثٌ معروفٌ، وهو شديدٌ الحقيقة فيه تحذيرٌ شديدٌ، حتى أن النبي -صلى الله عليه وسلم- رفع يديه حتى بان عفرة إبطيه، يعني بياض إبطيه، ويقول: «اللهم هل بلغت»، وغالباً لا يقول هذا، إلا في المقامات الكبيرة، الرسول -صلى الله عليه وسلم- لا يرفع يديه ويقول: «اللهم هل بلغت»... قال في مقام عرفة، وقال هنا، مما يدل على خطر هذا الموضوع، وعلى شدته.

← قال: وكذلك محاباة الولاة في المعاملة من المبايعة، والمؤاجرة.

- بمعنى يراعون في استئجارٍ، أو يراعون في البيع، في بضاعةٍ، حينما يشتري منك، تراعيه في الثمن، لأنه على وظيفةٍ، بينما لو استقال أو تقاعد أو فُصل لا تنظر إليه ولا بعينك، بينما له وظيفةٌ فأنت تراعيه في الثمن، فهذا أيضاً من الغلول، وهذا لا يجوز، ولهذا محاباة الولاة كما يقول الشيخ في المعاملة المبايعة، والمؤازرة، والمضاربة، والمساقاة، والمزارعة، كل ذلك من نوع الهدية التي يغلولون.

← ولهذا شاطر عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- من عماله من كان له فضلٌ ودينٌ.

- سعد بن أبي وقاص، هو من العشرة المبشرين، وهو من الفرسان، وغني أيضاً كان ثرياً، ومع هذا شاطره، طبعاً حين يشاطره، يعني يشاطره ليس كل ماله، لا، شاطره ماله بعد الولاية، أما قبل الولاية، لا يُشاطر ماله، المقصود المال الذي بعدما تولى الولاية، وإلا سعدٌ ليس متهماً، ولم يكن عمر يتهمه أبداً، سعد -رضي الله عنه- معروفٌ، لكن ومع هذا جميع العمال، وأبي موسى الأشعري وغيرهم كلهم شاطرهم عمر، لأنه كان كما قال الشيخ: لأنه كان إمام عدلٍ، يقسم بالسوية.
- قال: فلما تغير الإمام والرعية، تغير الأحوال، شيخ الإسلام يقول تغير الناس، طبعاً بعد الخلافة الراشدة تغير الحال كثيراً في المسلمين، وفي خلفائهم، في الرعاة وفي الرعية.

◀ فلما تغير الإمام والرعية، كان الواجب على كل إنسان أن يفعل من الواجب ما يقدر عليه،

- بمعنى لو فسد الإمام وفسد الرعية، على كل إنسان، وهذا يذكرنا بالأخ الذي سأل قبل قليل، الذي هو ماذا أفعل؟ **افعل أنت كن صالحًا في نفسك، حينما يقول: بلدي فيه كذا وكذا، أنت كن صالحًا، إن كنت موظفًا، إن كنت مسئولًا، على أي حال من الأحوال، مهما فسد الزمان لا تفسد، وفساد الزمان لا يبيح لك أن تكون فاسدًا، ولهذا قال: فلما تغير الإمام والرعية، كان الواجب على كل إنسان أن يفعل من الواجب ما يقدر عليه.**

وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



الدرس الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

بعض الأسئلة التي وصلت من بعض الطلاب.

✓ لقد ذكرتم في اتباع ولي الأمر، أن الاتباع يكون لمن تكون له الغلبة في الحكم ولو كان الذي من قبله انتزعت منه هو الأصلح للولاية، ومتى تصدر الغالب الحكم فيجب الاتباع من قبل الرعية ، ألا يجزنا ذلك إلى الاتباع بدون قناعة، حتى ولو كان الوالي على ضلالٍ، وما تفسيركم لما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في معنى الحديث أنه لا يكن أحدكم إمعاً، وقوله الساكت عن الحق شيطانٌ أخرس، والمعذرة إن كان هذا الحديث الذي استشهدت به ضعيفٌ، والمقولة من الحكم ؟.

● لا شك طبعاً أنه إذا تغلب متغلبٌ بالحكم واستتب له الأمر، فمعلومٌ أن الذي عليه أهل السنة والجماعة أنه يكون هو الإمام، وهذا هو الصحيح ، وإن كان يوجد من هو أصلح منه، ولو كان السابق أصلح منه، لأنه لا تستقيم أو تستقر الأمور إلا بهذا، كما هو معلومٌ.

● ووجود القناعة لدى الناس ليست ضروريةً في هذا الشأن، وهو شأن المتغلب، المتغلب لا يطلب فيه القناعة، القناعة قد تكون في الشورى أو ما كان من اختيارٍ أو نحو ذلك، وأيضاً حتى في الشورى إذا تحققت له البيعة من قبل أهل الحل والعقد، معلومٌ أنه ليست كل الأمة تباع، أهل القطر الذي صار هذا ولياً عليهم، معلومٌ أنهم لا يبايعونه كلهم، لأنهم منتشرون في الأقاليم، وإنما العادة أن الذي يبايع مجموعةً، وحينما يستتب له الحكم ويستقر إما ببيعةٍ أو بغلبةٍ، فلا ينظر في قناعة من يقتنع من عدمه، وإلا لكان كذلك لما استقرت الأمور، هذا جانب.

● أما قضية لا يكن أحدكم إمعاً، هذه ليس علاقةً بالإمعة، الإمعة هو حينما تكون الأمور فيها أخذ رأيٍ أو نحو ذلك، فسرّها النبي صلى الله عليه وسلم بأنه إن أحسن الناس أحسن، وإن أساءوا أساء، لا، إنما إذا أحسنوا أحسن، وإذا أساءوا فإنه لا يتبع إساءتهم، هذا الذي ليس إمعاً، الإمعة هو الذي يحسن مع الناس ولا يسيء إذا أساءوا.

● أما الساكت عن الحق شيطانٌ أخرس، هذا ليس حديثاً، إنما هو مأثورٌ عن بعض السلف، والأمر الثاني كما قلنا طاعة ولي الأمر لا تتعارض مع المناصحة، المناصحة وبيان الحق والمطالبة بالحق، هذه أمورٌ لا شك أنها مبذولةٌ ومكفولةٌ لكل من هو أهلٌ لأن يبذلها، سواءً كان بإنكار منكرٍ، أو بتصحيح خطأ، أو ببيان الحق، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بما لا يترتب عليه منكرٌ أكبر منه، أو تقتضي المصلحة الراجحة خلاف ذلك، فليس هناك تعارضٌ بين تولي الولاية على نحو ما ذكرنا، ومع عدم السكوت على الحق.

✓ السؤال عن ما قرأتم على الإمام في محلى الإمام ابن حزم، ولعلي فهمت منه أنه عد معاوية رضي الله عنه خارجياً، والإمام قد جعل الخوارج صنفين، الأول خرجوا على تأويلٍ في الدين، فأخطأوا فيه وما

جرى مجراهم من سائر الأهواء المخالفة للحق، والثاني: قسم أرادوا لأنفسهم دنيا فخرجوا على إمام الحق، أو على من هو على سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، قال الإمام فالقسم الأول من أهل البغي يبين حكمهم بإسناده عن أم سلمة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال في عمار: «تقتلك الفئة الباغية»، قال أبو محمد رحمه الله: وإنما قتل عمار رضي الله عنه أصحاب معاوية رضي الله عنه، وكانوا متأولين تأويلهم فيه، وإن أخطأوا الحق فهم مأجورون أجرًا واحدًا لقصدتهم الخير، فهو جعل معاوية رضي الله عنه من القسم الأول، الذين قال إنهم خوارج، أو على مجرى الخوارج، ولا تخفى عقيدة الإمام ابن حزم رحمه الله في الصحابة، فكيف نفسر قوله هذا؟.

- الظاهر من سؤالك الأدب سواء مع ابن حزم أو مع الصحابة أو مع معاوية رضي الله عنه أو مع علي رضي الله عنه، وهذا هو مسلك أهل السنة والجماعة، الأدب مع الصحابة، بل حتى السكوت عما شجر بين الصحابة، كما هو معلوم، لأنه لا يترتب عليه أي مصلحة حينما يخوض الإنسان في هذا، وكما المقولة المشهورة لعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أو رحمه الله: "هذه دماء طهر الله منها سيفونا، فنطهر منها ألسنتنا أو قلوبنا أيضًا".

- معاوية رضي الله عنه لم يخرج على علي، لم ينكر بيعة علي، معلوم أن علي كان الخليفة، إنما كان يطالب بدم بعثمان.

- وعلي رضي الله عنه هو الذي أراد أن يجبر أهل الشام- إن صح التعبير- على البيعة أو نحو ذلك، وإلا لم يدع معاوية الخلافة والإمامة في زمن علي رضي الله عنه.

- إنما كان الخلاف على قضية البدء بتتبع قتلة عثمان رضي الله عن الجميع، ولهذا لا يعد خارجيًا باعتبار أنه لم يكن أنكر البيعة، وإن كان هو في الصحيح لم يبايع، ولكنه لم ينكر البيعة رضي الله عن الجميع.

- ولهذا لا أظن أنه يدخل فيما التبس على السائل والله أعلم.

✓ **لعل في النسخة التي بين أيديكم نقص حيث في النسخة التي معي طبعة دار عالم الفوائد، تحقيق**

علي بن محمد العمران، إشراف الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد رحمه الله تعالى.

ذكر رحمه الله بعد الحديث الذي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في إن الله يحب البصر، ذكر الحديث قال: ويقدمان على الأكفأ إن كان القاضي مؤيدًا تأييدًا تامًا من جهة والي الحرب، أو العام ويقدم الأكفأ إن كان القضاء يحتاج إلى قوة وإعانة للقاضي أكثر من حاجته إلى مزيد العلم والورع، انتهى بتمامه.

ثم ذكر بعد ذلك فإن القاضي المطلق إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى، والذي يظهر والله أعلم أنه أراد بالأكفأ المعنى اللغوي، فالكفاء القوي القادر على تصريف العمل، كما هو موجود في المعجم الوسيط، والله أعلم، وهذا يدل على عمق فهم شيخنا حفظه الله وتركيزه في قراءة النصوص، وهذا فائدة لي أن أقرأ كتب السلف بفهم وتركيز حتى أفهم كلام السلف فهما صحيحًا، والحمد لله رب العالمين؟.

- هذه إضافة جيدة، لكن على كل حال النسخة التي عندنا أنا قارنت بين ما ذكرته وبين النسخة التي كنا نقرأ فيها، لم أجد خلافًا، مع أن عندي نسختين، عندي النسخة هذه، وعندي النسخة التي حققها الشيخ علي

ال عمران، كلها عندي وقارنتها، لم أجد، لكن كما تفضلت وكما ذكرنا في الحلقات السابقة حينما استعرضنا مشاركات الإخوان حول هذا الموضوع، في قضية الأكفأ والأورع والأعلم، أنه يبدو فعلاً أنه أراد بالأكفأ هنا الأقوى وإن كان أقل علماً أو أقل ورعاً، ولكنه قويٌّ فيما تولاه في هذه القضية أو هذه المهمة أو هذه الولاية بالذات.

☑ هل يمكن للنبي أو لأي رسول أن يخلف من بعده في النبوة، ثم هل يمكنكم أن توضحوا لنا الآيات التي تميز بين التولي حكم النبوية؟.

- طبعاً النبوة لا تورث كما هو معلوم، النبوة صفةٌ من الله عزَّ وجلَّ واختياراً، وختمت بنبينا محمدٍ صلى الله عليه وسلم، فلا يمكن أن تورث النبوة، إلا باصطفاء الله كما ذكر الله عزَّ وجلَّ أنه أورث إبراهيم النبوة والكتاب، واصطفاه، وأيضاً كان في عقبه ليس للورثة وإنما باختيار الله عزَّ وجلَّ كما هو معلوم، فالله يصطفي الرسل من الملائكة ومن الناس، ويختارهم، لذلك لا تورث النبوة، ثم ختمت بنبينا محمدٍ صلى الله عليه وسلم، فليس بعد نبينا محمدٍ صلى الله عليه وسلم نبيٌّ.
- والذي بعده خلفاء، والحديث الذي مر معنا هو في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن بني إسرائيل كان تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه آخر».
- أما في أمة محمدٍ صلى الله عليه وسلم فذكر أنهم الخلفاء، ولهذا قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي»، فالذين يلون الحكم في الإسلام إما خلافةً كما قال النبي صلى الله عليه وسلم، أو مُلكٌ كما قال «تكون مُلكاً عضوداً»، وكلٌّ ولايته صحيحةٌ، ولكن لا شك أن الخلافة أتم. فالمقصود أنه ليس فيها وراثَةٌ للنبوة، وطرق تولي الحكم ذكرناها في أكثر من مرةٍ والله أعلم.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في كتابه السياسة الشرعية:

وقد يُبتلى الناس من الولاية بمن يمتنع من الهدية ونحوها، ليتمكن بذلك من استيفاء المظالم منهم، ويترك ما أوجبه من قضاء حوائجهم، فيكون من أخذ منهم عوضاً على كف ظلمٍ وقضاء حاجةٍ مباحةٍ، أحب إليهم من هذا، فإن الأول قد باع آخرته بدنياه غيره، وأخسر الناس صفقةً من باع آخرته بدنياه غيره. وإنما الواجب كف الظلم عنهم بحسب القدرة، وقضاء حوائجهم التي لا تتم مصلحة الناس إلا بها، من تبليغ ذي السلطان حاجاتهم، وتعريفه بأمورهم، ودلالته على مصالحهم، وصرفه عن مفاسدهم بأنواع الطرق اللطيفة وغير اللطيفة، كما يفعل ذوو الأغراض من الكُتَّاب ونحوهم في أغراضهم، ففي حديث هند بن أبي هالة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول: «أبلغوني حاجة من لا يستطيع إبلاغها، فإنه من أبلغ ذا سلطانٍ حاجة من لا يستطيع إبلاغها ثبت الله قدميه على الصراط يوم تزل الأقدام».

وقد روى الإمام أحمد رحمه الله تعالى وأبو داود في سننه عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من شفع لأخيه شفاعَةً فأهدى له عليها هديةً فقبلها، فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الربا».

وروى إبراهيم الحربي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: "السحت أن يطلب الحاجة للرجل، فيقضى له فيهدي إليه فيقبلها".

وروى أيضاً عن مسروق أنه كلم ابن زياد في مظلمةٍ فردها فأهدى له صاحبها وصيفاً فردده عليه وقال: سمعت ابن مسعود رضي الله عنه يقول: "من رد عن مسلمٍ مظلمةً فأهدى له عليها قليلاً أو كثيراً فهو السحت" فقلت يا أبا عبد الرحمن: "ما كنا نرى السحت إلا الرشوة في الحكم"، قال: "ذاك كفرٌ".

← قال رحمه الله تعالى: وقد يُبتلى الناس .. إلخ..

- معلومٌ أننا نتكلم في المظالم أو الظلم الذي يقع من الولاة ويقع من الرعية، الظلم الذي يقع من الولاة من التقصير في حقوق الرعية، أو في أكل أموالهم بغير حقٍ، والرعية أيضاً حينما تقصر في واجباتها، سواءً نحو الإمام، أو نحو أنفسها، أو تتظالم فيما بينها.
- فهنا يذكر نوعٌ من ظلم الولاة، فقال: وقد يبتلى الناس من الولاة بمن يمتنع عن الهدية ونحوها، طبعاً تكلم فيما سبق عن الذين يأخذون الرشوة، لكن هذا يأخذ ليتمكن من استيفاء المظالم منهم، ويترك ما أوجب الله عليه من قضاء حوائجهم، بمعنى أنه هو لا يأخذ رشوةً، لكنه مهملٌ في حقوقهم، ولهذا قال فيكون من أخذ منهم عوضاً عن كف ظلمٍ وقضاء حوائجهم أحب إليه من هذا.
- كأن الشيخ قسم الولاة قسمين:

- ١) قسمٌ لا يأخذ هدايا ورشاوي، ولكنه لا ينجز أعمال الناس، ولا يقضي حوائجهم.
- ٢) وقسمٌ يأخذ الهدايا والرشاوي ويقضي حوائجهم ، فيقول الشيخ هذا القسم أنفع للناس، أنا أدفع وأنجز أعمالي خيرٌ من الذي يماطلني ولا ينجز أعمالي، هذا الذي يريد أن يقرره في هذه العبارة.

← قال: فإن الأول قد باع آخرته بدنياه غيره،

- لا أعطاهم ولا أخذ -نسأل الله السلامة- من الدنيا، وأخسر الناس صفقةً من باع آخرته بدنياه غيره.
- وإنما الواجب -عد المسؤولية والعمل التمام- كف الظلم عنهم، أي عن الناس بحسب القدرة، وقضاء حوائجهم التي لا تتم مصلحة الناس إلا بها، بمعنى لا تتم مصلحة الناس إلا أن يقوم الإمام بمسئوليته ويقضي حوائجهم أي بمعنى ما تقتضيه مسئوليته وما تمليه مسئوليته عليهم.
- وأيضاً كذلك الولاة، الوالي الذي هو نائب السلطان الأعظم، ومسئوليته أن يبلغ ذا السلطان حاجاتهم، وأن يعرف أمورهم، ودلالته على مصالحهم، وصرفه عن مفسادهم، بأنواع الطرق اللطيفة وغير اللطيفة، وهذه عبارةٌ جميلةٌ من الشيخ، بطرقٍ لطيفةٍ وغير لطيفةٍ، أحياناً قد يكفي الكلام اللين والأسلوب اللين، لكن أحياناً لا، لا، تطرح بنوعٍ من القوة وبنوعٍ من الغلظة، فإن احتاج إلى هذا، فلا مانع إذا كان لا تتم مصالح الناس ولا تقضى حوائجهم إلا بهذا.

← كما يفعل ذوو الأغراض من الكتاب،

- الكتاب الذي تحت النواب وتحت الولاة، ولهذا أورد حديث أبي هالة مرفوعاً: «أبلغوني حاجة من لا يستطيع إبلاغها، فإنه من أبلغ ذا سلطان حاجة من لا يستطيع ..».

- هذا الحديث ضعفه الرواة بأسانيده، حتى بعضهم قال: أخشى أن يكون موضوعاً، وإن كان معناه صحيحاً من حيث عظم وثواب من يبلغ السلطان حاجة من لا يستطيع أن يصل إلى السلطان، لا شك أن هذا فضلٌ عظيمٌ، بل قد تكون منزلةً، لأن ليس كل أحدٍ يبلغ السلطان، ولكن هناك أناسٌ أو فئاتٌ أو من طبقات الناس لهم منازل بحيث أنهم يصلون إلى السلطان ويستطيعوا أن يبلغوا السلطان حاجات الناس، فلا شك أن الذي يتولى مثل هذا، وتقضى حوائج الناس عن طريقه لا شك أنه على فضلٍ عظيمٍ.
 - ثم ذكر غلظ من يأخذ رشوةً في هذا، فأورد حديث الإمام أحمد، «من شفع لأخيه شفاعةً فأهدى له عليها هديةً فقبلها، فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الربا».
 - الحديث صحيحٌ من حيث سنده، وحسنه الألباني في سنن أبي داود، وإن كان في إسناده مقالٌ كما قال الحافظ، لكن لا شك أنه إن ثبت هذا يدل على أنه من الكبائر، لأنه أتى باباً عظيماً من أبواب الربا يدل على أن هذا من الكبائر، لكن شيخنا الشيخ ابن عثيمين قال في تعليقه على «أتى باباً عظيماً من الربا» قال: الربا في اللغة أعم منه في الشرع، إذ إن الربا هو الزيادة، وهذا الذي أهدي إليه فقبل .. إلخ..
 - أنا يبدو لي عبارة الشيخ تحتاج إلى تحريرٍ (لأن الربا في اللغة أعم منه في الشرع)، هو لو قال أعم منه في الاصطلاح، لصح، اصطلاح الفقهاء أن الربا هو الذي قصروه على ربا المعاملات، سواءً بيع الجنس بجنسه إلخ والتفاضل والنسيئة، هذا ربا صحيحٌ، لكن هذا هو الذي استقر عليه اصطلاح الفقهاء، أما الشرع لا، الشرع أتى بهذا وسماه ربا، وأتى بما في الحديث هنا سماه ربا، وأيضاً قال: «الربا بضع وسبعون باباً، أشدها مثل أن ينكح الرجل أمه»، وأيضاً حديث: «إن أربا الربا أن يستطيل الرجل في عرض أخيه» أو كما قال، هذه كلها حقائق شرعيةٌ، لأن الربا في اللغة مطلق الزيادة، لكن في الشرع لا، الشرع أتى بالربا بمعنى ربا المعاملات، سواءً في ربا الفضل، أو ربا النسيئة، والربا جعل أيضاً أنها سبعون باباً، وكم هي من يحصيها، وقال: «أشدها مثل أن ينكح الرجل أمه»، هذا شرعيٌ طبعاً ليس لغوياً، وكذلك: «إن أربا الربا أن يستطيل الرجل في عرض أخيه»، أيضاً هذا كذلك ربا، ربا شرعيٌ، بمعنى في لغة الشارع، لكن ليس في الربا المصطلح الذي هو ربا الفضل، وربا النسيئة.
 - فقول الشيخ: لأن الربا في اللغة أعم منه في الشرع، صحيحٌ، لكن هذه التي جاء بها الشرع، وسماها ربا، هذه حقائق شرعيةٌ، لكن العرب ما يسمونها ربا؛ لأن الربا في اللغة مطلق الزيادة، مجرد الزيادة، أي زيادة في أي شيءٍ فهي ربا، بل حتى لو تقول: فلان أربى من فلان، أطول منه، أو أكبر منه، أو أثقل منه، في اللغة صحيحٌ، لكن الشارع حينما سمى استطاعة الرجل فوق أخيه ربا، هذا شرعيٌ، في اللغة لا يعرفون هذا المثل، فالشرع ما قالها فسمّاها ربا، وكذلك حينما قال نكاح الرجل أمه -نسأل الله السلامة- أيضاً جعلها من أبواب الربا، فهذا مصطلحٌ شرعيٌ، فمنه نحتاج التعليق أو الاستدراك.
- ثم أورد الأثر عن إبراهيم الحربي عن ابن مسعود، قال: "السحت أن يطلب الحاجة للرجل، فيقضى له"
- وفي بعض النسخ: "فتقضى له" وكأنها أوضح، تُقضى له بالتاء كأنها أوضح "فيهدى إليه فيقبلها"، والأثر هذا عند الطبري، والأثر الآخر أيضاً عن مسروق، أنه كلم ابن زياد في مزرعةٍ فردها، فأهدى له صاحبها وصيفاً، الوصيف هو الخادم، ويسمى أيضاً الغلام، والجارية أيضاً، أو المراهقة يسمونها وصيفاً، وأيضاً الجارية

وصيفةً، يبدو أن هذا له خادمةٌ، فرد عليه، وقال: سمعت ابن مسعود يقول: "من رد لمسلم مظلماً فأهدى له عليها قليلاً أو كثيراً فهو من السحت" لاشك أن هذا شديد.

قال -رحمه الله تعالى: "فأما إذا كان ولي الأمر يستخرج من العمال ما يريد أن يختص به هو وذووه، فلا ينبغي إعانة واحدٍ منهما، إذ كلٌّ منهما ظالمٌ، كلصٍ سرق من لصٍ، وكالطائفتين المقتلتين على عصبيةٍ ورياسةٍ، ولا يحل للرجل أن يكون عوناً على ظلمٍ، فإن التعاون نوعان:

الأول: تعاونٌ على البر والتقوى، من الجهاد، وإقامة الحدود، واستيفاء الحقوق، وإعطاء المستحقين، فهذا مما أمر الله به ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، ومن أمسك عنه خشية أن يكون من أعوان الظلمة، فقد ترك فرضاً على الأعيان، أو على الكفاية، متوهمًا أنه متورعٌ، وما أكثر ما يشتبه الجبن والفشل بالورع، إذ كلٌّ منهما كفٌ وإمساكٌ.

والثاني: تعاونٌ على الإثم والعدوان، كالإعانة على دمٍ معصومٍ، أو أخذ مالٍ معصومٍ، أو ضرب من لا يستحق الضرب، ونحو ذلك، فهذا الذي حرّمه الله ورسوله -صلى الله عليه وسلم-.

قال: فأما إذا كان ولي الأمر يستخرج من العمال ما يريد أن يختص به هو وذووه،

- هذا لا يجوز طبعاً، بمعنى يأخذ من الناس أموالاً يفرضها عليهم، ليس لمصالح الأمة، ولا لمصالح الدولة، يختص بها هو وذووه، هو وأسرته وحاشيته، أو من حوله، يلوذ به، قال: فلا ينبغي إعانة واحدٍ منهما، يعني لا ولي الأمر، ولا من يريد أن يأخذ بسوط ولي الأمر، إذ كل منهما ظالمٌ، أي من العمال والولاة.

قال: كلصٍ سرق من لصٍ، وكالطائفتين المقتلتين على عصبيةٍ ورياسةٍ،

- فهما إذن ليسوا مجاهدين ولا في الدين، ولا يحل للرجل أن يكون عوناً على ظلمٍ، ثم قال: التعاون نوعان:
- الأول: تعاونٌ على البر والتقوى، من الجهاد، وإقامة الحدود، واستيفاء الحقوق، وإعطاء المستحقين، وطبعاً الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فهذا مما أمر الله به ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، ومن أمسك عنه خشية أن يكون من أعوان الظلمة، فقد ترك فرضاً على الأعيان، وهذا جميلٌ جداً قضية أنه قد يكون الإمام مقصراً، أو قد يكون الإمام ظالماً، أو قد يكون الوالي ظالماً.

- لكن مادام أنه يأمر بحقٍ فيُعان، وإن كان هو ظالماً، وهذا يقرر الشيخ هنا كلاماً جميلاً وفقهاً دقيقاً، يقول: ومن أمسك عنه، يعني عن معاونة الإمام في مثلاً الجهاد، أو إقامة الحدود، أو استيفاء الحقوق، أو إعطاء المستحقين، لأن الإمام في ذاته ظالمٌ، أو مقصّرٌ، أو أن نوابه، لأنه على نوعٍ من الظلم، أو على نوعٍ من المخالفات، ومن أمسك عنه خشية أن يكون من أعوان الظلمة، فقد ترك فرضاً على الأعيان، أو على الكفاية، على حسب مقام هذا الشخص، قد يكون متعيناً عليه، وقد يكون فرض كفاية.

متوهمًا أنه متورعٌ،

- ما أكثر ما يشتبه الجبن والفشل بالورع، إذ كلٌّ منهما كفٌ وإمساكٌ، هذه كلمةٌ جميلةٌ تكتب بماء الذهب، يعني الإنسان يظن أنه متورعٌ، بينما هو المسئولية عليه عظيمةٌ، لأن مادام أن المسيرة حقٌ، والمسألة حقٌ، فلا بد أن يعان صاحبه، وإن كان في ذاته ظالماً، سواءً إيصال الحق لمستحقه، أو دفع مظلمةٍ عن مظلومٍ، أو

نحو ذلك، ولو كان الجو كما يقال ظلمًا، أو الجوف فيه مخالفات، أو فيه نقائص، الحق لابد أن يُقر ويُعان، ويُسعى في تكثيره، والمصالح يُسعى في تكثيرها، والمفاسد يُسعى في تقليلها ما أمكن.

ولهذا قال: **ومن أمسك يعني متوهمًا أنه متورعٌ، وما أكثر ما يشتبه الجبن والفسل،**

- لاشك أن هذا إما جُبْنٌ، أو أيضًا قد يكون أيضًا وحيًا شيطانيًا، أو نوعًا من كونك لا تقوم بهمة في مساعدة إخوانك، مادام الطريق مفتوحًا لمساعدتهم، ومادام أن السلطان أو نوابه قد سعوا في نوع من قضاء حوائج الناس، أو نوع من دفع المظالم عنهم، فلا بد أن تكون معهم، وإن كانوا في أصلهم قد صدر منهم مظالم، فهذه كلمةٌ عجيبةٌ.
- وفي شرح الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- كلامٌ جميلٌ: "فالإعانة على الحق حقٌ"، أيضًا هذه قاعدةٌ من الشيخ جميلةٌ، فإلانة على الحق حقٌ، ولو كان الذي تعينه فاسقًا أو فاجرًا، أيضًا تُضم هذه إلى هذه، ليشرح الكلمتين، تشرح بعضهما بعضًا.
- لا يشتبه الجبن والفسل بالورع؛ لأن كلَّ منهما كفٌ وتركٌ، وكذلك الإعانة، الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- يقول: الإعانة على الحق حقٌ، ولو كان الذي تعينه فاسقًا أو فاجرًا، فهو يبقى الإعانة حقٌ، وهذا تعاونٌ على البر والتقوى.
- والثاني: تعاونٌ على الإثم والعدوان، كالإعانة على دمٍ معصومٍ، أو أخذ مالٍ معصومٍ، إلى آخره.

قال -رحمه الله تعالى: نعم إذا كانت الأموال قد أخذت بغير حقٍ، وقد تعذر ردها إلى أصحابها، ككثيرٍ من الأموال السلطانية، فإلانة على صرف هذه الأموال في مصالح المسلمين، كسداد الثغور، ونفقة المقاتلة، ونحو ذلك، من الإعانة على البر والتقوى، إذ الواجب على السلطان في هذه الأموال، إذا لم يمكن معرفة أصحابها، وردها عليهم، ولا على ورثتهم، أن يصرفها مع التوبة، إن كان هو الظالم إلى مصالح المسلمين، هذا هو قول جمهور العلماء، كمالك، وأبي حنيفة، وأحمد، وغيرهم -رحمهم الله-، وهو منقولٌ عن غير واحدٍ من الصحابة، وعلى ذلك دلت الأدلة الشرعية، كما هو منصوصٌ في موضعٍ آخر.

وإن كان غيره قد أخذها، فعليه هو أن يفعل بها ذلك، وكذلك لو امتنع السلطان من ردها، كانت الإعانة على إنفاقها في مصالح أصحابها، أولى من تركها بيد من يضيعها، على أصحابها، وعلى المسلمين، فإن مدار الشريعة على قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16]، المفسر لقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: 102]، وعلى قول النبي -صلى الله عليه وسلم: «إذا أمرتكم بأمرٍ فائتوا منه ما استطعتم»، أخرجاه في الصحيحين.

وعلى أن الواجب تحصيل المصالح، وتكميلها، وتبطل المفسد، وتقليلها، فإذا تعارضت، كان تحصيلها ضمن مصلحتين بتفويت أدناهما، ودفع أعظم المفسدتين، مع احتمال أدناهما هو المشروع.

والمعين على الإثم والعدوان، من أعان الظالم على ظلمه، أما من أعان المظلوم على تخفيف الظلم عنه، أو على أداء المظلمة، فهو وكيل المظلوم، لا وكيل الظالم، بمنزلة الذي يقرضه، أو الذي يتوكل في حمل المال له إلى الظالم.

مثال ذلك: ولي اليتيم والوقف، إذا طلب ظالمٌ منه مالاً، فاجتهد في دفع ذلك بمالٍ أقل منه إليه، أو إلى غيره بعد الاجتهاد التام في الدفع، فهو محسنٌ، وما على المحسنين من سبيل.

وكذلك وكيل المالك من الدلائل والكتاب وغيرهم، الذي يتوكل لهم في العقد والقبض، ودفع ما يُطلب منهم، لا يتوكل للظالمين في الأخذ، كذلك لو وضعت مظلمةً على أهل قرية، أو دربٍ، أو سوقٍ، أو مدينةٍ، فتوسط رجلٌ محسنٌ في الدفع عنهم، بغاية الإمكان، وقسطها بينهم على قدر طاقتهم، من غير محاباةٍ لنفسه، ولا لغيره، ولا ارتشاء، بل توكل لهم في الدفع عنهم والإعطاء، كان محسنًا، لكن الغالب أن من يدخل في ذلك يكون وكيل الظالمين، محابيًا مرتشيًا مخفراً لمن يريد، وأخذًا ممن يريد، وهذا من أكبر الظلمة، الذين يُحشرون في توايت من نارٍ، هم وأعوانهم، وأشباهم، ثم يُقذفون في النار.

يقول: إذا كانت الأموال قد أُخذت بغير حقٍّ، وقد تعذر ردها إلى أصحابها، ككثير من الأموال السلطانية، فالإعانة على صرف هذه الأموال،

- يبقى لها مصرفٌ آخر، هو يتكلم الآن عن التعاون على البر والتقوى، فالإعانة على صرف هذه الأموال في مصالح المسلمين، وهي أموالٌ للناس، لكنها جُهل أصحابها، وهي أيضًا عند السلطان، أو في بيت المال، أو عند نواب الإمام، فالإعانة على صرفٍ لها في مصالح المسلمين، كسداد الثغور، ونفقة المقاتلة، ونحو ذلك، من الإعانة على البر والتقوى، ولا يُقال هذه أموال الناس، لا، لأنه جُهل أصحابها.

إذ الواجب على السلطان في هذه الأموال، إذا لم يمكن معرفة أصحابها،

- ولم يمكن ردها عليهم، ولا على ورثتهم، أن يصرفها مع التوبة، إن كان هو الظالم إلى مصالح المسلمين، هذا هو قول جمهور العلماء، وذكر مالك، وأبي حنيفة، إلى آخره، وعلى ذلك دلت الأدلة الشرعية.

وإن كان غيره قد أخذها،

- إذا كان هو أخذها، فليتب إلى الله -عز وجل-، ويصرفها في مصالح المسلمين، وإن كان غيره، فعليه هو أن يفعل بها ذلك، بمعنى أن يصرفها في مصالح المسلمين، كسداد الثغور إلى آخره.

قال: وكذلك لو امتنع السلطان من ردها، كانت الإعانة على إنفاقها في مصالح أصحابها، أولى من تركها بيد من يضيعها،

- يعني الإمام أو السلطان أو نوابه، رفضوا أن يردها، أو امتنع عن ردها إلى أصحابها، فالدخول في أن تُصرف في مصالح المسلمين هذا خيرٌ، هذا من التعاون على البر والتقوى، فكلام الشيخ عجيبٌ يعني، يقول: لو امتنع السلطان عن ردها إلى أصحابها وهم معروفون، كانت الإعانة على إنفاقها في مصالح أصحابها أولى من تركها بيد من يضيعها على أصحابها، وعلى المسلمين، لماذا؟ قال: فإن مدار الشريعة على قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، المفسر لقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾، وأيضًا قول النبي -صلى الله عليه وسلم: «إذا أمرتكم بأمرٍ فائتوا منه ما استطعتم».

- ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ لها تفسيران، أو تحمل على معنيين، اتقوا الله ما استطعتم بمعنى على قدر طاقتكم، يعني ضعفكم، وتحمل ابذلوا من الجهد ما استطعتم، فيكون هذا معنى "حق تقاته"، "حق تقاته" أن تبذل قوة ما تستطيع، فلها معنيان، وكلاهما مرادٌ ولاشك، وكلاهما أيضاً ظاهرٌ، ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، لأن الناس تفهم فقط على أنها يعني ضعفٌ، لا، ابذل جهدك ما استطعت في تقوى الله -عز وجل-، وكذلك في قوله -صلى الله عليه وسلم: «إذا أمرتكم بأمر فانتوا منه ما استطعتم» ، يعني على قدر ما تبذلون من قوة طاقتكم، وهذا ملحظٌ جميلٌ جداً.

ثم قال في تفسير من هو المعين، لأنه قال هذه كلها إعانةٌ على البر والتقوى، تعين السلطان أن يضعها في مصالح المسلمين، أو هو امتنع عن ردها إلى أصحابها فصرفتها في مصالح المسلمين، كل هذا من الإعانة على البر والتقوى.

قال: والمعين على الإثم والعدوان، من أعان الظالم على ظلمه، أما أن تكفه، أو أن تصرفه هذا لا.

← أما من أعان المظلوم على تخفيف الظلم عنه، أو على أداء المظلمة، فهو وكيل المظلوم، لا وكيل الظالم،

- وإن كان هو عند السلطان، هذا الرجل الذي يبذل الخير، هو من بطانة السلطان، أو قريبٌ من السلطان، فهو لا يعين الظلمة، لأن فهم الناس مادام السلطان ظالماً، أو أعان الظلمة، أنك تتركه بالكلية، لا، مادام أنك قريبٌ من السلطان، وأن تخفف الظلم، وتقلل منه، وتحاول أن تسدد وتقارب، قال: فأنت وكيلٌ للمظلوم، ولست وكيلًا للظالم، وهذا فقهٌ دقيقٌ وجميلٌ جداً، فينبغي حقيقةً ملاحظة ذلك ومراعاته.
- ولهذا قال: والمعين على الإثم والعدوان، من أعان الظالم على ظلمه، أما من أعان المظلوم على تخفيف الظلم عنه، أو على أداء المظلمة، فهو وكيل المظلوم، لا وكيل الظالم.

← ثم قال -رحمه الله- بمنزلة الذي يقرضه، أو الذي يتوكل في حمل المال له إلى الظالم.

- مثال ذلك: ولي اليتيم والوقف، إذا طلب ظالمٌ منه مَالاً، فاجتهد في دفع ذلك بمالٍ أقل منه إليه، أو إلى غيره بعد الاجتهاد التام، فهو محسنٌ، بمعنى أنه ظالمٌ متسلطٌ، يعني سيأخذ المال سيأخذ المال، فإذا أنت اجتهدت في التخفيف مما يأخذه، هذا إعانةٌ على البر والتقوى، هو متسلطٌ وقادرٌ، وسوف يأخذ، فبدل أن يأخذ خمسة آلاف، قلت يأخذ ألف ريال، فهذا أنت اجتهدت في دفع ذلك بمالٍ أقل منه إليه أو إلى غيره، بعد الاجتهاد التام.
- الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- استند في مزيد استدلالٍ على هذا في شرحه، إلى قصة السفينة التي خرقتها العبد الصالح، الذي مع موسى -عليه السلام-، ما أدري هل الخضر أو لا، حرروا هل كان هذا هو الخضر؟ لأنني أظن المفسرون لهم في هذا كلامٌ، لعلكم تراجعون هل هو الخضر، الشيخ سماه الخضر، وهو يحتاج أيضاً إلى تحريرٍ، لكن أنا أرى أن القياس على فعل هذا الرجل الصالح سواءً في قتله الغلام، أو خرق السفينة، أو في هدم الجدار، لا يُقاس عليه، وإن كان سياق الشيخ صحيحاً، وأيضاً استدلاله لليقيم والوقف وإلى آخره، ودفع الأقل صحيحٌ، لكن ليس مستنده قصة موسى مع هذا العبد الصالح؛ لأن الذي فعله العبد الصالح هذا يقول: ﴿مَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ [الكهف: 82]، فلا يبدو لي أنه يُقاس عليه، والله -عز وجل- قال:

﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: 65]، فعلمه ليس كسبيًا، بحيث أنه مناط

اجتهادٍ، لا، هذا أمرٌ أوحى الله -عزَّ وجلَّ-، أو علمٌ خاصُّ أطلع الله -عزَّ وجلَّ- عليه هذا الرجل، بأن هذه السفينة في طريقها إلى ملك غصبٍ سيأخذها، وأيضًا أخبره أن هذا الغلام سوف تكون عاقبته سيئةً، وأيضًا أخبر أن ما تحت الجدار، هذه كلها غيبياتٌ، أنا لا يبدو لي أنه يُقاس عليها، وإن كان النتيجة صحيحةً من حيث أنه دفع المظالم بأقل منها، هذا لا إشكال فيها، وأدلة الشرع فيها ظاهرةً، لكن في ما يبدو لي والله أعلم، أنه ليس من أدلتها قصة العبد الصالح مع موسى -عليه السلام-، ولهذا أنا أقول: إن القياس على فعل العبد الصالح مع موسى -عليه السلام- يحتاج إلى تأملٍ؛ لأنه فعل بعلمٍ لدنيٍّ، أي فعل غيبًا، فلا يُقاس عليه، وإن كان المؤدى صحيحٌ من حيث -كما قلنا- أن من تمكن أن يقلل من المظالم التي تقع على الناس بالتخفيف منها، ولو تحملوا بعض الشيء، هذا لاشك أنه مسلك صحيح.

ولهذا الشيخ يقول: وكذلك وكيل المالك من الدلائل،

- كنا قلنا الدلائل سواء كانوا الدلال، أو السمسارين، أو الكتاب، أو الشادين، كما مر معنا في مصطلح سابق، وجاء في بعض النسخ والشادين.
- الذي يتوكل لهم في العقد والقبض، ودفع ما يُطلب منهم، لا يتوكل للظالمين في الأخذ، وإنما هو وكيلٌ للمظلومين.

وأيضًا قال: كذلك لو وضعت مظلمةً على أهل قريةٍ، أو دربٍ، أو سوقٍ، أو مدينةٍ، فتوسط رجلٌ محسنٌ في الدفع عنهم، بغاية الإمكان،

- بدل ما يأخذ عشرة آلاف، صار يأخذ ألف عليهم، فهو محسنٌ، وهو مُثابٌّ على هذا، هذا هو الذي يريد أن يقرره الشيخ في هذا، والله أعلم، وصلى الله على محمدٍ.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



الدرس الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

{ الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..
اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علماً وعملاً إنك جواد كريم..
يقول الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في كتابه السياسة الشرعية:
وأما المصارف فالواجب أن يبتدئ في القسمة بالأهم فالأهم من مصالح المسلمين العامة، كعطاء من يحصل للمسلمين به منفعة عامة.
فمنهم المقاتلة، الذين هم أهل النصر والجهاد، وهم أحق الناس بالفيء فإنه لا يحصل إلا بهم، حتى يختلف الفقهاء في مال الفيء، هل هو مختص بهم، أو مشترك في جميع المصالح؟ وأما سائر الأموال السلطانية فلجميع المصالح وفاقاً، إلا ما خُص به نوع كالصدقات والمغنم.
ومن المستحقين ذوو الولايات عليهم، كالولاية والقضاة والعلماء والسعاة على المال جمعاً وحفظاً وقسمة ونحو ذلك، حتى أئمة الصلاة والمؤذنين ونحو ذلك.
وكذا صرفه في الأثمان والأجور لما يعم نفعه من سداد الثغور بالكراع والسلاح، وعمارة ما يحتاج إلى عمارته من طرقات الناس، كالجسور والقناطر وطرقات المياه كالأنهار.
ومن المستحقين: ذوو الحاجات، فإن الفقهاء قد اختلفوا هل يقدمون في غير الصدقات من الفيء ونحوه على غيرهم؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره، منهم من قال: يقدمون، ومنهم من قال: المال استحق بالإسلام، فيشتركون فيه، كما يشترك الورثة في الميراث.
والصحيح أنهم يقدمون، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقدم ذوي الحاجات، كما قدمهم في مال بني النضير. }

- قال رحمه الله تعالى: فصل، وأما المصارف فالواجب أن يبتدئ في القسمة بالأهم فالأهم إلى آخره.
- لعلنا في الجلسة الماضية كان آخر ما كان فيها العبارة التي ذكرها الشيخ في؟؟؟ الظالمين، في قوله: ولكن الغالب أن من يدخل في ذلك يكون وكيل الظالمين محابياً، مرتشياً، مخفراً لما يريد، وأخذاً ممن يريد.
بمعنى يغض النظر عن بعض، ويأخذ من بعض، وهذا من أكبر الظلمة، الذين يُحشرون في توابيت من نار، هم وأعوانهم وأشباههم ثم يقذفون في النار.
هذا الوعيد في قوله يحشرون في توابيت من نار، ثم يقذفون في النار. مع أن هذا -إن صح التعبير- عقوبة محددة، وهي أمر غيبي، أن تنص على عذاب هذا النوع أو هذا الصنف أنهم يحشرون في توابيت من نار، هم وأعوانهم وأشباههم ثم يقذفون في النار، بمعنى كأنه يحتاج إلى أن يُنظر في مدى مستند الشيخ رحمه الله؛ لأن مثل هذا معلوم أنه لا يُقال بمجرد الرأي، أن تحدد عقوبة معينة لصنف معين من الناس في أخطاء معينة أو ذنوب محددة وتقول توابيت من نار.

- والحقيقة فعلا المحقق هنا في النسخة التي بين أيدينا يقول: لم أجده بهذا اللفظ، ولكن ورد هذا الوعيد بمعناه في شأن المتكبرين.
- ولكن بالمراجعة -في الكتب الأخرى- وجد الحقيقة خاصة في قول الله عز وجل في سورة الأنبياء: ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأنبياء: 100]، أورد القرطبي وغيره خبراً عن ابن مسعود في هذا الموضوع، قال: "إذا بقي في النار من يخلد فيها، جعلوا في توابيت من نار، فيها مسامير من نار، ثم جعلت تلك التوابيت في توابيت من نار، ثم قذفوا في أسفل الجحيم، فيروا أنه لا يعذب في النار غيرهم"، هذا أثر ابن مسعود، ثم تلا ابن مسعود: ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ﴾.
- بل جاء مرفوعاً في ضعيف الترغيب، كما ذكره الشيخ الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب للمنذري، عن شفي بن ماتع، يقول فيه: "أربعة يؤذون أهل النار على ما بهم من الأذى، قال: "وفيه رجل مغلق في تابوت جمر، فيقال: ما بال الأبعد قد أذانا، على ما بنا من الأذى، فيقول: إن الأبعد قد مات وفي عنقه -ولعل هذا الشاهد لكلام الشيخ رحمه الله- أموال الناس" وقد ضعف الألباني هذا الحديث، والمنذري نفسه قال: في إسناده لين.

← قال: وأما المصارف فالواجب أن يبتدئ في القسمة.

- طبعا مصارف أموال بيت المال، وذكر الشيخ الفيء، وغير الفيء كما سنرى.
- ← فيبتدئ في القسمة بالأهم فالأهم من مصالح المسلمين العامة.
- لا شك أن هذا هو المهم، وهذا هو الذي وجد عليه الشيخ الدولة الإسلامية في عصره، كما قلنا أنه في عهد أبي بكر وفي عهد النبي صلى الله عليه وسلم ما كان فيه دواوين، كان المال يُقسم حالا، ولا يبقى شيء، ليس هناك شيء اسمه بيت المال، حتى تعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم حينما صلى العصر وانفلت من صلاته ودخل بيته مستعجلاً أو عجلًا فقال: إن في بيتي ذهب وإني خشيت أن؟؟؟ وأنا ما صرفته، أو كما في الخبر.
- فلما جاء عمر رضي الله عنه كما تعلمون، وزادت موارد الدولة، لا من حيث الموارد، ولا من حيث أنواع الذين لهم حق في بيت المال، ومن هنا عمر رضي الله عنه سنَّ الدواوين أو بدأ بالدواوين، دواوين الجند، وغيرها من الدواوين، وديوان المظالم، إلى آخره.
- فصار ديوان بيت المال، إن صح التعبير، فالشيخ يقول: إنه يبدأ بالأهم فالأهم، طبعا في الوقت الحاضر، أصبح التنظيم أكثر، وهو بيت المال، أو موارد الدولة، نستطيع أن نقول أن الشيخ هنا يتكلم عن موارد الدولة كلها، ليس فقط موارد الجهاد، الجهاد إما في أو غنيمة، إما غنيمة غنمها المجاهدون، أو في غنمه المسلمون من غير قتال، هذا هو الفيء كما مر معنا.
- ولكن هناك أموال أخرى، والدولة الآن المعاصرة عندها موارد كثيرة، سواء كان عن طريق استثمارات الدولة، أو عن طريق موارد طبيعية كالغاز والبترو، فهذه كلها موارد تصب في موارد الدولة، أو بيت الدولة، أو ما يسمى بالدخل القومي، وإن كان يشمل القطاع الخاص.

- فالمقصود أن هذا المال كيف يُصرف، الشيخ يتكلم عن هذا، فيقول: وأما المصارف فالواجب أن يبتدئ في القسمة بالأهم فالأهم من مصالح المسلمين العامة، كعطاء من يحصل للمسلمين به منفعة عامة. بمعنى أنه ينظر فيمن أكثر نفعاً للمسلمين فيعطيه.

← قال: فمنهم المقاتلة،

- أي: الجنود، وفي الوقت الحاضر يمكن أن نقول الجيش ، سواء كان الدفاع الخارجي وهو الجيش، أو الدفاع الداخلي وهو يسمى الدفاع المدني، وهو الأمن الداخلي، أو الأمن الخارجي، كل هؤلاء يدخلون في صنف المقاتلة.

← فهم أحق الناس بالفيء

- على كلام الشيخ، طبعاً الفيء هنا غير الغنيمة، الغنيمة قسمتها واضحة أن أربع أخماس للغانمين، والخمس لله ورسوله.
- أما الفيء هو الذي حصله المجاهدون من غير قتال.

← قال: فالمقاتلة هم أهل النصر والجهاد، وهم أحق الناس بالفيء فإنه لا يحصل إلا بهم،

- أي الفيء لا يحصل إلا بهم.

← حتى اختلف الفقهاء في مال الفيء، هل هو مختص بهم، أو مشترك،

- الفيء حصل من دون قتال، ولهذا قال الشيخ اختلفوا هل يكون للمجاهدين ويشاركهم غيرهم أو خاص بهم.
- هل هو مختص بهم، أو مشترك في جميع المصالح؟

← قال: وأما سائر الأموال السلطانية،

- التي قلنا لكم موارد بيت المال، أو موارد الدولة، التي منها كما قلنا: البترول، الغاز، استثمارات الدولة، قد تكون تتاجر في الخارج، تتاجر في الداخل بحيث يكون لبيت المال، لموارد الدولة، حتى تنفق على مصارف الدولة، وجهات الدولة ووزارات الدولة وغيرها.
- فقال: وأما سائر الأموال السلطانية فلجميع المصالح، من أوقاف ومن أئمة ومن المعلمين، وغيرهم، والمحتاجين.

← إلا ما خُص به نوع كالصدقات والمغنم.

- الصدقات للزكاة، والمغنم الغنيمة التي جاءت بالجهاد، نتيجة حصلها المجاهدون بهزيمة العدو وبقتال.
- ومن المستحقين -أي من غير المجاهدين المقاتلة- ذوو الولايات عليهم، كالوزراء ونوابهم، بمعنى كل موظفي الدولة، هذا يحسب من أصحاب الولايات.

كالولاية والقضاة والعلماء والسعاة على المال -موظفو الشؤون المالية- جمعاً وحفظاً وقسمة ونحو ذلك، حتى أئمة الصلاة والمؤذنين،

- لاشك طبعا لأن ما يأخذونه هورزق من بيت المال، ما يأخذه أصحاب الوظائف الدينية، طبعا تعرفون العلماء كان لهم رأي أن الوظائف الدينية لا يؤخذ عليها أجر، لا إمام ولا مؤذن، ولا حتى مقرئ القرآن والتحفيظ، في البداية كانوا يمنعون، ولكن لا شك في النهاية ترجع عندهم أن محفظ القرآن يؤخذ أجر عليه، ولا سيما قصة اللديغ كما هو معلوم، إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله.
- لكن على كل حال، أئمة الصلاة والمؤذنين وكذلك القائمون على مسجد من الخدم وإلى آخره، هؤلاء الذي يأخذونه من الدولة، أو يأخذونه من بيت المال، لا يسمى أجرة، وإنما يسمى رزقا، بمعنى نوع من المستحق له، ومن الحق لهم في بيت المال جراء ما يقدمونه من هذه الأعمال.

← قال: وكذا صرفه في الأثمان والأجور،

- بمعنى الدولة تستأجر مدارس، أو مخازن، مواقع لمكاتبها، هذه تدفع أيضا من بيت المال للأثمان والأجور، وكذلك أيضا ما يعمله من سداد الثغور بالكراع والسلاح، الثغور هي حدود الدولة، وقلاع مثل خفر السواحل، المناطق الحدودية عليها عسكر، وعليها جنود، وعليها حافظون لها، يسمونها الثغور.
- بالكراع والسلاح الخيل والسلاح.
- وعمارة ما يحتاج إلى عمارته مثل الطرق العامة والجسور والكباري والقناطر والسكك، هذه كلها مسئولية الدولة وتنفق عليها من موارد بيت المال.

← قال: ومن المستحقين: ذوو الحاجات،

- ولهذا مكاتب الضمان الاجتماعي داخله في مثل هذا، لأن النظام الاجتماعي هذا لذوي الحاجات.

← فإن الفقهاء قد اختلفوا هل يقدمون في غير الصدقات،

- طبعا بيت المال عنده موارد هل ذوو الحاجات يقدمون أو هم مثلهم مثل حاجات الدولة للجهات الأخرى، حاجتها للموظفين حاجتها للأجور إلى آخره.
- فالفقهاء هل ذوو الحاجات يقدمون في غير الصدقات، الصدقات لا شك أنها للمحتاجين سواء الزكاة أو صدقة التطوع.
- من الفيء ونحوه على غيرهم؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره، قال: يقدمون، ومنهم من قال: المال استحق بالإسلام، فيشتركون فيه، كالميراث.
- فهم يستوون مع غيرهم لأنه ليس خاصا بذوي الحاجات، كما يشترك الورثة في الميراث.

والصحيح أنهم يقدمون، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقدم ذوي الحاجات، كما قدمهم في مال بني النضير.

- على كل حال لا شك لهم حاجة، لكن لا شك الأمر يرجع إلى السياسة الشرعية وإلى موارد بيت المال، وإلى مدى الحاجة، ومدى الموازنة بين وظائف الدولة، أو توظيفات الدولة لمراقبتها.

{ قال رحمه الله تعالى:

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليس أحد أحق بهذا المال من أحد، إنما هو الرجل وسابقته، والرجل وغناؤه، والرجل وبلاؤه، والرجل وحاجته.

فجعلهم عمر رضي الله عنه أربعة أقسام :

الأول: ذوو السوابق الذين بسابقتهم حصل المال.

الثاني: من يُغني عن المسلمين في جلب المنافع لهم، كولاة الأمور والعلماء الذين يجلبون لهم منافع الدين والدنيا.

الثالث: من يبلي بلاء حسنًا في دفع الضرر عنهم، كالمجاهدين في سبيل الله من الأجناد والعيون من القُصّاد والناصحين ونحوهم.

الرابع: ذوو الحاجات، وإذا حصل من هؤلاء متبرع، فقد أغنى الله به وإلا أُعطي ما يكفيه أو قدر عمله، وإذا عرفت أن العطاء يكون بحسب منفعة الرجل، وبحسب حاجته في مال المصالح وفي الصدقات أيضًا، فما زاد على ذلك لا يستحقه الرجل، إلا كما يستحقه نظراؤه، مثل أن يكون شريكًا في غنيمة أو ميراث.}

- هذا الأثر عن عمر، فيه يبين تركيب المستحقين من موارد الدولة، أي غير المجاهدين، قال عمر رضي الله عنه: ليس أحد أحق بهذا المال من أحد، إنما هو الرجل -هنا بين الدرجات- وسابقته، والرجل وغناؤه، والرجل وبلاؤه، والرجل وحاجته.
- أربعة كما فصلها شيخ الإسلام في كتابه، قال:

الأول: ذوو السوابق الذين بسابقتهم حصل المال.

- هكذا فسر الشيخ السوابق، سابقته، ذوو السوابق الذين بسابقتهم حصل المال، أنا كأني بيدولي أن مراد عمر وسابقته أي سابقته في الإسلام، في عهد عمر كان يقدم السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، لكن أن هذا يكون محدود في عهد عمر فقط لكن انتهى، أصبح بعد أن انتهى أول عهد الإسلام، أصبح المسلمون شبه متساوين في السابقة، إلا إذا كانت السابقة التي فسرهما شيخ الإسلام، حينما قال: الذين بسابقتهم حصل المال، فإذا كان مراده هو نفس في ذلك العهد، فالأمر واضح، أما إذا كان غير ذلك، فالذين بسابقة.. هم المجاهدون، والذين أيضًا.. لكن في الوقت الحاضر فيما بيدولي، لا، أن الدولة هي من مهماتها أنها تستكثر، أو تنمي إن صح التعبير، تنمي موارد الدولة، وهذا معروف، من وظيفة الدولة أنها تنمي مواردها، طبعًا في الإسلام بموارد مشروعة، في جهات أخرى قد يمول بضرائب، يمول برسوم، إلى آخره، هذا على كل حال الكلام في هذا يطول، لكن أيضًا الموارد قد تكون كما قلنا: المناجم، مناجم الذهب، مناجم البترول، مناجم الغاز، مناجم الفضة، مناجم النحاس، من كنوز الأرض، وقد يكون من أمور أخرى، أن تكون هي تتاجر، قد يكون لها مثلًا سفن تجارية، قد يكون لها استثمارات، ولها أرصدة في بنوك، لها استثمارات خارجية، وهذا معروف، الدول الآن لها استثمارات كبار بالمليارات، تستثمر في كل يعني أو في الأسهم في غيرها، فالدولة تنمي مواردها.

- وأيضًا بالمصانع، قد تكون الدولة صناعية، أيضًا بالزراعات، تكون الدولة زراعية، وقد تكون الدولة تجارية، فأيضًا يكون معلومًا، وإن تكاد تكون أسس الموارد التجارة والزراعة والصناعة تقريبًا، من هنا الدولة تجتهد على حسب موقعها، وحسب طبيعتها، وحسب أرضها، قد تكون أرضها زراعية، أرضها صناعية، أرضها على بحرية، أرضها كما هو معلوم، موارد الدولة، الدولة تعرف كيف تنمي مواردها، وأيضًا كيف تدير مواردها.
- الآن ممكن تدخل السابقة في المعاني هذه كلها؟

- لا، السابقة مقصوده الشخص الذي هو بسابقته حصلت الدولة، بمعنى هو بمبادرته حصل موارد الدولة يعطى، هذا مقصود، لأن الشيخ يتكلم عن ترتيب المستحقين لبيت المال، فقال: الرجل بسابقته، الرجل بغنائه، الرجل ببلائه، الرجل بحاجته، بمعنى بمقدار علاقته بموارد بيت الدولة.
- لكن الدولة بنفسها هي التي تباشر، هي التي توظف من يقوم بمواردها من صناعة وزراعة وصناعة إلى آخره.

← الثاني: من يغني من المسلمين، كولاة الأمور والعلماء،

- أناس بأنفسهم قد يكون فعلاً قد يكون موظفين، هم بأنفسهم يجلبون موارد الدولة، أو يكونوا أيضًا قد يكون هو نفسه مخترع، مكتشف، ولهذا تلاحظون حتى في كل الدنيا، لماذا الموظفين تختلف مراتبهم؟ تختلف بمقدار ما يدفع، على سبيل المثال لو أخذنا القطاع الخاص، رئيس الشركة قد يأخذ مائة ألف، أو مائتين ألف، لماذا؟ لأنه هو نفسه يجلب للشركة مئآت الألوف، بل لعله يصل إلى ملايين، فالشركة ما تعطيه مائتين ألف لسواد عيونه كما يقولون، لأنه يجلب لها أكثر، يجلب لها بالملايين، وهذا معنى من يغني، بمعنى غنائه، بمعنى أنه يجلب للدولة أكثر، فالمستول إذا كان يأتي أكثر يعطى راتب أكثر، سواء كان كما قلنا وزير، سواء كان رئيس إدارة، مدير عام، سواء كان براءة اختراع، أو كان مخترع، رئيس مصنع للدولة، سواء مصانع طيران، مصانع سيارات، مصانع أسلحة إلى آخره.
- فإذن من يغني في جلب المنافع، وتنمية موارد بيت المال، يعطى أكثر، كولاة الأمور، والعلماء، طبعًا لاشك السلطان له حقه في بيت المال، والعلماء الذين يجلبون لهم منافع الدين والدنيا.

← الثالث: من يبلي بلاءً حسنًا، في دفع الضرر عنهم، كالمجاهدين في سبيل الله، من الأجناد، والعيون، إلى آخره،

- أيضًا كذلك الذي ينفع الدولة، وهو كذلك أغلب موظفين الدولة داخل في هذا، موظفي الدولة من صغيرهم، من مستخدمهم إلى وزيرهم، إلى ما فوق ذلك أو دون ذلك، كلهم داخلون بقدر ما يجلبون للدولة، أو يدفعون عنها من ضرر.

← ثم ذو الحاجات،

- ذو الحاجات هؤلاء طبعًا يُعطون لحاجتهم، هم لا ينفعون الدولة، من حيث لا يقدمون خدمة للدولة، لا خدمة منافع، ولا خدمة موارد، وإنما هم محتاجون، فهؤلاء هم الفئة الرابعة.

← وإذا حصل من هؤلاء متبرع، فقد أغنى الله به،

- واحد عنده مواهب كبيرة، لكن قال: أنا سأدخل على الدولة موارد، لكن لا أحتاج شيئاً، أنا لا أريد منكم مرتباً، هذا هو الذي يقول متبرع أغنى الله به، لم يقل: أغنى الله عنه، لا، أغنى الله به، بمعنى هو يجلب للدولة أموال، وهو تعفف، ولم يأخذ شيئاً، فهذا قد أغنى الله به.
- وإلا إذا لم يوجد متبرع، أُعطي ما يكفيه، أو قدر عمله، جميلة هذه، هذه قسمتين، يُعطى إما قدر ما يكفيه، كالحاجة مثلاً، المحتاج يُعطى قدر ما يكفيه، الذي يغني المسلمين، أو يبلي بلاءً حسناً، يُعطى ليس قدر حاجته، بل قدر عمله، ولهذا الوزير يأخذ أكثر من المدير العام، المدير العام يأخذ مثلاً أكثر من نائب المدير، نائب المدير يأخذ أكثر من كبير الموظفين، لماذا؟ لأنه يُعطى على قدر عمله، ما هو على قدر حاجته، لا، على قدر عمله.

ولهذا قال الشيخ: فإذا عرفت أن العطاء يكون بحسب منفعة الرجل، وبحسب حاجته في مال المصالح وفي الصدقات أيضاً، فما زاد على ذلك لا يستحقه الرجل،

- إذن يأخذ ما قُدِّرَ له، ما سُجِّلَ له سواء من طريق مثلاً نظام الموظفين، أو نظام الخدمة، أو النظام المكافئات، أو نظام الوزراء، أو نظام المدير العام، أو نظام أصحاب الاختراعات، وأصحاب الصناعات، إلى آخره، يُعطى على ما يستحق.
- فما زاد على ذلك لا يستحق الرجل، إلا كما يستحقه نظراؤه، مثل أن يكون شريكاً في غنيمة أو ميراث، يعني بعد ذلك يتساوى مع الناس.

{قال -رحمه الله تعالى: ولا يجوز للإمام أن يعطي أحداً ما لا يستحقه لهوى في نفسه، من قرابة بينهما، أو مودة ونحو ذلك، فضلاً عن أن يعطيه لأجل منفعة محرمة منه، كعطية المخنثين من الصبيان الوردان الأحرار والمماليك ونحوهم، والبغايا والمغنين، والمساخر ونحو ذلك، أو إعطاء العرافين من الكهان والمنجمين ونحوهم.}

قال: ولا يجوز للإمام أن يعطي أحداً ما لا يستحقه لهوى في نفسه،

- لا شك المصارف كما مر، إما حسب غنائه، وإما الحاجة إليه، وإما سابقته، على ما ذكر من فعلاً يكون هنا بمعنى بتعبير معاصر، لا بد أن يُعطى بموجب النظام، يعني بموجب القانون المسنون، والمعطى لكل مراتب مسئولي الدولة، أو موظفي الدولة، أو من يستحق من بيت المال، لموجب قواعد الصرف في بيت المال، أو قواعد الصرف في الدولة، أو قواعد صرف الموظفين إلى آخره، ولهذا لا يجوز للإمام طبعاً المراد بالإمام الأعظم، أو من دونه من صاحب الصلاحيات، سواء كان وزيراً، أو كان مسئولاً، أو كان مسئولاً، أو كان وزير مالية، أو كان وزير خدمة مدنية، أو كان وزير الأوقاف، أو كان وزير العمل، أو كان وزير الشؤون الاجتماعية إلى آخره، كل هؤلاء ليس لهم أن يُعطوا أحداً لهوى أنفسهم،

من قرابة، أو مودة، فضلاً عن أن يعطيه لأجل منفعة محرمة، هذا أشد وأشد، كعطية المخنثين من الصبيان الوردان،

- نسأل الله السلامة، يعني أناس موظفين ويتصفون بهذه الصفات، ويعطيهم لأنه يميل للصبيان نسأل الله السلامة، أو يميل للمردان، هذا لا يجوز، سواء كانوا أحرارًا أو مماليك، والبغايا يعطي لبغي، نسأل الله السلامة، أو مغنيين، الغناء لاشك أنه محرم، ولهذا أبدًا ما حرم نفعه، حرم الأجرة عليه، فهذه قاعدة معروفة، أو إعطاء العرافين كذلك المنجمين إلى آخره، هذا كله لا يجوز، ولا يجوز طبعًا حتى الانتدابات، لا يجوز للمستول أن ينتدب أناسًا غير مستحقين، أو يعطيهم أكثر من استحقاق الانتداب، أو أنهم ينتدبهم وهم لم يباشروا العمل الذي.. كل هذا لا يجوز؛ لأنه خيانة ولا شك، ظلموا أنفسهم، وظلموا الدولة، وظلموا من أعطوه أيضًا؛ لأنهم أعطوه شيئًا محرّمًا.

{ قال -رحمه الله تعالى: لكن يجوز، بل يجب إعطاء لتأليف من يُحتاج إلى تأليف قلبه، وإن كان هو لا يحل له أخذ ذلك، كما أباح الله تعالى في القرآن العطاء للمؤلفة قلوبهم من الصدقات، وكما كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يعطي المؤلفة قلوبهم من الفياء ونحوه، وهم السادة المطاعون في عشائهم، كما كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يعطي الأقرع بن حابس، سيد بني تميم، وعيينة بن حصن، سيد بني فزارة، وزيد الخير الطائي، سيد بني نيهان، وعلقمة بن علافة العامري، سيد بني كلاب، ومثل سادات قريش من الطلقاء، كصفوان بن أمية، وعكرمة بن أبي جهل، وأبي سفيان بن حرب، وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، وعدد كثير.

ففي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-، قال: بعث علي -رضي الله عنه- وهو باليمن بذهبية في تربتها، إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فقسمها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بين أربعة نفر، الأقرع بن حابس الحنظلي، وعيينة بن حصن الفزاري، وعلقمة بن علاثة العامري، ثم أحد بني كلاب، وزيد الخير الطائي، ثم أحد بني نيهان.

قال: فغضبت قريش والأنصار، فقالوا: يعطي صناديد نجد، ويدعنا؟ فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «إنما فعلت ذلك لأتألفهم»، فجاء رجل كثر اللحية، مشرف الوجنتين، غائر العينين، ناثئ الجبين، مخلوق الرأس، فقال: اتق الله يا محمد.

فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «فمن يطع الله إن عصيته، أيأمني أهل السماء، ولا تأمنوني؟». قال: ثم أدبر الرجل، فاستأذن رجل من القوم في قتله، ويرون أنه خالد بن الوليد -رضي الله تعالى عنه-. فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «إن من ضئضئ هذا قومًا يقرءون القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد».

وعن رافع بن خديج -رضي الله عنه- قال: أعطى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أبا سفيان بن حرب، وصفوان بن أمية، وعيينة بن حصن، والأقرع بن حابس، كل إنسان منهم مائة من الإبل، وأعطى عباس بن مرداس دون ذلك، فقال عباس بن مرداس:

أتجعل نهي ونهب العبيد
وما كان حصن ولا حابس
بين عيينة والأقرع
يفوقان مرداس في المجمع

قال: فأتى له رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مائة، رواه مسلم.
والعبيد اسم فرس له.}

- هذا العطاء للتأليف، هذا لأنه نوع من الموارد، أو نوع من المسوغات إن صح التعبير، نوع من مسوغات الصرف، من بيت مال المسلمين، أو من موارد الدولة، وهو لإعطاء لتأليف من يحتاج إلى تأليف، ومعلوم أن العطاء قد تكون لأنه من سادات القوم، أو لأنه كافر يُرجى إسلامه، أو أنه مسلم يُرجى تثبيت إسلامه، أو نحو ذلك من الأغراض الصحيحة، والأغراض التي يقدرها الإمام، ويعطيه من أجل تأليف قلبه، والله -عز وجل- نص في الزكاة قال: ﴿وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: 60].

فقال: يجوز، بل يجب إعطاء لتأليف من يُحتاج إلى تأليف قلبه، وإن كان هو لا يحل له أخذ ذلك، كما أباح الله تعالى في القرآن العطاء للمؤلفة قلوبهم من الصدقات،

- القول بأنه لا يحل له أخذ ذلك بإطلاق، أنا بودي أن تتأملوها، لاشك هناك من لا يحل له، لكن هل كل من ألف قلبه لا يحل له أن يأخذ، قلنا الشيخ نص هنا، وكذلك الشيخ ابن عثيمين في الشرح كذلك، قال: إنه بإطلاق لعلها تُراجع، لأنه فيما يبدو لي في بعضها أنه قد يكون لأنه وخاصة في الزكاة، يعني الزكاة وهي.. وتعطى لبعض لا أقول كل المؤلفة يحل لهم، لكن قد يكون بعض التأليف قد يكون له أن يأخذ، فحبذا لو راجعتموها، وإلا الشيخ نص، قال: وإن كان هو لا يحل له أخذ ذلك، كما أباح الله تعالى في القرآن العطاء للمؤلفة قلوبهم، مادام أباحه، فيبدو أنه يكون مباح للمعطي وللأخذ، هذا هو الظاهر.

وكما كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يعطي المؤلفة قلوبهم من الفبي ونحوه، وهم السادة المطاعون في عشائريهم، كما كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يعطي الأقرع بن حابس،

- ثم أورد الأربعة هؤلاء، وقصة علي لما جاء من الذهب من اليمن، ثم جاء في قضية الرجل الذي قد يكون هو ذو الخويصرة، الذي كثر اللحية، مشرف الوجنتين، غائر العينين إلى آخره، فقال: اتق الله يا محمد، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «إن من ضئضي هذا قومًا يقرءون القرآن»، وهم الخوارج ولا شك طبعًا، ولهذا فالعلماء قالوا: إن الخوارج زمن وقتهم من عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- وأن هذا هو أصلهم، الذي هو ذو الخويصرة.
- «إن من ضئضي هذا»، الضئضي الأصل فيها أن الشكل، أو من نسله، ولهذا قد يكون مفهوم من نسله، حينما قال: استأذن أن يقتله، حتى ينقطع نسله، ولكن لاشك أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لحكمة، ولأنه أيضًا مؤيد من الغيب، ومعصوم، تركه لحكمة في ذلك، وإذا قلنا من شكله، الضئضي بمعنى الشكل، فهذا حتى ولو قُتل، فإنه لاشك أن شكله يتكرر كما يقال في التاريخ، أو يتكرر في الأشكال.
- «إن من ضئضي هذا قومًا يقرءون القرآن، لا يجاوز حناجرهم»، نسأل الله السلامة، كلام فعلاً أن هؤلاء وإن كان عليهم بعض مظاهر صلاح، أو مظاهر تدين، كما سوف يشير الشيخ، لكن هذا قد يكون في تصرفاتهم فساد الدين وفساد الدنيا.

- ولهذا قال: «**إن من ضئضي هذا قومًا..**» إلى آخره، وطبعًا الرجل الآخر عباس بن مرداس أيضًا كان هو المؤلف، وكان النبي أنقص حقه في مقابل صناديد آخرين مثل أبي سفيان، وسهيل بن عمرو، وعيينة بن حصن، والأقرع بن حابس، فأعطى كل واحد مائة من الإبل، وأعطى عباس دون ذلك، فاستشهد شعرًا فقال: **أتجعل نبي ونهب العبيد، يعني وأن والفرس كأنك يعني أنزلت من قدري، وجعلتني كالخيل، وبينما هؤلاء رجال.**
- **أتجعل نبي ونهب العبيد، بين عيينة والأقرع، هؤلاء الصناديد.**
- وما كان حصن ولا حابس، يفوقان مرداس في المجمع، أنا مثلهم، وأنا مساو لهم، لا في الشجاعة، ولا في المكانة، وفي المقام.
- وما كنت دون امرئ منهما، ومن تخفض اليوم لا يرفع، وهذه كلمة لاشك أنها أيضًا قوية، وبالفعل هي في حق النبي، ومن تخفض اليوم لا يرفع، وهذا لاشك أنه قوة في شعره، وأيضًا حفظ له لمقام النبي -صلى الله عليه وسلم-، لأنه قال: ومن تخفض اليوم لا يرفع، وإن كان هو قد يكون متطلع للسمعة الدنيوية، يعني طبعًا حينما تنتقصني وترفع من شأن هؤلاء، أنا سأكون أقل منهم، وسوف يسير هذا في العرب أنك أنقصتني، وأنتك جعلت عطائي دون عطائهم، وإذا خفضتني فإن لن يرتفع اسمي، وإن كان لاشك طبعًا النبي -صلى الله عليه وسلم- من يخفضه لا في الدنيا ولا في الآخرة نسأل الله السلامة، فكان هذا لاشك أنه من قوة شعره، وأيضًا من عظم إدراكه لمقام النبي -صلى الله عليه وسلم-.

← **قال: فأتى له رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مائة،**

- **يعني ساواه بالآخرين،** وهذا أيضًا كذلك يدل على أن للإمام كذلك أيضًا له صلاحية إن صح التعبير أنه إذا رأى من المصلحة أن يزيد من عطاء من كان أنقص عطاءه، أو رأى سوءًا لمصلحة أو ليزب عن عرض أو نحو ذلك، فلاشك أن هذه من المواطن التي يقدرها الإمام، والله أعلم.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

بعض التعليقات والأسئلة التي وصلتنا من الطلاب في الدرس الماضي.

ذكرتم أن العلماء اختلفوا في العبد الصالح، وقد ذكر البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس، نصاً أن الذي قابل موسى -عليه الصلاة والسلام- أنه الخضر، قال: «فأوحى الله إلى موسى، بلى عبدنا الخضر...»، إلى آخر الحديث؟.

● فعلاً كما قال أخونا الكريم، هل فعلاً العبد الذي ذكر الله في سورة الكهف، هل هو الخضر؟ لأن الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- صرح بأنه الخضر، وبالفعل كما أشار الأخ الكريم، وهو موجودٌ في البخاري، من حديث ابن عباس، أنه النبي -صلى الله عليه وسلم- سمَّ ذلك الرجل هو الخضر، فجزاك الله خيرًا على الإسهام.

كيف نجمع بين أن يكون الحج من سبيل الله، فيعطى من الصدقات، وبين: ﴿لَا يَكْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286] فيعذر لقله المال؟.

● ينبغي أن يفهم أولاً أن في سبيل الله ليست خاصة بالصدقات، يعني في سبيل الله يطلق بإطلاقين، يطلق على الجهاد، ولهذا كثيرٌ من أهل العلم رجح أن المراد بـ"في سبيل الله" في آية الصدقة ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: 60]، كثيرٌ من العلماء رجحوا أنهم الغزاة، المجاهدون الذين لا ديوان لهم، يعني الذين لا يأخذون مرتباتٍ من بيت المال، في هذه الآية، آية الزكاة.

● أما ورودها في آية أخرى، فهو واسعٌ، مثل قول الله -عزَّ وجلَّ: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَابِلَ﴾ [البقرة: 261]، فإن هذا واسعٌ، ولهذا حتى الإنفاق، إنفاق الرجل على نفسه، وعلى أهله، هو من سبيل الله، هذا واحدٌ.

● والأمر الثاني: الإنفاق في الحج، لو عد الحج بخصوصه، النبي -صلى الله عليه وسلم- جاء عنه أنه قال: «وما يدريك أن الحج من سبيل الله»، فمعنى الحج من سبيل الله، بمعنى الإنفاق، لا من سبيل بمعنى خصوصية الزكاة، لا، أنه بمعنى من أفضل ما يُنفق فيه سبيل الله الحج، بل أيضاً يعضد ذلك كذلك أيضاً في مصطلح الشارع أن عائشة -رضي الله عنها- سألت النبي -صلى الله عليه وسلم- قالت: "هل على النساء من جهادٍ؟" قال: «عليهن جهادٌ لا قتال فيه: الحج»، فسمَّ أيضاً الحج جهاداً.

● وأيضاً من لطائف استدلالات العلماء، أن الله -عزَّ وجلَّ- قال: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 195]، قال بعدها: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196]، أيضاً العلماء ربطوا بين هاتين الآيتين، مع أن الآية التي قبلها كانت في الجهاد، ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 190] إلى آخره، الآية هذه، ثم قال: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾، مما يدل على أن أيضاً الحج

من سبيل الله، على معنى الإنفاق العام، وليس المقصود الصدقات، ولهذا إنفاق الإنسان على نفسه في الحج من سبيل الله، وإنفاقه على من ينفق عليه، فهو من سبيل الله، وليس خصوصية إعطاء الفقراء، حينما قالت: كيف نجمع بين الحج في سبيل يعطى من الصدقات، لا، بمعنى الإنفاق في الحج من سبيل الله، حتى ولو إنفاق الإنسان على نفسه، وليس المقصود أنها خصوصية الفقراء، أو خصوصية المحتاجين.

➤ ذكرتم في الدرس الماضي، من حديث أبي سعيد -رضي الله عنه- من قول النبي -صلى الله عليه وسلم- أن هدايا العمال غلولٌ، فهل هذا عامٌ مطلقٌ، أم له استثناءاتٌ؟ تتكلم أن زوجها طبيبٌ، ويقوم بعملياتٍ جراحيةٍ، سواءً لمسلمين أو لغيرهم، وبعد هذه العمليات يقوم بعض المرضى بإهداء زوجي بعض الهدايا، كنوعٍ من الشكروالعرفان، هل يجب عليه رفض هذه الهدايا أنها تدخل في حديث أبي سعيد؟

• الأصل لاشك أن ما يهدى للإنسان مقابل عمله الذي يأخذ عليه أجرًا، الأصل فيه المنع، سواءً كان معلماً، أو كان عاملاً، أو موظفاً، أو كان مسئولاً عن أي شيءٍ، ويأخذ مقابلًا، ثم يأتي من يهدي له إما من أجل أن يبره، يعني يبر المهدي، أو يخفف عنه، أو يسقط عنه، أو يؤجل عنه، أو يزيد في ما يقدمه له، هذا كله لا يجوز.

• في الوقت الحاضر إلى حدٍّ ما، في ما أعلم، أن بعض الدول تتخذ تنظيماتٍ في ما يهدى لمثل هؤلاء، يعني بل حتى على مستوى الرؤساء، وعلى مستوى المسؤولين، أن الدول تسمح بقدرٍ معينٍ، إذا أهدي لهذا المسئول، أو خاصةً فيه المجاملات بين الدول، أنهم يحملون هدايا، الدول في ما أعلم كثير منها نظمت هذا، فجعلت قدرًا معينًا، إذا تجاوزه لا يجوز لصاحبه أن يكتنيه، يستلمه طبعًا، يتسلمه وشكرًا، ولاشك طبعًا لا يُرد، لكنه يدخله على بيت المال، يعني مهما كان سواءً كان نقدًا أو كان عيّنًا، مادام أن قيمته تجاوزت القدر المحدد لنقول خمسة آلاف، عشرة آلاف، خمسمائة ألف، على حسب طبعًا ما تضعه الدول بحسب دخولها، وحسب مستواها المادي، إلى آخره، فهم يقولون: ما تجاوز هذا لا يتملكه المهدي إليه، وإنما يدخل إلى بيت المال، أو إلى المال العام.

• أنا أرى أنه إذا كان منظرًا على هذا النحو، فالأمر في هذا أرى أنه يُصار على هذا التنظيم، وأنها من باب أيضًا السياسة الشرعية.

• كذلك أيضًا ما يهدى غالبًا إلى حد ما، مما يهدى إلى طبيبٍ أو إلى آخر، غالبًا المريض لا يأتي مرةً أخرى، فإذا كان مما جرى به العرف، وهو لا يؤثر على المسار الطبي، ولا يؤثر على مزيد عملٍ للطبيب، وغالبًا لا يتكرر هذا المريض، يأتي دائمًا، وخاصةً إذا كان ما يسمى بأشياء رمزية، ليست أشياءً مثمنةً، أو غاليةً أو كثيرةً، لأنه إذا كانت كبيرةً أو غاليةً، هذه لاشك أن الإحراج فيها ظاهرٌ، أما إذا أشياء رمزيةً، فأرجو أن الأمر في هذا واسعٌ.

➤ يتكلمون عن ما يتعلق بحكم المظاهرات، وهذه تقول: زوجها سمع أحد العلماء يفتي بعدم الجواز، وكانت الزوجة عكس ذلك، أي تتبع كلام الشيخ، فهل بقاؤها مع زوجها لا يجوز، كون أن هذا ليس منهج أهل السنة والجماعة، في ما يتعلق بالمظاهرات، والأخت الثانية تتكلم عن الخروج عن ولي الأمر إذا اعتقد وجوب رد الظلم، وعدم السكوت عن الحق، بمظاهراتٍ سلميةٍ ونحو ذلك، ويطلبون منكم التعليق على هذا؟

- أولاً لاشك أن الأصل في المظاهرات هي المنع كما هو معلوم، وهي في أصلها أنها افتياتٌ على الإمام، والأصل أن النصيحة تكون بالمكاتبه، وتكون سريةً إلى آخره، لكن أنا أرى أن في وقتنا الحاضر نوازل، تستحق أن العلماء يفتون فيها، وهي أن بعض الدول تسمح بالمظاهرات، بمعنى قانونها يجيز، ويعطي الناس حق التظاهر السلمي، كما أنهم يعطيهم حق الإضراب أيضاً، يعني ينص نظام الدولة، وتجز الدولة لرعاياها ولشعبها أن يتظاهر سلمياً، وأن يُضرب أيضاً، طبعاً الإضراب له تنظيمٌ على كل حال، ونقاباتٌ إلى آخره، أنا أرى أن هذا من النوازل، وأن هذا مادام الدولة مصرحةً، أو الدولة دستوراً ينص ويجيز للناس هذا، أنا أرى أنه من النوازل، وأنه يحتاج إلى أن ينظر فيه.
- لكن لو قلنا بالجواز أيضاً، فإنه لا يجوز أن يتجاوز أولاً التطاول على الإمام، بحيث أنه يخرج كما يقال يخرج عن الموضوعي، أو حتى إفساد المرافق أو إفساد كذا وكذا، لا بالعبارات، ولا بالأدوات، لا لفظاً ولا أداة.
- وأيضاً أضيف نازلةً جديدةً كذلك أيضاً وأرى أنها تستحق النظر، تتعلق بهذا، لاشك نحن نقول: والحق النصيحة للإمام هي سريةٌ، ويناصح سراً، شفهاً أو مكاتبهً، لكن الذي حصل من مستجداتٍ، هو أن بعض رؤساء الدول أو المسؤولين يضع له حساباً، أو موقعاً في تويتر، ويطلب من الناس أن تخاطبه، وحسابه مفتوحٌ، بحيث أنه هو سواء كان رئيس دولة، أو من دونه، من نوابه من الوزراء والمدراء العامين إلى آخره، أو كبار رجال الدولة، يضعون لهم حساباتٍ، ويفتحون للناس أن يخاطبوهم، أيضاً أرى أن هذا من النوازل، وأيضاً يحتاج فعلاً إلى أن ينظر فيه، لكن مهما كان يبقى أصل الافتيات لا يجوز، وأيضاً إن قيل فلا بد أن يكون بالفاظٍ مؤدبةٍ وموضوعيةٍ، ولا يتجاوز فيه على المسئول، لا في الألفاظ، وإنما يكون بموضوعيةٍ، بحيث إنها تؤدي المطلوب، ولا تتجاوز حق ما يكون للسلطان ونوابه من الاحترام، ومن المقام الذي يجب أن يبقى محفوظاً.
- أما في ما يتعلق بالأخت وزوجها، لا، والاختلاف في وجهات النظر هذه لا تؤثر على العلاقة الزوجية.
- تسأل عن الرجل الحاكم، هل طاعته واجبةٌ، هل ما حصل يعد خروجاً عليه؟
- إذا كان الأصل في النظام أنه يسمح بالمظاهرات، أو بالتعبير عن الرؤى، ثم لما حصل، حصل نوعٌ من كما يقال قمعٌ أو كذا، هذا هو الأمر الذي اختلف، لأنه قد يكون هم عملوا عملاً هم رأوه نظامياً، ورأوه يتمشى مع دستور دولتهم، من حيث إنهم مأذونٌ لهم دستوراً، وكما قلت لكم الموضوع تحتاج إلى من حيث البت في حكمها، لكن أنا أقول باعتبار الواقع، مادام أن دستورهم ينص على الخروج وخرجوا بناءً على ما في دستورهم، ثم جاء من ضايقتهم في هذا، ثم صارت فتنةً، هذه تختلف حالها عن حال فعلاً عن ما يسمى بالخروج الصريح على ولي الأمر، والله أعلم.
- يقول: بعد البحث لم أجد دليلاً على جواز تكبير المؤذن خلف الإمام، إذا كان صوت الإمام مسموعاً، وهذا يحدث في الحرم، فهلا بينتم سبباً أو دليلاً ذلك؟

- الحقيقة كممارسة، وكمسؤولين في الحرمين الشريفين، نعم له مسئولية كبيرة جدًا، له وظيفة مهمة جدًا، لأمرين، أولاً: أحب أن أقول أن الدولة السعودية عنايتها بالحرمين الشريفين عنايةً ولله الحمد تفوق ما يتصوره أحياناً بعض الإخوان.
- الأمر الثاني: معلوم أن الحرمين الشريفين، فيهما من السعة سواء في المبني أو في الساحات، مساحتهما كبيرة جدًا، وأحياناً قد الإمام لا يسمع صوته، إما عند السجود، أو القيام من السجود، أو أحياناً بدء الصلاة، ولاسيما أحياناً ألاحظ فيما يبلغني أحياناً الجنازة، صلاة الجنازة أحياناً تكبيرها الأول أو الثاني أو كذا، ومن هنا المعمول به هو إجراء احتياطي، نعم الحمد لله أنا أؤكد أن الخلل قليل جدًا، ولهذا لاشك أن العمل هو كله احتياط جدًا، لأنه لو حصل أنه انخزل مرة واحدة لانقطع صوت الإمام، ولو في تكبيرة، لاضطرب الناس، هذا يركع، وهذا يسجد، وهذا يجلس كما تعلمون، ولهذا نعم الإجراء مهم جدًا.

{الحمد لله رب العالمين، صلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في كتابه السياسة الشرعية: والمؤلفة قلوبهم نوعان: كافر، ومسلم، فالكافر إما أن يُرجى بعطيته منفعة لإسلامه، أو دفع مضرته إذا لم يندفع إلا بذلك، والمسلم المُطاع، يُرجى بعطيته المنفعة أيضاً، كحسن إسلامه، أو إسلام نظيره، أو جباية المال، ممن لا يعطيه إلا لخوف، أو لنكاية في العدو، أو كف ضرره عن المسلمين إذا لم ينكف إلا بذلك. وهذا النوع من العطاء، وإن كان ظاهره إعطاء الرؤساء، وترك الضعفاء، كما يفعل الملوك، فالأعمال بالنيات، فإذا كان القصد بذلك مصلحة الدين وأهله، كان من جنس عطاء النبي -صلى الله عليه وسلم- وخلفائه، وإن كان المقصود العلو في الأرض والفساد، كان من جنس عطاء فرعون، وإنما ينكره ذوو الدين الفاسد، كذي الخويصرة الذي أنكره على النبي -صلى الله عليه وسلم-، حتى قال فيه ما قال، وكذلك حربه الخوارج، أنكروا على أمير المؤمنين عليّ -رضي الله عنه- ما قصد به المصلحة من التحكيم ومحو اسمه، وما تركه من سبي نساء المسلمين وصبيانهم. وهؤلاء أمر النبي -صلى الله عليه وسلم- بقتالهم؛ لأن معهم ديناً فاسداً لا يصلح به دنيا ولا آخرة، وكثيراً ما يشتبه الورع الفاسد بالجبين والبخل، فإن كلاهما فيه ترك، فيشتبه ترك الفساد؛ لخشية الله -تعالى- بترك ما يؤمر به من الجهاد والنفقة، جبناً وبخلًا. وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «شر ما في المرء شحّ هالغ وجبن خالغ» قال الترمذي: حديث صحيح.

- الشيخ يتكلم عن الأموال السلطانية، وكذلك أيضاً الظلم الواقع من الراعي، والواقع من الرعية، ويتكلم كيفية توزيع الأموال في وجوه صرف الأموال، يصرفها الإمام، فقال: مما يصرفه الإمام ما يصرفه إلى المؤلفة قلوبهم، طبعاً يصرفه من بيت المال، هذا غير الزكاة، طبعاً لاشك أنها من مصارف الزكاة أن يصرف للمؤلفة قلوبهم، لكن حتى أيضاً يمكن أن يعطي المؤلفة قلوبهم حتى غير الزكاة، كما كان النبي يعطي من الفياء، يعطي من الفياء المؤلفة قلوبهم.

فقال -رحمه الله: والمؤلفة قلوبهم نوعان: كافر، ومسلم،

- يعني كافرٌ يُرجى إسلامه، أو يُتقى شره، ومسلمٌ كذلك أيضًا يُرجى اتقاء شره، أو كذلك تثبتت إسلامه، أو خلفه قوم كبير، سواء يُرجى إسلامه، أو يُرجى أيضًا كف شرهم، أو يُرجى أيضًا مزيد تثبتت إيمانهم.

← **قال: فالكافر إما أن يُرجى بعطيته منفعةٌ كإسلامه، أو دفع مضرته إذا لم يندفع إلا بذلك، والمسلم المطاع**

- كذلك أيضًا؛ لأنه قال: كافرٌ ومسلمٌ، يُرجى بعطيته المنفعة أيضًا، كحسن إسلامه، أو إسلام نظيره؛ لأنك إذا أعطيت هذا، فيقطع آخر فيسلم من أجل عطاءٍ، ولا مانع أن يُعطى لأنه أسلم من أجل عطاءٍ، لأنه يحسن إسلامه -إن شاء الله- فيما بعد.

← **أو جباية المال، ممن لا يعطيه إلا لخوفٍ، أو لنكايةٍ في العدو، أو كف ضرره عن المسلمين،**

- كذلك يعطيه من أجل أن يكف ضرره عن المسلمين، أو أيضًا حتى المسلم هذا إذا أعطيناه هو يستطيع أن يأتي بأموالٍ لبيت المال، أو كف ضرره، إذا لم ينكف إلا بذلك.
- قال: وهذا النوع من العطاء، وهو الذي يعطيه الإمام المؤلف، وهم أغنياء، يعني أغنياء غير محتاجين، إنما أعطاهم لأغراضٍ صحيحة، ولمصلحةٍ راجحة، لتنفع الإسلام وتنفع المسلمين.

← **فقال الشيخ: وهذا النوع من العطاء، وهم المؤلف، وإن كان ظاهره إعطاء الرؤساء، وترك الضعفاء،**

- هذا هو الظاهر، كما يفعل الملوك، لكنه مُجازٌ شرعًا، فالأعمال بالنيات، فإذا كان القصد بذلك مصلحة الدين وأهله، يعني هذا الإمام أو الخليفة، أو الحاكم، أو الملك، أعطى هو الأغنياء أعطى المؤلف قلوبهم، يقصد مصلحة الدين وأهله، كان من جنس عطاء النبي -صلى الله عليه وسلم- وخلفائه -رضي الله عنهم-، بمعنى عطاءٍ مشروع، هو في مصلحة الإسلام والمسلمين.

← **وإن كان المقصود العلو في الأرض،**

- يعني أعطاهم إما لمصلحة نفسه، وإما لنوع من التلذذ، وإما من المفاخرة أو المباهاة، أو العلو كما قال العلو في الأرض والفساد، كان من جنس عطاء فرعون، بمعنى سياسةً فرعونيةً، وليست سياسةً نبويةً.

← **قال: وإنما ينكره ذوو الدين الفاسد،**

- ينكر إعطاء المؤلف قلوبهم، وإن كانوا أغنياء، كفارًا أو مسلمين، ينكره من كان دينه فاسدًا، بمعنى دينه غير مستقيم، كذي الخويصرة؛ لأنه قال للنبي -صلى الله عليه وسلم: اعدل، النبي أعطى المؤلف قلوبهم، وأعطى عيينة بن حصن، وأعطى المرداس، وأعطى أيضًا أبا سفيان بن حرب. فقال: اعدل، فتعبير الشيخ ولاسيما إذا قارنت ذلك بالمعاصرين، وخاصةً بعض المنحرفين من الذين في أجواء الفتن، فالشيخ يقول: وإنما ينكره ذوو الدين الفاسد، يعني عليه مظاهر الدين، وعليه مظاهر الصلاح، هم قد يكونون يظهرون الشعائر من حيث الصلوات، لكن دينهم فاسدٌ، يعني فقههم منحرفٌ، وهذا من أقوى التعبيرات، ومن أدقها أيضًا.

← **قال: وإنما ينكره ذوو الدين الفاسد، كذي الخويصرة، الذي أنكر على النبي -صلى الله عليه وسلم-**

- ينكر على النبي، فما بالكم بمن دونه؟ حتى قال فيه ما قال، قال: اعدل يا محمد.

- وكذلك حزبه الخوارج، طبعًا حزبه، كما قال: «يخرج من ضئضئ هؤلاء»، إلى يوم القيامة، حزب هؤلاء.
- أيضًا أنكروا على أمير المؤمنين عليّ -رضي الله عنه- ما قصد به المصلحة إلى آخره.

← قالوا: وهؤلاء أمر النبي -صلى الله عليه وسلم- بقتالهم،

- يعني هؤلاء يعني أحيانًا ما يبدو أن هناك طائفة أو أمر النبي بقتالهم غير هؤلاء، ما أمر بقتال الفرق الأخرى، هؤلاء أمر بقتالهم، لماذا؟ لأن فسادهم على الأمة، وعلى الدين كبير، فقال: أمر بقتالهم، لماذا؟ قال: لأن معهم دينًا فاسدًا لا يصلح به دنيا ولا آخره، يقول: لأن معهم دينًا فاسدًا لا يصلح به دنيا ولا آخره، حتى دنيا لا تصح، الذي يظنون أنهم يريدون إصلاح الدنيا، ونصر الدين، وإعادة الأمة لقوتها، أبدًا لا يمكن أن تعود بهذا المنهج، ولا يمكن أن تصلح، فالشيخ يقول: لا دنيا ولا آخره.
- كذلك يقول: وكثيرًا ما يشتبه الورع الفاسد بالجبن والبخل، يعني ورع فاسد عند هؤلاء الخوارج، أو جبن وبخل عند الفئة الأخرى.

← فإن كلاهما فيه ترك،

- قال: فإن كلاهما فيه ترك، يعني الورع الفاسد فيه ترك، والجبن والبخل فيه ترك، فيشتبه ترك الفساد، لخشية الله - تعالى - بترك ما يؤمر به من الجهاد والنفقة، جبنًا وبخلًا.
- وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «شر ما في المرء شح هالغ وجبن خالغ».

قال -رحمه الله تعالى-: وكذلك قد يترك الإنسان العمل ظنًا، أو إظهارًا أنه ورع، وإنما هو كبير وإرادة للعلو في الأرض، وقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إنما الأعمال بالنيات» كلمة جامعة كاملة، فإن النية للعمل، كالروح للجسد، وإلا فكل واحد من الساجد لله، والساجد للشمس والقمر، قد وضع جبهته على الأرض، فصورتهما واحدة، ثم هذا أقرب الخلق إلى الله - تعالى -، وهذا أبعد الخلق عن الله.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد: 17].

وفي الأثر: أفضل الإيمان: السماحة والصبر فلا يتم رعاية الخلق وسياستهم إلا بالجود، الذي هو العطاء، والنجدة التي هي الشجاعة، بل لا يصلح الدين والدنيا إلا بذلك، ولهذا كان من لا يقوم بهما سلبه الله الأمر، ونقله إلى غيره، كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ * إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التوبة: 38، 39].

وقال تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لَتَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾.

وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: 10] فعلق الأمر بالإنفاق الذي هو السخاء، والقتال الذي هو الشجاعة، وكذلك قال الله - تعالى - في غير موضع: ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: 41].

وَبَيَّنَ أَنَّ الْبَخْلَ مِنَ الْكِبَائِرِ، فِي قَوْلِهِ -تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: 180].

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 34].

وَكَذَلِكَ الْجَبْنُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ -تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْلَمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ﴾ [الأنفال: 16].

وَفِي قَوْلِهِ -تعالى: ﴿وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِيَّاهُمْ لِمَنْكُم مَّا هُمْ مِنْكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرُقُونَ﴾ [التوبة: 56].

وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَهُوَ مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَرْضِ، حَتَّىٰ إِنْهُمْ يَقُولُونَ فِي الْأَمْثَالِ الْعَامِيَةِ: "لَا طَعْنَةَ وَلَا جَفَنَةَ" وَيَقُولُونَ: "لَا فَارِسَ الْخَيْلِ، وَلَا وَجْهَ الْعَرَبِ".

• قال: وكذلك قد يترك الإنسان العمل ظنًا، أو إظهارًا أنه ورعٌ، أو ورعٌ، وإنما هو كبيرٌ وإرادةٌ للعلو في الأرض.

ثم قال: وقول النبي -صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنيات»

- الأعمال بالنيات، بمعنى لا تفتشوا عن نيات الناس، ولا تتهموا أحدًا في قصده، أن كان مرائيًا أو كان ورعًا أو كان بخيلًا، لا تتهموا أحدًا، نية العبد بينه وبين ربه، فاجتهدوا ألا تتهموا أحدًا في قصده، فهذا أحيانًا مما يُبتلى به الإنسان، أن يتتبع الناس في مقاصدهم، أو أنه يحاسبهم على مقاصدهم، ليس لك إلا الظاهر، وهذا هو الذي ينبغي، وهذا هو الذي يتبين به الورع والديانة، ويتبين به أيضًا -إن شاء الله- صلاح القلب.
- فحينما قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنيات»، بمعنى أن هذا بين العبد وبين ربه، لا أنك أنت تفتش عن نيات الناس، فإن النية للعمل كالروح للجسد إلى آخره.

ثم قال: وقد قال الله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد: 17] إلى آخره.

- قال: فلا يتم رعاية الخلق وسياستهم إلا بالجود، الذي هو العطاء، والنجدة التي هي الشجاعة، الشيخ قرر هذا الأمر بلا ما لا مزيد عليه، وهو أن الدنيا، هكذا قال: لا يصلح الدين والدنيا إلا بذلك، يعني بالجود وبالنجدة، يعني الجهاد، ولهذا كان من لا يقوم بهما، ولهذا كان من لا يقوم بهما سلبه الله الأمر، يعني من لا ينفق، ويكون قوي النجدة، فإنه يُسلب، لأن هذه كأنها هي أساسيات بقاء الحكم.
- ثم استدل استدلالًا عجيبًا، في قوله تعالى في آيتين، الأولى: قول الله -عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ قال: ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ﴾ هذا النجدة ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ استدبل الله بهم غيرهم؛ لأنهم لم ينفروا.
- الآية الثانية في الإنفاق، في قوله: ﴿هَآ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ، ثم قال: ﴿فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا﴾ أي لا تنفقون في سبيل الله ﴿يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ ، فالاستبدال جاء هنا وجاء هنا، جاءنا في القعود عن النفير، وجاء في القعود عن البذل، فربطُ الشيخ بين الآيتين عجيبٌ.

- وأيضًا في الإنفاق في التفريق بين المنقبة، من أنفق قبل الفتح وبعد الفتح، أيضًا المزية بالإنفاق ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ﴾ لأن الإنفاق كان هو الذي كان به بناء الأمة، وكان به قيام الدولة وقيام الدعوة.

قال: فعلق الأمر بالإنفاق الذي هو السخاء، والقتال الذي هو الشجاعة.

- ثم قال: وبَيَّن أن البخل من الكبائر، في قوله -تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: 180].
- الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- علق على استدلال شيخ الإسلام ابن تيمية بهذه الآية، حينما قال: وبَيَّن أن البخل من الكبائر، فالشيخ ابن تيمية -رحمه الله- استدل على أن البخل من الكبائر، بقول الله -عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: 180]، وأيضًا استدل بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 34].
- الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- شيخنا قال: إن الشيخ ابن تيمية تساهل في هذا الإطلاق، يعني أنه جعل أن البخل من الكبائر، قال: لأن الآيتين نزلتا في مانعي الزكاة، لا في البخل عمومًا، قال: فليته قيدها بقوله: وبَيَّن أن البخل في الزكاة من الكبائر، اللهم إلا أنه يريد -رحمه الله- جنس البخل سواء في الزكاة أو في غيره، إلى آخره.
- أنا راجعت سريعًا، ما وجدت أن المفسرين قصرُوا الآيتين على الزكاة، إنما قالوا إنها عامة ، فابن سعدي يقول: ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله، من المال والعلم والجاه، وابن كثير يقول: ولا يحسبن البخيل أن جمعه المال ينفعه، بل هو مضرٌ عليه، ولم يقصرها على الزكاة.
- والآية الثانية: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ أيضًا ابن سعدي قال: كأن يمنع الزكاة الواجبة، أو النفقات الواجبة للزوجات والأقارب، فكل ذلك ينتظره الوعيد، وقريبٌ منه كلام ابن كثير، فلا أدري شيخنا الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- أنه قال إنها خاصة بالزكاة، لاشك أن الزكاة تدخل دخولًا أوليًا، الزكاة تدخل هنا دخولًا أوليًا، لكن قصرها على الزكاة.
- أوصيكم وأوصي نفسي بأن لا تتعجلوا، أو لا تبادروا في الرد، مهما بدا لكم أن في الرأي غرابةً عندكم، يعني مهما ظهر لك، أو بدا لك أن في الرأي شذوذًا، أو أن فيه غرابةً، أو استنكرته نفسك، أو حتى استنكره علمك وثقافتك، لا تبادر بالرد أبدًا، مهما كان، مهما بدا ارجع، ثم بعد أن ترجع حينئذ يكون رأيك أو موقفك مبنياً على مراجعةٍ، وعلى أيضًا حفظ حق أهل العلم، وحفظًا أيضًا لدينك كذلك، وأيضًا توثيقًا لمعلوماتك، فاجتهدوا مهما كان الرأي شاذًا، ومهما كان الرأي صادرًا حتى ممن تستقل علمه، فاجتهدوا أن لا تبادر بالرد، وأن لا تبادروا بالاستنكار، وأن لا تبادروا بالاستبعاد، فالرأي قد يبدو لك شاذًا، بينما قال به من قال، سواء قال به قول قوي، أو قول ضعيف، أو له مستند، أو مهما كان، يبقى يعني أنت يعني للمحافظة على نفسك، وعلى دينك، وأيضًا محافظةً على أهل العلم، وعلى حسن ظنك بأهل العلم مهما كان، وإلا لاشك أن الخطأ وارد، لا أقول إن المتقدمين لا يخطئون، لكن لا تتعجل في تخطئة أهل العلم.

- ثم قال: وهو كثيرٌ في الكتاب والسنة، الذي هو الربط بين الإنفاق والقتال.

← قال: وهو كثيرٌ في الكتاب والسنة، وهو مما اتفق عليه أهل الأرض، حتى إنهم يقولون في الأمثال العامية: "لا طعنة ولا جفنة"،

- يعني لا هو شجاعٌ، ولا هو كريمٌ، الطعنة طبعًا القوي، والجفنة صحيفة المائدة، الصحيفة التي فيها المائدة، الجفنة، القدر الكرم، "لا طعنة ولا جفنة" يعني لا قوة ولا كرمٌ، ويقولون: "لا فارس الخيل، ولا وجه العرب".
- يقول: "لا فارس الخيل، ولا وجه العرب" هذا بالمراجعة أنشده شاعرٌ معاصرٌ للشيخ، السراج، وهو متوفٍ ستمائةٍ وواحدٍ وتسعين، والشيخ توفي سبعمائة وثمانية وعشرين، السراج يقول:

وقد أبصر شخصي مقبلاً لا فارس الخيل ولا وجه العرب

← لا فارس الخيل،

- يعني لا كريمٌ ولا شجاعٌ، يعني نوعٌ من الهجاء، يعني كون الشيخ يحفظه من معاصرٍ، يدل على سعة علم الشيخ، وعلى سعة إحاطته -رحمه الله ورضي عنه-، فهو في ما تذكر المصادر أنه من معاصر الشيخ، السراج هذا متوفٍ عام ستمائةٍ وواحدٍ وتسعين، والشيخ سبعمائة وثمانية وعشرين، فهو من معاصري الشيخ، وقد يكون أكبر من الشيخ قليلاً، لكن كون الشيخ يحفظه أيضاً ويستحضره، يعني قد تكون يعني أيضاً تحفظ للمتقدمين، أو تحفظ من التراث، أو تحفظ من كتبك التي تقرأها، لكن تحفظ للإنسان المعاصر، هذا يدل على سعة علم الشيخ، وعلى سعة أيضاً حافظته، وعلى قدرة كذلك استحضاره، قال:

وقد أبصر شخصي مقبلاً لا فارس الخيل ولا وجه العرب

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

الدرس السابع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

{الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في كتابه "السياسة الشرعية": ولكن افترق الناس هنا ثلاث فرقٍ: فريقٌ غلب عليهم حب العلو في الأرض والفساد، فلم ينظروا في عاقبة المعاد، ورأوا أن السلطان لا يقوم إلا بعطاءٍ، وقد لا يتأتى العطاء إلا باستخراج أموالٍ من غير حلها، فصاروا نهابين وهابيين، وهؤلاء يقولون: لا يمكن أن يتولى على الناس إلا من يأكل ويُطعم، فإنه إذا تولى العفيف الذي لا يأكل ولا يطعم، سخط عليه الرؤساء وعزلوه، إن لم يضروه في نفسه وماله، وهؤلاء نظروا في عاجل دنياهم، وأهملوا الآجل من دنياهم وآخرتهم، فعاقبتهم عاقبةٌ رديئةٌ في الدنيا والآخرة، إن لم يحصل لهم ما يصلح عاقبتهم من توبةٍ ونحوها. وفريقٌ عندهم خوفٌ من الله تعالى، ودينٌ يمنعهم عما يعتقدونه قبيحاً من ظلم الخلق، وفعل المحارم، فهذا حسنٌ واجبٌ، ولكن قد يعتقدون مع ذلك أن السياسة لا تتم إلا بما يفعله أولئك من الحرام، فيمتنعون ويمنعون عنها مطلقاً، وربما كان في نفوسهم جبنٌ أو بخلٌ، أو ضيق خلقٍ ينضم إلى ما معهم من الدين، فيقعون أحياناً في ترك واجبٍ، يكون تركه أضر عليهم من بعض المحرمات، أو يقعون في النهي عن واجبٍ، يكون النهي عنه من الصد عن سبيل الله، وقد يكونون متأولين، وربما اعتقدوا أن إنكار ذلك واجبٌ، ولا يتم إلا بالقتال، فيقاتلون المسلمين كما فعلت الخوارج، وهؤلاء لا تصلح بهم الدنيا ولا الدين الكامل، لكن قد يصلح بهم كثيرٌ من أنواع الدين، وبعض أمور الدنيا، وقد يعفى عنهم فيما اجتهدوا فيه فأخطأوا، ويغفر لهم قصورهم، وقد يكونون من الأخسرين أعمالاً، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، وهذه طريقة من لا يأخذ لنفسه، ولا يعطي غيره، ولا يرى أنه يتألف الناس من الكفار والفجار، لا بمالٍ ولا بنفعٍ، ويرى أن إعطاء المؤلفة قلوبهم من نوع الجور والعطاء المحرم}.

- قال -رحمه الله تعالى: ولكن افترق الناس هنا ثلاث فرقٍ، الكلام كما هو معلومٌ عن الأموال التي عند السلطان، سواءً من بيت المال، أو من ما يأخذه من، أو يرد إلى بيت المال بأي طريقٍ، ولا سيما الحديث عن الطرق المشروعة.
- المقصود هو موقف السلطان ومن حوله، أو حتى موقفه أيضاً من بعض أهل العلم من التصرفات المالية السلطانية.
- فيقول: فريقٌ غلب عليهم يعني في نظرهم للتصرفات في الأموال السلطانية، وفي موارد بيت المال ، فريقٌ غلب عليهم حب العلو في الأرض والفساد، فلم ينظروا في عاقبة المعاد، ورأوا أن السلطان لا يقوم إلا بعطاءٍ، بمعنى أنهم فتحوا الباب في الأموال السلطانية من حلٍّ ومن حرمةٍ، أخذًا وعطاءً، ولهذا قال: وقد لا يتأتى العطاء إلا باستخراج أموالٍ من غير حلها، يعني السلطان إذا أراد أن يعطي لأن السلطان بطبيعته لاشك أنه

يعطي، ولاشك أن تتطلع إلى ما في يد السلطان، فهو من أجل أن يستحصل على المال ليعطي الناس، أيضًا يأخذ من الناس كذلك، ولهذا قال: وقد لا يتأتى العطاء إلا باستخراج أموالٍ من غير حلها.

← قال: فصاروا نهايين وهايين.

- يعني يأخذون منها بقوة، وأيضًا يعطون، يعني لا يأخذون لأنفسهم وإنما يأخذون ويعطون.
- وهؤلاء يقولون، يعني يبررون توجهاتهم، يقولون: لا يمكن أن يتولى على الناس إلا من يأكل ويُطعم، ما يكون سلطانًا، سواء في ذلك السلطان الأعظم، أو الولاة، لا يكون لهم ولاية، ولا يكون لهم حضور، ولا يكون لهم قبول، إلا حينما يكون الأموال تجري في أيديهم، ويعطون ويأخذون إلى آخره، فهم يقولون: لا يمكن يتولى على الناس إلا من يأكل ويُطعم، فإنه إذا تولى العفيف- هذا وجه نظرهم- إذا تولى العفيف الذي لا يأكل ولا يُطعم، سخط عليه الرؤساء وعزلوه، إن لم يضروه في نفسه وماله، طبعًا هذا قد يحصل من بعض الولاة الظلمة، لكن سيأتي الشيخ يتكلم عن بعض صفات هؤلاء العفيفين أحيانًا، كما يقول: قد يكون عنده جبنٌ، أو بخلٌ، أو ضيق خلقٍ، لكن مهما كان سيأتي الكلام على هذا، فقد يكون هؤلاء فعلاً يرى من ولاهم أنهم كما يقال: ليس عندهم مرونة، ليس عندهم فهمٌ لأحوال الناس إلى آخره، فقد يسخطون عليهم، إن لم يضروه في نفسه، يعني هذا الذي ولاه، إن لم يضروه في نفسه ومالهم.
- قال: وهؤلاء، هذا فريق طبعًا، لاشك أن توجههم خطأ، الوهابون النهابون هؤلاء غلط، فيقول: هؤلاء نظروا في عاجل دنياهم، وأهملوا الآجل من الدنيا والآخرة، وهذا جميلٌ، يعني حتى العاقبة في الدنيا أيضًا ليست لهم. وأهملوا الآجل من دنياهم وآخرتهم، فعاقبتهم عاقبةً رديئةً في الدنيا والآخرة، إن لم يحصل لهم ما يصلح عاقبتهم من توبةٍ ونحوها.
- هذا فريقٌ، الفريق الثاني عندهم خوفٌ من الله -تعالى- ودينٌ يمنعه عن ما يعتقده قبيحًا من ظلم الخلق، وفعل المحارم، قال: هذا حسنٌ واجبٌ، لكن قد يعتقدون مع ذلك أن السياسة لا تتم إلا بما يفعله أولئك من الحرام، فيمتنعون بمعنى لا يتعاونون مع السلطان، يعني لاشك أن الولاة قد يفعلون محرماً، وأنت رجلٌ صالحٌ، هذا كلام الشيخ، وعندك عفةٌ، وفعل هؤلاء الولاة محرماً، لكن أيضًا أحيانًا أن تمتنع أو أن ما تنظر إلى الجانب -إن صح التعبير- الإيجابي، أو الجانب الحلال قد يكون أرجح، قد يعتقدون أن السياسة لا تتم إلا بما يفعله أولئك من الحرام، فيمتنعون ويمنعون عنها مطلقاً، لا، هذا المخطئ في خطئه، لكن جانب الصواب، وجانب الحق الذي أو حتى جانب الولاية التي تستقيم بها أمور الناس لا ينبغي أن يلغوها، ينبغي أن يكونوا متوازنين، فهم يظنون أن السياسة كما يقول لا تتم إلا بما يفعله أولئك من الحرام، فيمتنعون ويمنعون عنها مطلقاً، هذا غير سديدٍ، لكن أيضًا تكلم الشيخ كلاماً جميلاً عن نفسيات عن هؤلاء الورعين، يعني هذا عنده ورعٌ، وعنده خوفٌ، وعنده ما يمنعه، لكن يقول: ربما كان في نفوسهم جبنٌ أو بخلٌ، أو ضيق خلقٍ، أيضًا هذا عجيبٌ إن صح التعبير تحليل الشيخ النفسي لبعض طبائع الصالحين، وبعض الفئة الصالحة، وقال: هو خيرٌ، ودينٌ، وورعٌ، لكن عنده خوفٌ، عنده جبنٌ، فوقع المظالم من السلطان أحيانًا لا

تمنع أن يتعاون معه الناس، بل يجب أن يتعاونوا معه، كما مر معنا في كلام الشيخ ابن تيمية، والشيخ ابن عثيمين، ولهذا الخوارج مشكلتهم في هذه.

- نعم عندهم مظالم، لكن لا يُقرون على مظالمهم، لكن لا يُخرج عليهم، ولا يترك التعاون معهم، لابد في التعاون معهم، في جوانب الحق، وفي تخفيف الظلم، لعله مر معنا كما تعلمون أنه أحياناً قد تتعاون مع سلطانٍ، بأن تخفف ظلمه.

← فيمتنعون ويمنعون عنها مطلقاً،

- يعني لا يتعاونون، لماذا؟ قال: وربما، يقول: ربما جبنٌ، أو بخلٌ، أحياناً هو رجلٌ صالحٌ، ما يبذل لا تستقيم الناس إلا بعباءٍ، وجبن أيضاً لأنه لن يتعاون، والأدق منها يقول: أو ضيق خلقٍ، يعني يا إخواني كم هو جميل الولاء وخاصةً الإخوة الصالحين الطيبين أن يتفقدوا أنفسهم في أخلاقهم، ترى أحياناً الرجل عليه سيما الصلاح، والمرأة عليها سيما الصلاح والخير، لكن خلقها ضيقٌ، وخلقها ضيقٌ، ولا يكاد ترى عليه ابتسامةً، ولا تكاد ترى عليه رفقا، ولا تكاد ترى عليه تحملاً للناس، ولا سيما لأن الناس وهذا ينبغي أن يُعلم الناس تنظر إلى الصالحين على أنهم مثاليون، وينبغي أن يتمثل الرجل الصالح قدر الإمكان بسمو الأخلاق.

← فالشيخ يقول: وربما كان في نفوسهم جبنٌ، أو بخلٌ، أو ضيق خلقٍ، ينضم إلى ما معهم من الدين،

- عندهم دينٌ وورعٌ وعفةٌ، لكن أيضاً مشكلة إذا كان جبناً معه بخلٌ أيضاً معه ضيق خلقٍ. ولهذا يقول: بسبب جبنهم وبخلهم وضيق خلقهم، قد يقعون أحياناً في ترك واجبٍ، يكون نتيجة لعفته، أو مسلكهم العفيف، تركهم لهذا الواجب أضّر عليهم من بعض المحرمات، بمعنى أن أحياناً قد تتعاون مع سلطانٍ، وإن كان يأتيه محرماً، لكن أن تخفف من هذا المحرم، وتجلب مصلحةً للمسلمين، أنت صحيح قد تقول يعني فترك هذا الواجب والتعاون مع السلطان مثلاً أضّر عليهم من بعض المحرمات التي رأوها من تجاوز السلطان في عطائه، أو تجاوز السلطان في أخذه.

- أو يقعون في النهي عن واجب، ويكون النهي عنه من الصد عن سبيل الله، بمعنى تمنعه وأنت توقع في مفسدةٍ أكبر، أو تدرأ مصلحةً أكبر.

← قال: وقد يكونون متأولين،

- أيضاً هذا من تحليل الشيخ، وحرصه على أن يكون متوازنًا، يقول: وقد يكون هؤلاء الصالحون العفيفون الذين إلى حدٍ ما غير متعاونين، قد يكونون متأولين، ليس لهم استدلالاتهم، نحن نقول متأولٌ، بمعنى أن هذه وجهة نظره لكنها ليست سليمةً، وقد يكونون متأولين.

← وربما اعتقدوا أن إنكار ذلك واجبٌ، هذا مشكلةٌ، ولا يتم إلا بالقتال،

- هذه مشكلةٌ كالخوارج، الإنكار على السلطان لا يكون إلا بالقتال، فيقاتلون المسلمين كما فعلت الخوارج، انظر كيف يصل بهم الحد.

- كلام الشيخ: وهؤلاء لا تصلح بهم الدنيا ولا الدين الكامل، لماذا ولا الدين الكامل؟ لأنه سوف يقول: قد يصلح بهم بعض أنواع الدين، وبعض أمور الدنيا، لصالحهم وعفتهم، لكن هذا لا يكفي.
- وقد يُعفى عنهم وقد يعفى عنهم فيما اجتهدوا فيه فأخطأوا، يُعفى عما بينهم وبين الله، لا يُعفى في حقوق الآدميين أبدًا، وبهذا أيضًا الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله وحفظه- ذكر عبارة ضابطة، وينبغي أن يفقهها طلبة العلم، يقول الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- في المتأولين والمتأول لا يفعل الفعل وهو يرى أنه عاصي لله، وإنما يفعل الفعل، وهو يرى أن هذا هو ما يقتضيه الشرع.
- هذه ينبغي أن يتمثلها طلبة العلم، وهم ينظرون في أقوال إخوانهم، هو متأول، والمتأول لا يعني أن لا يُرد عليه، ولا يعني أن لا يخطأ، لكن ينبغي أن يُعذر، التأويل هو سبيل الإعذار والعذر، لكن ليس سبيل التصويب، وقد يكون متأولاً هو في نفسه متأول، ومعدور في تأويله، لكنه لا يعني أنه بالضرورة أن يكون تأويله صحيحًا، لكن من عذرنا له أن نقول: إنه لم يفعل الفعل وهو يرى أنه عاصي لله، وإنما نعتقد أنه فعله وهو يرى أن هذا هو ما يقتضيه الشرع، هذه يا إخواني مهمة جدًا في تسجيل إن صح التعبير، أو حفظ المواقف لأهل العلم، ولطلبة العلم، لاسيما حينما نسمع كلامهم، أو حينما ننظر في خطابهم أو في كتابهم أو في مؤلفاتهم.
- فالشيخ ابن تيمية يقول: وقد يكونون متأولين، وربما اعتقدوا أن إنكار ذلك إلى آخره.

← قال: وقد يُعفى عنهم في ما اجتهدوا فيه فأخطأوا،

- يُعفى عنهم طبعًا في حق الله -عزَّ وجلَّ-، لكن حقوق الآدميين لا، مبنية على المشاحة، وحدود الله وحقوقه كما تعلمون السلطان يقيمها، والمتأول له نظرته.

← قال: ويغفر لهم قصورهم،

- يعني حينما تأولوا وهم مخطئون لاشك أنهم مقصرون، لكن يُغفر لهم قصورهم؛ لأنهم متأولون. وقد يكونون -نسأل الله السلامة- لا متأولين، وإنما يكونوا من الأخسرين أعمالًا، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا.

← يقول: وهذه طريقة من لا يأخذ لنفسه، ولا يعطي غيره، ولا يرى أنه يتألف الناس،

- هذا الفريق، الذي هو فيه تعفف، وفيه تدين، لكن لا يعطي ولا يأخذ، يقول: لا يأخذ لنفسه، ولا يعطي لغيره، ولا يرى أنه يتألف الناس من الكفار والفجار، لا بمال ولا بنفع، هذا ما يمكن، هذا سد أبواب السياسة الشرعية، ألا يأخذ لنفسه، هذا ورع هو بنفسه أبصر، لكن لا يعطي غيره، لا، وأيضًا لا يرى التأليف، أيضًا هذا لا، كما فعل ذي الخويصرة.
- لا بمال ولا بنفع، ويرى أن إعطاء المؤلفة قلوبهم من نوع الجور والعطاء المحرم، لاشك أن هذا طبعًا غير مستقيم.

قال -رحمه الله تعالى: الفريق الثالث: الأمة الوسط، وهم أهل دين محمد -صلى الله عليه وسلم- وخلفاؤه على عامة الناس وخاصتهم إلى يوم القيامة، وهو إنفاق المال والمنافع للناس -وإن كانوا رؤساء- بحسب الحاجة، إلى صلاح الأحوال، ولإقامة الدين، والدنيا التي يحتاج إليها الدين، وعفته في نفسه، فلا يأخذ ما لا يستحقه، فيجمعون بين التقوى والإحسان ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: 128].

ولا تتم السياسة الدينية إلا بهذا، ولا يصلح الدين والدنيا إلا بهذه الطريقة.

وهذا هو الذي يطعم الناس ما يحتاجون إلى طعامه، ولا يأكل هو إلا الحلال الطيب، ثم هذا يكفيه من الإنفاق أقل ما يحتاج إليه الأولون، فإن الذي يأخذ لنفسه، تطمع فيه النفوس، ما لا تطمع في العفيف، ويصلح به الناس في دينهم ما لا يصلحون بالثاني، فإن العفة مع القدرة تقوي حرمة الدين، وفي الصحيحين عن أبي سفيان بن حرب: "أن هرقل ملك الروم، قال له عن النبي -صلى الله عليه وسلم: بماذا يأمركم؟ قال: يأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف والصلة" وفي الأثر: "أن الله أوحى إلى إبراهيم الخليل -عليه السلام: يا إبراهيم أتدري لم اتخذتك خليلاً؟ لأني رأيت العطاء أحب إليك من الأخذ.

هذا الذي ذكرناه في الرزق، والعطاء، الذي هو السخاء، وبذل المنافع، نظيره في الصبر والغضب، الذي هو الشجاعة ودفع المضار.

فإن الناس ثلاثة أقسام: قسم يغضبون لنفوسهم ولربهم، وقسم لا يغضبون لنفوسهم ولا لربهم، والثالث -وهو الوسط- أن يغضب لربه لا لنفسه كما في الصحيحين عن عائشة -رضي الله عنها-، قالت: "ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده: خادماً له، ولا امرأة، ولا دابة، ولا شيئاً قط، إلا أن يجاهد في سبيل الله، ولا نيل منه شيء فانتقم لنفسه قط، إلا أن تنتهك حرمة الله، فإذا انتهكت حرمة الله، لم يقم لغضبه شيئاً حتى ينتقم لله".

فأما من يغضب لنفسه لا لربه، أو يأخذ لنفسه ولا يعطي غيره، فهذا القسم الرابع، شر الخلق، لا يصلح بهم دين ولا دنيا، كما أن الصالحين أرباب السياسة الكاملة، هم الذين قاموا بالواجبات وتركوا المحرمات، وهم الذين يعطون ما يصلح الدين بعطائه، ولا يأخذون إلا ما أبيع لهم، ويغضبون لربهم إذا انتهكت محارمه، ويعفون عن حظوظهم، وهذه أخلاق رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في بذله ودفعه وهي أكمل الأمور، وكلما كان إليها أقرب، كان أفضل، فليجتهد المسلم في التقرب إليها بجهد، ويستغفر الله بعد ذلك من قصوره أو تقصيره بعد أن يعرف كمال ما بعث الله تعالى به محمداً -صلى الله عليه وسلم- من الدين، فهذا في قول الله - سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 58] والله أعلم.

- أما الفريق الثالث، فهو الوسط، ما سماه الأمة الوسط، وهم أهل دين محمد -صلى الله عليه وسلم-، وأيضاً خلفاؤه على عامة الناس، وخاصتهم يوم القيامة، وهو إنفاق المال، والمنافع للناس، وإن كان رؤساء بحسب الحاجة، بمعنى يعطي السلطان والولاة ينفقون الأموال على حسب الحاجة، يعطون الرؤساء وأصحاب المصالح، وأصحاب الولايات، كل حسب الحاجة، أي بحسب ما يصلح الأحوال، وما يقوم به الدين والدنيا، والدنيا أيضاً التي يحتاج إليها الدين، وأيضاً عفته في نفسه، يعني الوالي والسلطان وصاحب الولاية، سواء كانت ولاية صغرى أو كبرى، هو من أميز ما يميزه في الصلاح، أن يكون عفيفاً، وخاصة العفة المالية، فلا يأخذ

ما لا يستحقه، فيكون يجمع بين التقوى والإحسان، في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: 128]، تتحقق لهم معية الله -عز وجل-، اتقوا في أنفسهم من حيث أنهم عفوًا، ولا يأخذون إلا حقهم، وأحسنوا بذلوا للناس ما يمكن بذله في وجوهه.

← قال: ولا تتم السياسة الدينية إلا بهذا،

- بمعنى بالإعطاء في وجهه، وعن صلاح الوالي بنفسه كذلك أيضًا، ولا يصلح الدين والدنيا إلا بهذه الطريقة، يعني صلاحًا تامًا وكاملًا.

← قال: وهذا هو الذي يطعم الناس ما يحتاجون إلى إطعامه بعض النسخ،

- وهنا إلى طعامه، إلى إطعامه أظهر؛ لأنه الفعل متعدٍ، الذي يطعم الناس ما يحتاجون إلى إطعامه. ولا يأكل هو إلا الحلال الطيب، لأنه عفيفٌ، هو يأخذ له طبعًا لاشك أنه يأخذ من بيت المال، كما أن الصحابة قدروا لأبي بكر حينما تولى، أعطوه قسمه من بيت المال، فهذا حلالٌ، لا إشكال فيه، فلا يأكل هو إلا الحلال الطيب.
- ثم هذا يكفيه من الإنفاق أقل ما يحتاج إليه الأولون، لأنه عفيفٌ، وفيه من الورع، وفيه من الزهد، بحيث أنه لا يأخذ إلا حاجته الحقيقية، ولهذا قال: يكفيه من الإنفاق يعني على نفسه، أقل مما يحتاجون الأولون، سواء كان الوهاب النهاب، أو الذي معه الآخرون، الذي عليهم عفةٌ، لكن عليهم جبنٌ وبخلٌ.

← فإن الذي يأخذ لنفسه،

- وهذا تحذيرٌ من الشيخ، فإن الذي يأخذ لنفسه، تطمع فيه النفوس، يعني غير العفيف تطمع فيه النفوس، وهذا صحيحٌ، حينما يكون المتولي على الولايات والإدارات يأخذ، فإن الناس تطمع فيه، وحينما يكون عفيفًا وورعًا، الناس لا تطمع فيه، الشيخ يقول: فإن الذي يأخذ لنفسه، تطمع فيه النفوس، ما لا تطمع في العفيف، ويصلح به الناس في دينهم ما لا يصلحون بالثاني، طبعًا الذي هو العفيف، يصلح الناس حينما يكون الوالي عفيفًا، ولكنه حسن السياسة، يبذل ويعطي، هذا يصلح به الأحوال، ويصلح به الناس، ما لا يصلحون بالذي يأخذ ويعطي.
- قال: فإن العفة مع القدرة تقوي حرمة الدين، هو قادرٌ، ويستطيع أن يأخذ؛ لأنه والٍ، الصلاحيات عنده، والأمور تحت سيطرته، فإذا كان عفيفًا مع القدرة يقوى الدين بالفعل، ويحترمه الناس، بل يهابونه، ولا يستطيعون أن يقدمون على ما يقدمون عليه لو كان الوالي غيره.

← فالشيخ يقول: فإن العفة مع القدرة تقوي حرمة الدين،

- يبقى أهل الدين، ويبقى الدين قويًا؛ لأن الولاية من هذا النوع. وفي الصحيحين عن أبي سفيان بن حرب: "أن هرقل ملك الروم، قال له يعني سأله عن النبي -صلى الله عليه وسلم: بماذا يأمركم؟ يعني النبي -صلى الله عليه وسلم-، قال: يأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف والصلة"، الشاهد: العفاف، بل أظن الشاهد الثلاثة كلها، الصدق، والعفاف، والصلة.

- الصلة طبعاً العطاء، سواءً كانت صلة رحم، لأن الصلة يعبر عنها بإعطاء المال، لأنها تعطيه صلةً، حتى ولو أعطيت أجنبياً، يعد في الاصطلاح صلةً، فالصدق والعفاف والصلة تصلح كلها شاهد لما أراده الشيخ.
- وفي الأثر: "أن الله أوحى إلى إبراهيم الخليل -عليه السلام: يا إبراهيم أتدري لم اتخذتك خليلاً؟ لأنني رأيت العطاء أحب إليك من الأخذ.
- الشيخ ابن عثيمين له وقفة عند هذا الأثر، يقول: الظاهر أنه ليس بصحيح إلى آخره، لكن بالرجوع إلى المصادر، تناقله السلف عن يوسف بن الأسباط، أخرجه أبو نعيم في الحلية، وأيضاً عن وهب بن منبه، أخرجه ابن عساكر، وذكره السيوطي في الدر المنثور، فهو مأثور على كل حال، وهذا لا يتعارض طبعاً أن يكون فعلاً كما قال الشيخ، أن حلة إبراهيم ليس من هذا وحدها، وإنما من أنه ضحى بابنه، وأنه استجاب أمر الله -عز وجل-، ومعلوم مقام إبراهيم في الحنيفية والخلة، لكن على كل حال لا يبدو أن ثمة تعارض بين هذا وهذا.

ثم قال: هذا الذي ذكرناه في الرزق،

- يعني في دخول بيت المال، الرزق هو الذي يعطى من بيت المال، وما يعطيه السلطان لمن يعطى.
- والعطاء، الذي هو السخاء، وبذل المنافع، نظيره يعني يقابل العطاء حينما يشح، أو حينما لا ترى مناسبة للعطاء، مقابله الصبر والغضب، الذي هو الشجاعة ودفع المضار، بمعنى: ينبغي كما يجب على الإنسان بالعطاء والبذل أن يتصف بالصبر.

ولهذا قال: فإن الناس في الغضب يعني ثلاثة أقسام: قسم يغضبون لنفوسهم ولربهم، وقسم لا يغضبون لنفوسهم ولا لربهم، والثالث -وهو الوسط- الذي يغضب لربه لا لنفسه،

- ولا شك أن هذا التقسيم أيضاً قسمة عقلية، يعني يغضب لنفسه ولربه، وقسم لا يغضب لنفسه ولا لربه، والوسط يغضب لربه ولا يغضب لنفسه، كما كان خلق نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم-، ولهذا تقول عائشة -رضي الله عنها: "ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده: خادماً له، ولا امرأة، ولا دابة، ولا شيئاً قط، إلا أن يجاهد في سبيل الله، ولا نيل منه شيء فانتقم لنفسه قط، إلا أن تنتهك حرمة الله، فإذا انتهكت حرمة الله، لم يقم لغضبه شيئاً حتى ينتقم لله".

قال: فأما من يغضب لنفسه لا لربه -نسأل الله السلامة-، أو يأخذ لنفسه ولا يعطي غيره، فهذا هو شر الخلق،

- يعني يريد دنيا لنفسه، لا يصلح بهم دين ولا دنيا، وهذا صحيح، الذي فقط يدور كما يقال يدور حول نفسه، ولا يغضب إلا لنفسه، ولا يعطي إلا نفسه، هذا لا يصلح به لا دين ولا دنيا.

كما أن الصالحين أرباب السياسة الكاملة، هم الذين قاموا بالواجبات وتركوا المحرمات، وهم الذين يعطون ما يصلح الدين بعطائه،

- بمعنى لأنهم أول أهل العفة، وأيضًا حسن سياسة، فهم يعطون ما يصلح الدين بعطائه، ولا يأخذون إلا ما أئبى لهم، ويغضبون لربهم إذا انتهكت محارمه، ويعفون عن حظوظهم، بمعنى أنهم يعفون، ولا يأخذون أو يزهدون في ما يتعلق بحقوقهم، أو بما يخص حقوقهم أو حظوظهم.

قال: وهذا أخلاق رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في بذله ودفعه. قال: وهي أكمل الأمور، وكلما كان إليها أقرب، كان أفضل.

- لاشك أن البشر لن يبلغوا مبلغ النبي -صلى الله عليه وسلم- في كماله -عليه الصلاة والسلام-، ولكن كلما قرب منه كان أفضل، فليجتهد المسلم في التقرب إليها بجهد، ويستغفر الله بعد ذلك من قصوره أو تقصيره بعد أن يعرف كمال ما بعث الله تعالى به محمدًا -صلى الله عليه وسلم- بمعنى مادام أن المسلم عرف الجادة، وعرف الممنوع، وعرف المشروع، وعرف ما كان من نفسه، وما كان لربه، وما كان أيضًا من حله، ومن غير حله، مادام أنه عرف، فليجتهد وليتحرر، وليبذل وسعه في أن يقترب من سيرة النبي -صلى الله عليه وسلم-.
- الشيخ محمد بن عثيمين -رحمه الله- وقف عند قوله: من قصوره أو تقصيره، وفرق بين القصور والتقصير، وقال: إن القصور لا اختيار للعبد فيه، والتقصير يكون باختياره، فالقصور طبيعة، يعني خلق هكذا قاصر، خلق الإنسان قاصرًا، والتقصير من كسبه، فهو يقصر في طلب الحق، مع تمكنه من طلبه، ويقصر في تنفيذه ما قدر على تنفيذه.

قال -رحمه الله تعالى في فصل الأموال: قال: وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: 58]، فإن الحكم بين الناس يكون في الحدود والحقوق، وهما قسمان:

فالقسم الأول: الحدود والحقوق التي ليست لقوم معينين، بل منفعتها لمطلق المسلمين أو نوع منهم، وكلهم محتاج إليها، وتسمى حدود الله، وحقوق الله مثل: حد قطاع الطريق، والسراق، والزنا ونحوهم، ومثل: الحكم في الأموال السلطانية، والوقوف والوصايا التي ليست لمعين، فهذه من أهم أمور الولايات، ولهذا قال علي بن أبي طالب -رضي الله عنه: "لا بد للناس من إمارة برّة كانت أو فاجرة، فقل: يا أمير المؤمنين هذه البرة قد عرفناها، فما بال الفاجرة؟ فقال -رضي الله عنه: تقام بها الحدود، وتأمين بها السبل، ويجاهد بها العدو، ويقسم بها الفيء".

وهذا القسم يجب على الولاة البحث عنه، وإقامته من غير دعوى أحد به، وكذلك تقام الشهادة فيه، من غير دعوى أحد به، وإن كان الفقهاء قد اختلفوا في قطع يد السارق، هل يفتقر إلى مطالبة المسروق بماله؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره، لكنهم متفقون على أنه لا يحتاج إلى مطالبة المسروق، وقد اشترط بعضهم المطالبة بالمال، لئلا يكون للسارق فيه شبهة.

- هذا القسم، لاحظ أنه في آخر الفقرة السابقة قال: فهذا في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 58] يعني هذا القسم السابق من أول ما بدأنا من الكلام عليه والآيات، كله كلام عن هذا الجزء من الآية، عن جزء، لأن الشيخ يتكلم عنها كاملة ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: 58].

- فالجزء الأول: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ ، هو ما سبق من أول ما بدأنا في هذه الجلسات المباركة.
- الآن قال: وأما قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ ﴾ إذن هذا هو الجزء الثاني، وهو يتعلق بالحقوق والحدود، كما قال الشيخ. يعني طول نفس الشيخ -رحمه الله- وعجيب استحضاره لكل ما قال، واستصحابه للتسلسل الغريب والتسلسل إن صح التعبير العلمي والمنطقي في تأليف الشيخ، واستحضاره لكل ما قال.
- فقال: وأما قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ ، فإن الحكم بين الناس يكون في الحدود والحقوق، وهما قسمان.
- قال: فالقسم الأول: الحدود والحقوق التي ليست لقوم معينين.
- القسم الثاني سوف يأتي بعد مائة وعشر صفحات، سيتكلم طبعاً عن الحكم في الحدود والحقوق، وعن عقوبة المحاربين، وحد السرقة، وحد الزنا، وعن حد شرب الخمر، والقذف، ويتكلم عن التعزير، وعن جهاد الكفار، ثم ينتقل إلى حقوق المعينين، هنا حقوق غير المعينين، الحدود والحقوق التي ليست لقوم معينين، القسم الثاني للمعينين، وسوف يأتي بعدها يتكلم عن جميع حد السرقة والزنا وشرب الخمر إلى آخر.

← فقال: فالقسم الأول: الحدود والحقوق التي ليست لقوم معينين، بل منفعتها لمطلق المسلمين،

- يعني لعموم المسلمين، أو نوع منهم، قد يكون للتجار، قد يكون للحكام، قد تكون للزراع، للفلاحين، لطبقة أو مجتمع معين.
- وكلهم محتاج إليها، لأنها قد يكون منها ما يسمى بالمصطلح العام المعاصر، الحق العام، الحق العام هو حق المجتمع، بل حق الخاص هو لشخصه، بينما الحق العام هو حق المجتمع، والذي فعلاً السلطان والوالي والحاكم هو المسئول عن حمايته، وعن رعايته.

وكلهم محتاج إليها، وتسمى حدود الله، وحقوق الله مثل: حد قطاع الطريق، والسراق، والزناة ونحوهم، ومثل: الحكم في الأموال السلطانية،

- الأمور السلطانية كما قلنا مثل موارد بيت المال، والوقوف يعني الأوقاف، والوصايا التي ليست لمعين، يعني أوقاف البر والوصايا، فهذه من أهم أمور الولايات، التي سبق من الولايات التي هي المناصب، وهنا الولايات التي هي الأموال التي فيها حدود وحقوق.

ولهذا قال علي بن أبي طالب -رضي الله عنه: لابد للناس من إمارة، برّة كانت أو فاجرة، فقيل: يا أمير المؤمنين هذه البرة قد عرفناها، أن تكون الإمامة برّة صالحة يعني، فما بال الفاجرة؟

- يعني كيف تكون ولاية وفاجرة؟ قال: نعم، لابد ولو كانت فاجرة، لماذا؟ قال -رضي الله عنه: تقام بها الحدود، وتأمين بها السبل، ويجاهد بها العدو، ويقسم بها الفيء، بمعنى هي التي تقوم بسياسة الناس، لودّعت الولاية لكان الناس في هرج وكنوا في فوضى، وكما هو ملاحظ الآن نسأل الله السلامة في بعض جيراننا الذين فعلاً راحت ولايتهم وذابت، وتفرقوا تحت كل سماء وفوق كل أرض.

- ولو كانت فاجرةً، يقول البرة معروفةً، أما الفاجرة، قال: تقام بها الحدود، بمعنى يحفظ حقوق الناس المحاكم قائمة، والكل يأخذ حقه، والكل في بيته آمنٌ، وفي أسواقهم، وفي مدارسهم، وفي أسفارهم وتنقلاتهم آمنون، هذه الحدود، وتأمين السبل، ويجاهد بها، ويقسم بها الفيء، بمعنى الآن الفيء هذا كان في القديم، الآن وظائف الدولة أكبر، وظائف الدولة الوظائف المدنية، والعسكرية، والقطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع الخيري، كل هذه الآن من وظائف الدولة، والشئون الصحية، والشئون التعليمية، والشئون الاجتماعية، هذه كلها لا تقوم إلا بولاية.
- قال: وهذا القسم، هذا طبعًا هذا الخبر عن هذه موقوف، لكن وجد أيضًا مرفوعًا، وهو جميل الحقيقة، ومرفوع عند الطبراني، عن زر بن حبيش، احتمال الوقت قد يعالجنا قبل أن ننهي الكلام عن هذه الفقرة، لكن نحاول نهيمها، حديث مرفوع أيضًا روي، وأحب أن تسمعه جميل قريب من لفظ عليّ.
- عن زر بن حبيش، قال: لما أنكر الناس سيرة الوليد بن عقبة، فزعوا إلى ابن مسعود -رضي الله عنه-، فقال لهم: اصبروا، فإن جور إمام خمسين عامًا، خير من هرج شهرًا، وذلك أني سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: **«لا بد للناس من إمارة برة أو فاجرة»** ، فأما البرة فتعدل في القسم، ويقسم بينكم فيأكل السوية، وأما الفاجرة فيؤتلى فيها المؤمن، والأمانة الفاجرة خير من الهرج، قيل يا رسول الله، وما الهرج؟ قال: **«القتل والكذب»**، ولكن في المجمع قال: فيه سنده وهب الله لم أعرفه.
- مهما كان على كل حال، لاشك أن معناه صحيح، وفيه شواهد صحيحة ما تدل عليه، لو الهرج جاء طبعًا لاشك في حديث معقل بن يسار المزني حينما قال: **«العبادة في الهرج كهجرة معي أو هجرة إلي»** ، أو كما قال -صلى الله عليه وسلم-، فالهرج فسرنا هنا بأنه القتل والكذب.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



الدرس الثامن

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

بعض الأسئلة من الطلاب.

هل الموظف الكبير الذي يجلب موارد للدولة هل هذه الموارد تكون من خارج الدولة ويجلبها؟ أم أنه من الممكن أن يستخرجها من الرعية؟ كفرض عقوبة مالية، وتكون داخلية في موارد للدولة؟.

- المعروف أن كل الدولة أولاً مواردها قد تكون من الموارد الطبيعية كالزراعة والصناعة والبتروول إلى آخره، أو تكون من خلال أيضاً موارد تؤخذ قد تكون رسوماً وضرائب على بعض الدول، لكن هذا كله لا يكون إلا من خلال النظام، يعني يُقره من طريق البرلمان، تُقره الحكومة، مجلس الوزراء، تقره القوانين والأنظمة، كيفية تنظيم الموارد والمصارف كذلك أيضاً، فمن هنا لا تكلف أفراد ولا الجهات الشخصية، لكن مهما كان أي مسئول على جهة مالية، أولاً عليه أن يتقي الله -عزَّ وجلَّ-، وأن يؤدي مسئوليته على وجهها، ولا يجوز له أبداً أن يأخذ مقابل عمله غير ما يستحقه بموجب القانون، أو بموجب النظام، أما أن يأخذ رشوةً أو يأخذ هديةً، أو يحابي هذا، أو يسقط عن هذا، ويأخذ من هذا، هذا كله مرمعنا أنه لا يجوز بحالٍ من الأحوال.

يسأل عن الخروج عن الحكام، هل هو مقتصر على السلاح؟ أم ينطوي تحته الخروج بالكلمة والتنظير والقلم؟ أم هذا كله ممنوع؟ وأيضاً يستفسر عن الخروج على ولي الأمر الذي أحياناً يعين الكافر في غزو بلاد إسلامية، هل يعتبر من الكافرين؟ أو هل يُخرج عليه؟.

- أولاً: معلوم أنَّ منهج أهل السنة والجماعة واضحٌ وحاسمٌ، وأنه لا يجوز الخروج على الإمام، ولو كان فاجراً، ولو كان غير عادلٍ، ولو كان ظالماً؛ لأن ما في الخروج أشد ضرراً مما لا شك.
- ثانياً: أن الخروج ذكروا أنه يكون بالسلاح، ويكون أيضاً باللسان، ويكون بالقلم، فأى تصرفٍ أو سلوكٍ لفظيٍّ أو ماديٍّ فيه تحريضٌ على الخروج، فأهل السنة يعدونه خروجاً.
- النصيحة والنقد هذا مباحٌ ومفتوحٌ، طبعاً بأساليبه وبضوابطه، لكن لابد من النصيحة، ولابد من النقد، ولابد من المطالبة بالحقوق، كل هذه لا تعد خروجاً.
- لكن الخروج هو الذي يؤدي إلى التحريض على الافتيات على الإمام، أو المؤدي إلى إسقاط الإمام، أو التجاوز عليه، أو تعديه، هذا الخروج، أما مجرد النقد، أو مجرد المطالبة بالحقوق، هذا مفتوحٌ، لكن أيضاً ينبغي ألا يترتب عليه شيءٌ أكبر منه، وينبغي أن يؤدي، ويكون مفيداً، ويكون نصحاً لله ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم، هذا هو الذي ينبغي، حتى ولو كان ظالماً، بل حتى بعضهم قال: ولو كان كافراً، حتى لو كان المتولي كافراً، إذا كان الخروج عليه يؤدي إلى مفسدةٍ أعظم، وإنما يصرف الإنسان يده، حتى يُستراح من فاجرٍ كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم-.

- أيضًا لا أحب أن يشتغل طالب العلم بالمسارعة إلى التكفير، وبمجرد أن يرى تصرفات من الإمام أو من الولاة، قد تكون مخالفة لا شك للشرع أو كذا، وأنه لا يظهر منه إلا التكفير، لا.
- التكفير ينبغي أن يكون موكولًا إلى العلماء الثقات الراسخين، وأستحسن أيضًا أن يكون للهيئات العلمية في البلد، هي التي تحكم بالكفر، ليس فقط على الولاة، حتى على الأشخاص، لا يُحكم على متهم بالكفر إلا من خلال القضاء، من خلال الحكام، من خلال العلماء الكبار، من خلال الهيئات العلمية، المجامع، إلى آخره، ولهذا لا ينبغي أن يشتغل طالب العلم بهل هذا كافرًا أو ليس بكافرٍ؟، إلا من باب طلب العلم، حينما يكون في حلقة أو يدرسون، هذا مكفر أو غير مكفر؟، هذا ليس تكفير عيان، هذا تكفير أفعال، هذا الأمر فيه واسع، حينما يبحث أهل العلم هل يعتبر هذا الفعل مكفرًا أو غير مكفرٍ إلى آخره، لكن تكفير الأعيان لا ينبغي أن يشتغل به أهل الفضل والصلاح والعلم، ولا يُسارعون فيه كذلك، وإنما هو موكول إلى الجهات الدينية الرسمية التي يوكل إليها إعطاء الأحكام الشرعية.

◀ تتكلم عن النسخة عندهم في ما يتعلق بلفظة: "وعلى جباة الأموال كأهل الديون" قالت: إن هناك

- نسخة في مصدرها المكتبة الأزهرية على الشبكة العنكبوتية، كتبت كأهل الديوان، وليس كأهل الديون؟. الصحيح كأهل الديوان، وليس أهل الديون، ذكرناها حينما قرأناها.

◀ لدي مسألة خاصة بالتصوير، تصوير الأطفال الأبناء، وخاصة البنات، وعمل لهم حسابات مثلًا في

- الإستجرام، وجعلها بما يسمى موديلات للتصوير، استخدامهم لتسويق السلع بمقابل مادي، أو توفير بعض السلع لهم مجانًا مقابل عملهم، وأغلب هذه الصور تظهر فيها بنات بطريقة غير لائقة إما من ناحية اللبس أو الحركات، يكون عمرها فوق العشر سنوات أحيانًا؟.

- الحقيقة فعلاً هذا أنا أرى أنه إلى حد ما على حسب التصوير، وعلى حسب ما ذكر السائل، فلاحظت أن هذا الموضوع يتضمن عدة أمور: يتضمن سلوكيات تصل إلى التحريم، مثل الأغاني، مثل الرقص أحيانًا، والتمايل الذي فعلاً فيه تكسر، أحيانًا قد يربى عليه الأولاد والبنات، هذا أيضًا لا ينبغي أيضًا أن يفشوا، أيضًا التبرج كذلك أيضًا، أيضًا التخضب في اللباس، هذه كلها سلوكيات لا يجوز أن يُتساهل فيها، ولا يجوز للوالدين أن يسمحوا بأن ينشأ أبنائهم على ذلك، ولو كانوا صغارًا، قد يقول: ما بلغوا، في العاشرة، مع أنه في ما بلغني، أخبروني أن أحيانًا بعض البنات قد تكون في العاشرة أو الحادية عشرة، لكن أعطاه الله بسطة في الجسم، بحيث أنها تبدو فيها جاذبية أكثر من من هو في سنها، كل هذا لا يجوز للأباء والأمهات أن يسمحوا أو أن يربوا أبناءهم وبناتهم على مثل هذا، وبعضهم قد يكون فعلاً تبرجًا، وبعضها قد يكون تخنيثًا، وبعضها قد يكون سلوكيات محرمة أصلاً، هذه كلها إذا كانت تتضمن مثل هذا فإنه لا يجوز.

- أيضًا التصوير -كما هو معلوم- فيه ما فيه على ما ذكر علمائنا، أيضًا ممنوع استغلال الأطفال، وإن كان أولادكم، استغلالهم بهذا الشكل، وأن يتربوا على هذا النوع من الاستغلال، أو على هذا النوع من المادية البحتة، الذي نعانیه من الحضارة المعاصرة أنها مادية بحتة، ومثل هذا نرسخ هذه المادية في مجتمعاتنا المسلمة، وهذا مما لا ينبغي أبدًا البتة، إنما ينبغي أن نربهم على نعم لا أقول نضيع المال، ولا نحرص على المال، جمع المال مطلوب، والحرص على المال وحفظه، وحسن استغلاله، وحسن تصريفه، هذا كله مطلوب، لكن لا نبتعد عن تعليمات ديننا، وعن تربيتنا التربوية الإسلامية، التربية التي تجمع بين الدنيا والآخرة.

- أيضًا -كما قلتُ- يتغلب فيها الكسب، جانب الكسب، والكسب المادي البحت، نحسب أن بعض هذه تصل إلى التحريم ولا شك، وبعضها لا، قد يصل إلى الجانب التربوي والسلوكي، ينشأ أولادنا وبناتنا على أشياء إذا كبروا لا نحب أن ينشئوا عليها، ولهذا أنا أشكر السائل على سؤاله، وعلى بسطه، وأيضًا أوصي كلاً من الآباء والأمهات أن يتقوا الله -عزَّ وجلَّ- في أولادهم وبناتهم، وأن لا يكون الجانب المادي نصب أعينهم، وأنا علمتُ أنه كما قال الأخ المتابعون بمئات الآلاف، وأحياناً قد تصل إلى الملايين، في الحالة ينبغي عليهم أن يتقوا الله -عزَّ وجلَّ- في أمتهم، وفي دينهم، وفي مجتمعهم، وفي أولادهم، وبناتهم، والله أعلم.

{بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في كتابه "السياسة الشرعية": وهذا القسم يجب على الولاة البحث عنه، وإقامته من غير دعوى أحد به، وكذلك تقام الشهادة فيه، من غير دعوى أحد به، وإن كان الفقهاء قد اختلفوا في قطع يد السارق: هل يفتقر إلى مطالبة المسروق بماله؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره، لكنهم متفقون على أنه لا يحتاج إلى مطالبة المسروق بالحد، بل اشترط بعضهم المطالبة بالمال؛ لئلا يكون للسارق فيه شبهة}.

- هذا استكمالٌ لجزء ما قرأناه في الجلسة الماضية، والذي يبدأ بجانب الأموال؛ لأن القسم الأول كان على الولايات، وهذا الكلام عن الأموال، وبدأه في الباب الأول في الحدود والحقوق، وسوف يذكر فيها الحكم بين الناس في الحدود والحقوق، وأيضًا عقوبة المحاربين، وأيضًا واجب المسلمين إذا طلب السلطان المحاربين وقطاع الطريق، أيضًا حق السرقة، حد الزنا، وحد شرب الخمر والقذف، وأيضًا التعزير... هذه كلها داخله في هذا القسم.
- قال فيه الشيخ: وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: 58]، لأن الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء: 58]، فقالوا: وأما لأنه شرح الجزء الأول، وهو الآن يشرح ويعلق على الجزء الثاني، فقال: فالقسم الأول: الحدود والحقوق، التي ليست لقوم معينين، وهذا ذكرناه في الجلسة الماضية.
- والقسم الثاني قلنا إنه سيأتي -نحن الآن في صفحة مائة وسبعة وثمانين-، وسيأتي القسم الثاني في صفحة ثلاثمائة وسبعة وتسعين.
- القسم الأول هو لقوم معينين، وفي غير المعينين سيأتي من بعد -إن شاء الله-، وهو يتكلم هنا عن التي ليست لقوم معينين، بل منفعتهما لكل المسلمين، الأموال السلطانية إلى آخره.
- كنا وقفنا عند الأثر الذي عن عليٍّ -رضي الله عنه-، ووعدت أن أتكلم عن هذا الأثر، لأن الأثر قاله عليٌّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-: "لا بد للناس من إمارة برّة كانت أو فاجرة، فقليل: يا أمير المؤمنين، هذه البرة قد عرفناها، فما بال الفاجرة؟ فقال: تقام بها الحدود، وتأمين بها السبل، ويجاهد بها العدو، ويقسم بها الفيء"، وقلنا إن هذا الأثر عن عليٍّ -رضي الله عنه-، لكنه جاء مرفوعاً عن الطبراني، وعن زر بن حبيش، وأيضاً فيه أنهم لما أنكر الناس سيرة الوليد بن عقبة، فزعموا إلى ابن مسعود، وأظن قلناه في الجلسة الماضية، فقال: اصبروا فإن جور إمام خمسين عاماً، خيرٌ من هرج شهر، ذلك أني سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم-

يقول: «لابد للناس من إمارة» فهو مرفوعٌ، طبعاً الذي يرويه شيخ الإسلام موقوفاً على عليٍّ -رضي الله عنه-، وهنا مرفوعٌ عند الطبراني، إني سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: «لابد للناس من إمارة برة أو فاجرة، فأما البرة فتعدل في القسَم، ويقسم بينكم فيئكم بالسوية، وأما الفاجرة فيئتلى فيها المؤمن، والإمارة الفاجرة خيرٌ من الهرج» ، قيل يا رسول الله: وما الهرج؟ قال: «القتل والكذب» ، فهذا أيضاً جاء مرفوعاً.

أما قوله: وهذا القسم يجب على الولاة البحث عنه،

• هذا القسم -كما قلنا- لأنه قسمٌ يتعلق بقومٍ غير معينين، ومنفعتهما لمطلق المسلمين، فهذا قال يجب على الولاة البحث عنه، وإقامته من غير دعوى أحدٍ به، لأن حقوق الناس هي التي لا تُسمع إلا بدعوى، أما هذه فاحتساباً تُقام.

وكذلك تقام الشهادة فيها، من غير دعوى أحدٍ بها،

• ولهذا قال: وإن كان الفقهاء قد اختلفوا في قطع يد السارق، طبعاً السارق هنا حقٌ خاصٌ لما سُرق منه، هل يفتقر إلى مطالبة المسروق بماله؟ على قولين إلى آخره، لكنهم متفقون على أنه لا يحتاج إلى مطالبة المسروق بالحد، بل اشترط بعضهم المطالبة بالمال؛ لئلا يكون للسارق فيه شبهةٌ، وإن كان هذا الشرط جميلاً، لأنه لاشك أن الشارع لا يتشوف إلى قطع أيدي الناس، ولا إلى ضرب أبشارهم، ولكن فعلاً احتمال وجود شبهةٍ إلى آخره، ينتظر الحاكم حتى فعلاً يتبين له الحكم بمعنى وقوع هذا الواقع أنه فعلاً قد ثبت وقوعه فيه، فمن هنا اشترط بعضهم المطالبة بالمال لئلا يكون للسارق فيه شبهةٌ.

{ قال -رحمه الله تعالى: وهذا القسم يجب إقامته على الشريف والوضيع والقوي والضعيف، ولا يحل تعطيله لا بشفاعَةٍ ولا بهديةٍ ولا بغيرها، ولا تحل الشفاعة فيه، ومن عطله لذلك، وهو قادرٌ على إقامته، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ولا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً، وهو ممن اشترى بآيات الله ثمناً قليلاً.

وروى أبو داود في سننه عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من حالت شفاعته دون حدٍّ من حدود الله، فقد ضاد الله في أمره، ومن خاصم في باطلٍ وهو يعلم، لم يزل في سخط الله حتى ينزع، ومن قال في مسلمٍ ما ليس فيه، حُبِسَ في ردغة الخبال، حتى يخرج مما قال» ، قيل يا رسول الله: وما ردغة الخبال؟ «قال عصارة أهل النار» فذكر النبي صلى الله عليه وسلم الحكام والشهداء والخصماء وهؤلاء أركان الحكم.

وفي الصحيحين عن عائشة -رضي الله عنها: «أن قريشاً أهمهم شأن المخزومية التي سرقت، فقالوا: من يكلم فيها رسول الله؟ فقالوا: ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد، فكلمه أسامة -رضي الله عنه-، فقال -صلى الله عليه وسلم-: يا أسامة: «أتشفع في حدٍّ من حدود الله؟ إنما هلك بنو إسرائيل أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذي نفس محمد بيده، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت، لقطعت يدها».

ففي هذه القصة عبرة، فإن أشرف بيت كان في قريش بطنان: بنو مخزوم، وبنو عبد مناف، فلما وجب على هذه القطع بسرقتها، التي هي جحود العارية، على قول بعض العلماء، أو سرقة أخرى -غير هذه- على قول آخر، وكانت من أكبر القبائل، وأشرف البيوت، وشفع فيها حب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أسامة، غضب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فأنكر عليه دخوله فيما حرمه الله، وهو الشفاعة في الحدود، ثم ضرب المثل بسيدة نساء العالمين -وقد برأها الله من ذلك- فقال: «لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها».

وقد روى أن المرأة التي قطعت يدها تاب، وكانت تدخل بعد ذلك على النبي -صلى الله عليه وسلم- فيقضي حاجتها، فقد روى: «أن السارق إذا تاب، سبقته يده إلى الجنة، وإن لم يتب سبقته يده إلى النار».

- لاشك أن هذا أمرٌ شديد، بل هذا هو الذي يجب، يجب أن يكون سائداً في المسلمين وفي حكامهم، وهو حفظ حقوق الله، وحفظ حدوده، وأن يستوي الناس في ذلك، الشريف والوضيع، والقوي والضعيف، فكل من ارتكب حداً، أو لزمه حقٌ، فلا بد أن يوفيه، ويستوي في ذلك كل الناس، ولذلك قال: من عطل حدود الله، وهو قادرٌ على إقامتها، فعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين، ولا شك أن هذا شيءٌ خطيرٌ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً، الصرف هو العذاب، والعدل أي الفدية، لا يصرف عنه العذاب، ولا يقبل منه ما يفتدي به، أيضاً ممن اشترى بآيات الله ثمناً قليلاً، بمعنى أنه حدود الله وأحكامه عطلها، واشترى بها ثمناً قليلاً.
- ثم تكلم عن جانبين، جانب الشفاعة وجانب الحدود، وأورد الخبرين، خبر ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من حالت شفاعته دون حدٍّ من حدود الله، فقد ضاد الله في أمره، ومن خاصم في باطلٍ وهو يعلم، لم يزل في سخط الله حتى ينزع، ومن قال في مسلمٍ ما ليس فيه، حُبسَ في ردغة الخبال، حتى يخرج مما قال».
- ثلاثة أمورٍ عندنا هنا: الشفاعة التي تحول دون حدود الله، الثاني: من خاصم في باطلٍ، الثالث: من قال في مسلمٍ ما ليس فيه.
- قيل: يا رسول الله، وما ردغة الخبال؟ «قال عصارة أهل النار» فذكر النبي -صلى الله عليه وسلم- الحكام والشهداء والخصماء، ثم قال الشيخ: وهؤلاء أركان الحكم، عجيبٌ فقه الشيخ لهذا الحديث، لأنه ذكر ثلاثة -كما قلنا- الشفاعة في محل شفاعته، دون حدٍّ من حدود الله، ومن خاصم في باطلٍ، وهو يعلم، ومن قال في مسلمٍ ما ليس فيه، فذكر الحكام، والشهداء، والخصماء.
- الشهداء والخصماء ظاهر ذكرهم، لكن **الحكام أين يُستنبط من هذا الحديث؟** فلعل الإخوان المتابعون معنا يتأملون، أين يُستفاد ذكر الحكام من هذا الخبر؟ وقد استشكله الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- في تعليقه، قال -رحمه الله-: ذكر الحكام، ولعله أراد بذلك أن قبول الحاكم شفاعته الشافع تكون في الشفاعة، لكن فيها نظرٌ؛ لأن الحديث صريحٌ في الشفاعة، وبالفعل ما استشكله شيخنا الشيخ ابن عثيمين، فهو مشكلٌ، فلعل الإخوان يتأملون وينظرون، على أن -كما قلت- نسخةٌ فيها الحكماء، فذكر النبي -صلى الله عليه وسلم- الحكماء والشهداء والخصماء، هل أراد بالحكماء الحكام في النسخة الثانية؟ لكنه قال: وهؤلاء أركان الحكم،

- أما أركان الحكم من حيث أنه حكامٌ وشهداء وخصماء واضحٌ، لأن للحكم أركان، الحاكم والشاهد والمتداعيان، يعني الخصماء، لاشك أن هذا هو أركان الحكم، فلعل الإخوان يتأملون هذا الموضوع.
- ثم قال: وفي الصحيحين عن عائشة -رضي الله عنها- أورد قصة المخزومية، ومحاولة أسامة -رضي الله عنه- أن يشفع، فظهر من النبي -صلى الله عليه وسلم- الشدة في الإنكار على أسامة، فقال: «أتشفع في حدٍ من حدود الله؟ إنما هلك بنو إسرائيل أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذي نفس محمد بيده، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت، لقطعت يدها».
- ثم بسط التوضيح، وجه التغليظ، ووجه قوة النبي -صلى الله عليه وسلم- في إقامة الحد من جانبين ، كما قال: أن أشرف بيوت قريش، بنو هاشم، وبنو مخزوم، المخزومية من بني مخزوم، وبنو عبد مناف بيت النبي -صلى الله عليه وسلم-، فلو أن فاطمة -وحاشاها وبرأها الله عز وجل- فعلت لكان هذا الحكم، وكذلك المخزومية، وهي من أشرف البيوت، فالنبي -صلى الله عليه وسلم- قطع يدها، لكن هل قطعها لأنها سرقت؟ أو لأنها جحدت؟ لأنه طبعاً في بعض الأخبار أنها جحدت، كانت تجحد المتاع، ولهذا قال الشيخ: فلما وجب على هذه القطع بسرقتها، التي هي جحد العارية، على قول بعض العلماء، أو سرقة أخرى، يعني قصة أخرى غير الجحد على قول آخرين، لكن الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- علق تعليقاً أنا أرى أنه يحتاج إلى توقف؛ لأنه يقول الشيخ في تعليقه: فذهب أكثر أهل العلم إلى أن هذه المرأة كانت تسرق من قبل، فأمر النبي -صلى الله عليه وسلم- بقطع يدها، للسرقات السابقة، قال الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله: ولاشك أن هذا تحريفٌ ظاهرٌ؛ لأنه صرفٌ للفظ عن ظاهره، وإثبات معنى آخر لا يدل عليه ظاهره، قال: فهو نفي سببٍ معلوم، وإثبات سببٍ مجهول، لكن العبارة الآتية، قال: وهذا من التحريف، الذي يذهب إليه بعض العلماء، حين يعتقدون قولاً، فيحاولون صرف النظر إليه، وهذا غلطٌ كبيرٌ وقع فيه الناس، في أبواب الفقه، ووقعوا فيه في أبواب أخرى.
- أنا أرى أن هذه الكلمة من الشيخ شديدة، يعني أن فعلاً يعني أن يقال إن العلماء، أو بعض العلماء أنهم يحرفون من أجل ترجمة أقوالهم، هذا يحتاج إلى وقفة، العلماء نعم، لاشك أنهم يحاولون أن يؤولوا كما ذكر الشيخ في مقام سابق، يؤول ويجتهد، ليس لأنه يريد أن يصرف اللفظ، بقدر ما يريد أن يجمع بين الأحاديث، ويجمع على أن لا يكون هناك تعارضٌ في فهمه، يعني في فهم المجتهد، لأنه في فهمه أن الحد لا يكون إلا بالسرقة، وأيضاً هو ضبط السرقة لأنها أخذ مالٍ بخفيةٍ إلى آخره، بلغ نصائباً، هو فهم السرقة هكذا، فإذا جاءت أحاديث لا تساعد فهمه، يحاول من باب الجمع ومن باب درء التعارض الذي ظهر عنده، أو بدا له، ولا يسعى هذا تحريفاً، وإنما هو نعم لاشك أنه قد يخطئ في تأويله، قد يخطئ في ترجيحه، قد يخطئ في جمعه بين النصوص، قد يخطئ، لكن لأن التحريف كأنه تعمدٌ، التحريف هو تعمد الانحراف عن قصد، وهذا صعبٌ، أن يصف فيه طالب العلم بعض العلماء، الانحراف معناه أنه حرف عن قصد، أو انحراف عن قصد، وهذا ينبغي أن يبتعد فيه العلماء، نعم يخطئون، نحن لا ندعي لهم العصمة، ولا نبرئهم من الأخطاء، ولا نسكت أيضاً على أخطائهم، يُخطأ، ويُبين، ويوضح، لكنه يلتمس له العذر، بأن نقول: هذا تأويلٌ، هذا اجتهد، أو غاب عنه كذا، أو لم يطلع على النص الآخر، فينبغي أن يلاحظ هذا.

- ثم الشيخ ابن عثيمين أيضاً قال فيه بعد قليل، لأن الشيخ يرى، ويبدو هذا أيضاً كلام ابن تيمية، يرى أن الجحد، جحد العارية تُقطع به اليد كالسرقة، جحد العارية والسرقة كلها مما تُقطع به اليد، ولهذا قال الشيخ ابن عثيمين: وعلى هذا القول - أنه لا قطع على من استعار فجحد، وهذا رأي جمهور العلماء، ثم قال: ولكن مذهب الإمام أحمد - رحمه الله - أسعد بالدليل، حيث قال: وفي المفردات إذا جحد العارية وجب قطع يده، قال الشيخ ابن عثيمين هو الصحيح.
- ثم قال: هذا وإن لم يكن سرقة بالمعنى اللغوي، فهو سرقة بالمعنى الشرعي ، وهذا جيد، أعيد لكم لما قلناه قبل درسين في موضوع الربا، لو تذكرون في موضوع الربا، حينما الشيخ - رحمه الله - الشيخ ابن عثيمين أيضاً، ذكر الربا، من شفع لأخيه شفاعاً فأهدى له هديةً ، فقبلها فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الربا، والشيخ ابن عثيمين قال: لأن الربا في اللغة أعم منه في الشرع، فالربا هو الزيادة، والربا في الشرع، قال ربا النسيئة والفضل، وقلنا: لا، إن الربا في الشرع أيضاً كما قال في السرقة، الربا في الشرع غير الربا عند الفقهاء، نحن قلنا في الدروس الماضية لو تذكرون، الربا عند الفقهاء نعم، هو ما كان ربا فضلٍ وربا نسيئةٍ، لكن الشرع لا، الشرع عنده ما كان ربا فضلٍ وربا نسيئةٍ، وأيضاً استطالة المرء في عرض أخيه ربا، الربا سبعون باباً أدناها مثل أن ينكح الرجل أمه، كلها ربا في مصطلح الشارع.
- كذلك أيضاً الشيخ حينما ذكر السرقة، أيضاً أراد أن يجعل الجحد سرقةً في لغة الشارع ، وهذا الكلام جيد حقيقةً، الشيخ قال: هذا وإن لم يكن سرقةً بالمعنى اللغوي، فهو سرقةً بالمعنى الشرعي، وهذا الذي يكاد يتفق ما ذكرناه في مسألة الربا، فأحب أن يقف عند هذا أيضاً طلبه العلم.

◀ ثم قال: وقد رُوي أن المرأة التي قُطعت يدها تابت، وكانت تدخل بعد ذلك على النبي - صلى الله عليه وسلم - فيقضي حاجتها،

- أنا أوصي نفسي وأوصي طلبه العلم الحقيقة هو أنه إذا علمنا من مسلمٍ فضلاً عن عالمٍ، وعن صالحٍ، أنه انحرف، ثم تاب، ثم رجع، ينبغي أن نقبله قبولاً تاماً، وقبولاً كاملاً، وأن لا نزري به لغلطته السابقة، مادام أنه تاب عنها وعاد منها، فينبغي أن تُمحي في قلوبنا، تُمحي في تعاملنا، تُمحي في كل علاقتنا بأخيها هذا، فهذه التي قُطعت، كانت تدخل بعد ذلك تدخل على النبي - صلى الله عليه وسلم - فيقضي حاجتها.

{ قال الله تعالى: وروى مالك في الموطأ أن جماعةً أمسكوا لصاً ليرفعوه إلى عثمان - رضي الله عنه - فتلقاهم الزبير، فشفع فيه، فقالوا: إذا رفع إلى عثمان فاشفع فيه عنده، فقال - رضي الله تعالى عنه: إذا بلغت الحدود السلطان فلعن الله الشافع والمشفع، يعني الذي يقبل الشفاعة. وكان صفوان بن أمية نائماً على رداءٍ له في مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فجاء لصٌ فسرقه، فأخذه فأتي به النبي - صلى الله عليه وسلم -، فأمر بقطع يده، فقال: يا رسول الله أعلى ردائي تقطع يده؟ أنا أهبه له فقال: «فهل قبل أن تأتيني به؟ ثم قطع يده» رواه أهل السنن. يعني - صلى الله عليه وسلم - أنك لو عفوت عنه قبل أن تأتيني به لكان، فأما بعد أن رُفِعَ إليَّ فلا يجوز تعطيل الحد لا بعفو ولا بشفاعة ولا بجهةٍ ولا غير ذلك، ولهذا اتفق العلماء - فيما أعلم - على أن قاطع الطريق واللص ونحوهما، إذا رُفِعوا إلى ولي الأمر، ثم تابوا بعد ذلك، لم يسقط الحد عنهم، بل يجب إقامته وإن تابوا.

فإن كانوا صادقين في التوبة، كان الحد الكفارة لهم، وكان تمكينهم، وذلك من تمام التوبة، بمنزلة رد الحقوق إلى أهلها، والتمكين من استيفاء القصاص في حقوق الأدميين، وأصل هذا في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِّنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتًا﴾ [النساء: 85].

فإن الشفاعة إعانة الطالب حتى تصير معه شفعا، بعد أن كان وترًا، فإن أعانه على بر وتقوى، كانت شفاعة حسنة، وإن أعانه على إثم وعدوان، كانت شفاعة سيئة.

والبر ما أمرت به، والإثم ما نهيت عنه، وإن كانوا كاذبين، فإن الله لا يهدي كيد الخائنين.

وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: 33، 34]، فاستثنى التائبين قبل

القدرة عليهم فقط، فالتائب بعد القدرة عليه باقٍ فيمن وجب عليه الحد، للعموم والمفهوم والتعليل، هذا

إذا كان قد ثبت بالبينة، فأما إذا كان بإقرار، وجاء مقررًا بالذنب تائبًا فهذا فيه نزاعٌ مذكورٌ في غير هذا

الموضع.

وظاهر مذهب أحمد: أنه لا تجب إقامة الحد في مثل هذه الصورة، بل إن طلب إقامة الحد عليه أقيم، وإن ذهب لم يُقَمْ عليه حد، وعلى هذا حُملَ حديث ماعز بن مالك، لما قال: «فهل تركتموه»، وحديث الذي قال: «أصبحت حديدًا فأقمه» مع آثارٍ أخرى.

وفي سنن أبي داود والنسائي، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حدٍ فقد وجب».

وفي سنن النسائي وابن ماجه، عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «حدٌّ يُعمل به الأرض، خيرٌ لأهل الأرض من أن يمحطوا أربعين صباحًا» وهذا لأن المعاصي سببٌ لنقص الرزق والخوف من العدو، كما يدل عليه الكتاب والسنة، فإذا أقيمت الحدود، ظهرت طاعة الله، ونقصت معصية الله تعالى، فحصل الرزق والنصر.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



الدرس التاسع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

الأسئلة.

قد ذكرتم شيئاً عن الفتن الحاصلة، وما نتج عنها من دمارٍ وخرابٍ وقتلٍ وظلمٍ، نطلب من سماحتكم الاستفاضة بالموضوع لأهميته، مع بيان خطورة الخروج على الحكام، كما حدث عندنا، فقد طال بلاؤنا ؟.

- حقيقةً الذي بإذن الله يدرأ من الفتن، وأنا أتحدث عن المسلمين كأفرادٍ، وكأشخاصٍ، فضلاً عن أن يكون عالماً، أو متابعاً، أو طالباً، أو تاجراً، أو فلاحاً، نحن كأفرادٍ، ومسئوليتنا فأقول حقيقة إن من كمال الدين، ومن كياسة العقل، وسلامة الفهم، ألا ينساق المرء مع من يريد تصديق وحدة الأمة، لمجرد أنه رأى ظلمًا قد وقع، أو رأى حقًا قد انتقص، لأن- وهذه تأملوها جيداً-، من فقد بعض حقه، في حالة الوحدة والاجتماع، وأمن الأوطان، سوف يفقد كل حقه حينما تقع -نسأل الله السلامة- حينما تقع الفتن، وتحل الفرقة، ولن يأمن الإنسان، لا على نفسه، ولا على ماله، ولا على وطنه، ولا على عرضه، ولهذا بالفعل يجب أن يوازن المسلم العاقل الحصيف، صاحب الدين، بين المصالح والمفاسد ، لماذا؟ لأن فيه أجواء فتنٍ، كما أشار أخونا السائل في ما حصل في بلاده، وما تشاهدونه الآن يُنقل حيًّا على وسائل الإعلام التقليدية وغير التقليدية.
- ففي أجواء الفتن والفوضى وعدم الاستقرار، تذوب المعايير الضابطة، وتغيب السياسات العاقلة، وتضطرب الآراء، وحتى الحليم يكون حيراناً، ومن هنا تضطرب الآراء الواعية، ويكون التناقض هو المسيطر-نسأل الله السلامة-، والاضطراب هو السائد، كما هو مشاهدٌ، والضياح أيضاً يكون هو المهيمن، وغوغائية الجماهير-مع الأسف- هي الطريق السريع إلى الفوضى.
- ولهذا أقول وأؤكد وسوف أركز عليه: المخرج من الفتن -بإذن الله عزَّ وجلَّ- فأولها وأولاهها بعد اعتصام المسلم بربه، بمحافظته على دينه، أهم شيء هو الجماعة، لزوم الجماعة، والتزام الطاعة، والنبي -صلى الله عليه وسلم- ماذا قال لحذيفة، وهو يسأله عن الفتن؟ قال: «لزوم جماعة المسلمين وإمامهم»، تلزم جماعة المسلمين وإمامهم، فالحديث: «من أراد ببحوحة الجنة فليلزم الجماعة».
- السلف وأهل السنة والجماعة حينما قرروا أهمية وضرورة لزوم الجماعة، والتمسك بلزوم الطاعة والتمسك بالجماعة، ليس ممالأةً، ولا مدهنةً، ولا ضعفاً، ولا معاوضةً، لكن من أجل الحفاظ على الدين، والحفاظ على النفس، والحفاظ على البلاد، والحفاظ على وحدة الأمة، وعلى الاستقرار، وعلى الأهل والأنفس، والسلامة من الفتن، أيضاً الحفاظ على هيبة الدولة، وهيبة الحكم، وهيبة الوطن، ووحدة الوطن، ولهذا في الحديث: «من رأى من أميره ما يكره فليصبر، فإن من فارق الجماعة شبراً مات ميتةً جاهليةً» ، والحديث في الصحيحين.

- أختتم بأن أوصي نفسي، وأوصي الغيورين على الدين، والغيورين على الأوطان من أهل العلم، وأهل الرأي، وأهل الفكر، أوصيهم ونفسي بتقوى الله -عزَّ وجلَّ-، وأوصيهم أن يُمسكوا عن كثيرٍ من ألوان الخوض والنقاشات التي لا تفيد.

ما هو الضابط بين المتأولين والخاسرين أعمالاً؟ فكل أحدٍ إن تبين خطؤه يدعي أنه متأولٌ، ومثال ذلك الخواج في القديم والحديث، فهل هم متأولون؟ أم من الخاسرين أعمالاً؟.

- أحب أن أقول إن حال الخواج، والتي مثل بها أخونا السائل، وهو تمثيلٌ جيدٌ، النبي -صلى الله عليه وسلم- أمر بقتالهم، وقال: «لئن لقيتكم لأقتلنهم قتل عادٍ»، وقال: «وإذا لقيتكم فاقتلوهم»، هم لم يُقاتلوا لأنهم متأولون، أو ليسوا بمتأولين، لا، قوتلوا لخروجهم على الإمام، ولهذا عليٌّ -رضي الله عنه- ماذا قال لهم؟ قال لهم: "إن لكم علينا أن نعطيكم فينكم" يعني حقكم من بيت المال "وأن لا نمنعكم الصلاة معنا، ولكم ما لنا، وعليكم ما علينا، إلا أن تقاتلونا، فإن قاتلونا قاتلناكم".
- فهؤلاء قوتلوا لأنهم بالفعل مسيئون، ومر معنا في كتابنا المبارك، كتاب "السياسة الشرعية" قال: فسادهم فسادٌ عجيبٌ، فساد الدين والدنيا، المتأول يبقى متأولاً، لكن قتال الخواج ليس لأنهم متأولون، وإلا ما نكفهم أيضاً، وإنما لأنهم خرجوا على الإمام ولأنهم أفسدوا، من هذا الباب.

كثيراً ما يتداول في وسائل الإعلام -إن صح ذلك- من أن بعض الدول الإسلامية تساهم في تمويل الحملات الانتخابية لبعض المترشحين لرئاسة تلك الدول، علماً أن هذه الدول ممن لها تأثيرٌ في القرارات الدولية، والتي يتواجد بأراضيها عددٌ كبيرٌ من الجاليات المسلمة، فهل يعد ذلك من عطاء المؤلفة قلوبهم؟ إن قصد بذلك مصلحة الدين وأهله؟.

- هذا يدخل في باب السياسة الشرعية، والتي تقدرها الدول في ما بينها، وتقدر مصالحها، سواءً من درء الفتن، وتغيب المفساد، وتغليب المصالح، وأيضاً تأليف من يريدون تأليفه، سواءً باتقاء شره، أو بالاستفادة منه.
- هل الدين بمعزلٍ عن السياسة؟ وإن كان ليس بمعزلٍ عن السياسة، فلماذا لا يستطيع العلماء في أغلب الدول المسلمة الكلام عن المخالفات الشرعية؟ ولسان الحال يقول: إن هذا الكلام يعد تأليباً على الحاكم، وأن هذا لا يجوز، وإن أنكر أحدٌ على الحاكم اتهمه بهم عديده؟.

- أنا لا أتفق الحقيقة مع السائل في نظريته في الجملة لأهل العلم، أنا أرى أن أهل العلم قائمون في الجملة بمسئوليتهم، وبواجباتهم، وأغلب الأحوال -إن شاء الله- أنهم فعلاً يبينون، وينصحون، ولا يكتمون، ويعاملون التعامل الصحيح مع ولاية الأمور، وهذه طبعاً مسئوليتهم، لكن أرى أنهم ليس بالضرورة أن يعلنوا ماذا قالوا، وماذا فعلوا، بل أحياناً الحكمة ألا يعلنوا، ولا أخص العالم، وإنما كل أصحاب الرأي والعلماء والفكر ومن لهم مقامٌ أن يصلوا إلى ولاية الأمور، وأيضاً لهم أن يؤثروا في ولاية الأمور، ليس من الحكمة غالباً أنه يتحدث بما قاله مع ولي الأمر، أو ماذا فعل، أو ماذا كتب، أو ماذا قال، بل هذا لو حصل لاشك أنه سيكون سلبياً جداً على المهمة كلها، وعلى تأثيره، ولهذا لعل فعلاً أن يتفهم أنه الحديث العام له حديثٌ، والحديث مع ولاية الأمور له أيضاً طريقةٌ، وكما قلت لا أخص العلماء فقط، وإنما كل أصحاب رأيٍ، ولهم دالةٌ، ولهم مقامٌ أن

يصلوا فيه إلى ولاية أمورهم في بلادهم، أنهم يتواصلون، ويكتبون، ويتخاطبون سواء شفاهياً أو كتابياً، وليس بضرورة أن يخبروا الناس بما فعلوا، وإن كان أيضاً قد تختلف كذلك الدول في طريقة التعامل، أو في طريقة ما يصلح للنشر، وما لا يصلح، والله أعلم.

حصل نقاشٌ مع أخٍ حول الهداية والضلالة، فهو يقول: إنها بيد الله، وليس لنا اختيارٌ، فقلت له: إن الهداية من الله للذي يريد الهداية، أما من لا يريد، فيبقى في ضلالته، يعني أن الإنسان مخيرٌ في اختيار طريق الحق أو الباطل، وإن لن تكون هناك عدالةٌ في محاسبة الإنسان الذي لم يملك إرادة الاختيار، ما هو الدليل الصريح من الكتاب والسنة في أن الإنسان له حق الاختيار بين الهداية والضلالة، ويحاسب على نتيجة اختياره؟..

- أولاً: هذا له جانبان، الهداية لاشك أنها بإذن الله عزَّ وجلَّ، من حيث أنه هو الرب المتصرف، والمالك، وله الأمر كله، وإليه يرجع الأمر كله، وله التدبير-سبحانه وتعالى-، لكنه لحكمته ولرحمته -سبحانه وتعالى- أعطى العبد المشيئة، بحيث أنه يحاسبه على ما أعطاه، لكن لا يحاسبه على ما لم يُعطه، على سبيل المثال حينما يمرض العبد، الله -عزَّ وجلَّ- لا يحاسبه على المرض، ولماذا مرضتَ، إنما يحاسبه هل صبر أم لم يصبر، حينما يعثر مثلاً، ويصيبه شيءٌ من أعضائه، إما كسرٌ، وإما عيبٌ، وإما عرجٌ، الله لا يحاسبه على العرج، ولا يقول له: أعطيتك عضواً سليماً، فأتيت بعضوٍ ناقصٍ، إنما ينظر صبره في ما ابتلاه، ينظر أين صبره في ما ابتلاه، ولهذا الله -عزَّ وجلَّ- في الهداية قال: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: 5]، "فلما زاغوا" لأنهم هم الذين اختاروا طريق الضلال فضلوا، ولذلك قال في الآية الأخرى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: 29].

- العبد له مشيئةٌ في أن يكفر، لكن ومع هذا، المؤمنون ماذا قالوا؟ ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنَّ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: 43]، إذن هذا هو الجمع بين الموضوعين، وأنصحك أيضاً وأنصح من تبلغه هذه الكلمة من الشباب ألا يوغلوا في الخوض في مثل هذا، والله أعلم.

المتن.



- هنا يركز على موضوع الشفاعة في الحدود، فأورد خبر عثمان، قال: إن جماعةً أمسكوا لصاً ليرفعوه إلى عثمان -رضي الله عنه- فتلقاهم الزبير، فشفع فيه، فقالوا: رفع إلى عثمان فاشفع فيه عنده، فقال -رضي الله تعالى عنه: إذا بلغت الحدود السلطان فلعن الله الشافع والمشفَّع، يعني الذي يقبل الشفاعة. وكذلك أيضاً فإذا بلغت الحاكم، سواء كان القاضي، أو الأمير، أو الإمام الأعظم، فإنها حينئذٍ لا يجوز فيها الشفاعة.
- وجاءوا أيضاً بالأخبار الثمانية، خبر صفوان بن أمية، يقول: كان نائماً على رداءٍ له في مسجد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فجاء لصٌ فسرقه، فأخذه فأتي به النبي -صلى الله عليه وسلم-، فأمر بقطع يده، فقال: يا رسول الله، أعلی ردائي تقطع يده؟ أنا أهبه له فقال: «فهلأ قبل أن تأتيني به؟» بمعنى قبل أن يُرفع إلى الحاكم «ثم قطع يده».

- فإذن كأن النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول: إنك لو عفوت عنه قبل أن تأتيني به لكان، فأما بعد أن رُفع إلي فلا يجوز تعطيل الحد، هذا كلام شيخ الإسلام، لا بعفو، ولا بشفاعة، ولا بهبة، ولا بغير ذلك.
- ولهذا يقول الشيخ: اتفق العلماء فيما أعلم على أن قاطع الطريق واللص ونحوهما، إذا رُفعوا إلى ولي الأمر، ثم تابوا بعد ذلك، لم يسقط الحد عنهم، بل تجب إقامته وإن تابوا.

يقول: فإن كانوا صادقين في التوبة، كان الحد كفارة لهم، وكان تمكينهم، وذلك من تمام التوبة، بمنزلة رد الحقوق إلى أهلها.

- فإذن جمع بين التوبة وإقامة الحد، كمن تاب وأيضاً رد الحق إلى أهله.
- بمنزلة رد الحقوق إلى أهلها، والتمكين من استيفاء القصاص في حقوق الآدميين، وأصل هذا في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِّنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقْبِتًا﴾ [النساء: 85].
- ولهذا قال: فإن الشفاعة إعانة الطالب، يدخل معنا من أين جاءت لغة، يذكر اشتقاقها، قال: فإن الشفاعة إعانة الطالب حتى يصير معه شفعا، بعد أن كان وترا، فإن أعانه على برٍّ وتقوى، كانت شفاعة حسنة، وإن أعنته على إثمٍ وعدوانٍ، كانت شفاعة سيئة.

ولهذا قال: البر ما أمرت به، والإثم ما نهيت عنه،

- يعني هذا تفسير البر، يعني كل ما أمر به شرعاً فهو برٌّ، وكل ما نهى عنه شرعاً فهو إثم.
- وإن كانوا كاذبين، يعني الشهود أو الشفعاء، فإن الله لا يهدي كيد الخائنين.
- ثم أورد آية المحاربة: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: 33، 34].
- قال الشيخ: فاستثنى التائبين قبل القدرة عليهم فقط، فالتائب بعد القدرة عليه باقٍ في من وجب عليه الحد، للعموم والمفهوم والتعليل. جمل هذه، وأرجو من الإخوة المتابعين أن يقفوا عند هذه الألفاظ الثلاثة، للعموم، والمفهوم، والتعليل.
- يعني فالتائب بعد القدرة عليه باقٍ في من وجب عليه الحد، فالذي يسقط عنه الحد، هو من تاب قبل القدرة عليه، يعني المحاربين المفسدين، من تاب قبل القدرة عليه، فيسقط عنه الحد، ولهذا: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾، أما التائب بعد القدرة، فباقٍ في من وجب عليه الحد للعموم، يعني عموم الآية، والمفهوم، مفهوم ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ يعني مفهوم المخالف، ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾، والتعليل وهو القدرة.
- للعوم: لأنه عموم الآية، من قوله: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ والمفهوم: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ والتعليل: القدرة أو عدم القدرة.

قال: هذا إذا كان قد ثبت بالبينة.

- إذن الذين لا يسقط عنهم الحد بعد القدرة عليهم، هذا إذا كان الحد ثبت بالبينة، يعني بالشهود، كالزنا، الشهود أربعة، أو كذا أو نحو ذلك، أو السرقة شاهدان، إلى آخره.
- أما إذا كان بإقرار، بمعنى أن السارق أو الزاني لم يُقبض عليه أثناء الزنا، وأُتي بشهود، لا، جاء بنفسه معترفًا، جاء مُقرًا، والسارق بنفسه كأنه أدركته رحمة الله والتوبة، وجاء إلى الحاكم، فضيلة القاضي أو الحاكم، أنا سرت، فهذا إقرار.

◀ قال: فأما إذا كان بإقرار، وجاء مُقرًا بالذنب تائبًا، قال: فهذا فيه نزاعٌ مذكورٌ.

- يعني هل إذا رجع وتاب يُدْرأ عنه الحد؟ أو لا. أما الذي بالبينة فلا، ولورجع أو أنكر، فإنه لا يُقبل، أما الذي ثبت عليه بإقرار ثم أنكر، هل يُقبل؟ أو لا يُقبل؟
- قال: ظاهر مذهب أحمد: أنه لا تجب إقامة الحد عليه، لماذا؟ لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال في ماعز: «فهل تركتموه»، وذلك لما هرب، لأنه جاء مُقرًا، وأيضًا «أصبحت حدا فأقمه» وأيضًا حاول النبي أن يرده، وأيضًا قال: «تعافوا الحدود فيما بينكم» قبل أن تصل إلى الإمام «فما بلغني من حدٍ فقد وجب»، إلى آخره.
- ثم ذكر الآن في فضل إقامة الحدود، فقال: «حدٌ يُعمل به الأرض، خيرٌ لأهل الأرض من أن يُمطروا أربعين صباحًا».
- ما هو الربط بين إقامة الحدود، وبين أن يُمطروا؟ المطرغيث، ورزق، وخيرٌ، وبركةٌ، فيقول في الحديث: «حدٌ يُعمل به الأرض، خيرٌ لأهل الأرض من أن يُمطروا أربعين صباحًا».
- يقول الشيخ: وهذا لأن المعاصي سببٌ لنقص الرزق والخوف من العدو، كما يدل عليه الكتاب والسنة، وهذه لفتةٌ يا إخواني ينبغي التنبيه لها، أثر المعاصي على العبد في أهله، في بيته، في ماله، وأثر المعاصي على الأمة في استقرارها، في أمنها، في بركتها، في أرزاقها، في خيراتها، هذا أمرٌ عظيمٌ وعجيبٌ، ولهذا لأن المعاصي سببٌ لنقص الرزق والخوف من العدو، كما يدل عليه الكتاب والسنة، فإذا أقيمت الحدود، ظهرت طاعة الله، ونقصت معصية الله تعالى، فحصل الرزق والنصر.

قال -رحمه الله: ولا يجوز أن يؤخذ من الزاني، أو السارق، أو الشارب، أو قاطع الطريق ونحوهم، مالٌ تعطل به الحدود، لا لبيت المال ولا لغيره، وهذا المال المأخوذ لتعطيل الحد، سحتٌ خبيثٌ، وإذا فعل ولي الأمر ذلك، فقد جمع فسادين عظيمين، أحدهما: تعطيل الحد، والثاني: أكل السحت، فترك الواجب، وفعل المحرم، قال الله -تعالى: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَنْبِيَاءُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: 63]. وقال الله -تعالى- عن اليهود: ﴿سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ﴾ [المائدة: 42] لأنهم كانوا يأكلون السحت من الرشوة التي تسمى البرطيل، وتسمى أحيانًا الهدية، وغيرها.

ومتى أكل السحت ولي الأمر احتاج أن يسمع الكذب من شهادة الزور وغيرها، وقد لعن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الراشي، والمرثي، والرائش، الواسطة الذي يمشي بينهما، رواه أهل السنن.

وفي الصحيحين: أن رجلين اختصما إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال أحدهما: يا رسول الله، اقض بيننا بكتاب الله، فقال صاحبه -وكان أفقه منه- نعم يا رسول الله: اقض بيننا بكتاب الله، وأذن لي، فقال: «قل»،

فقال: إن ابني كان عسيفاً في أهل هذا -يعني أجيراً- فزنى بامرأته، فافتديت منه بمائة شاةٍ وخادمٍ، وإني سألتُ رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة، وتغريب عامٍ، وأن على امرأة هذا الرجم. فقال: «والذي نفسي بيده، لأقضين بينكما بكتاب الله: المائة والخادم ردُّ عليك، وعلى ابنك جلد مائة، وتغريب عامٍ، واغد يا أنيس على امرأة هذا فاسألها، فإن اعترفت فارجمها، فسألها فاعترفت فرجمها». ففي هذا الحديث: أنه لما بُذِلَ عن المذنب هذا المال؛ لدفع الحد عنه أمر النبي -صلى الله عليه وسلم- برد المال إلى صاحبه، وأمر بإقامة الحد، ولم يأخذ المال للمسلمين، من المجاهدين والفقراء وغيرهم. وقد أجمع المسلمون: على أن تعطيل الحد بمالٍ يؤخذ أو غيره لا يجوز، وأجمعوا على أن: المال المأخوذ من الزاني، والسارق، والشارب، والمحارب، وقاطع الطريق، ونحو ذلك، لتعطيل الحد مالٌ سحتٌ خبيثٌ.

- كما قلنا- لعله في زمنه كان قد يكون فشلت الرشوة بين الحكام والولاة ومسئولي الأقاليم إلى آخره، ولهذا قال: لا يجوز أن يؤخذ من الزاني، والسارق، كل أصحاب المخالفات يعني، أو الشارب، أو قاطع الطريق ونحوهم، مالٌ تعطل به الحدود، لا لبيت المال ولا لغيره، لأنه أحياناً قد يظن أن يعطل حدّاً يقول نأخذ لأن بيت المال بحاجةٍ، موارد الدولة بحاجةٍ، لا يجوز تعطيل الحد لا يعطل ولا يؤخذ هذا المال، قال: لا لبيت المال ولا لغيره.

وهذا المال المأخوذ لتعطيل الحد، سحتٌ خبيثٌ، وإذا فعل ولي الأمر ذلك،

- حينما يقول ولي الأمر، يقصد ولي الأمر من دونه، حتى إن كانوا قضاةً أو كانوا أمراءً أو كانوا أصحاب المسئوليات الأقاليم، أو مسئولية المناطق، أو حتى مسئول القرية، أو مدينة، فكل هؤلاء داخلون باسم أو مسعى ولي الأمر.

قال: فإذا فعل ولي الأمر ذلك، فقد جمع فسادين عظيمين، أحدهما: تعطيل الحد، والثاني: أكل السحت،

- ثم استدل بهذه الآية العجيبة في الربانيين والأخبار من أهل الكتاب ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَنْبِيَاءُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السَّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: 63]، وقال الله -تعالى- عن اليهود: ﴿سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ﴾ لأنهم كانوا يأكلون السحت من الرشوة، التي تسمى البرطيل، البرطيل هذا مصطلحٌ عندهم كان شائعاً، يسمون الرشوة برطيلاً، أحياناً قد تسمى هديةً، وعندما أحياناً يسمونها إكراميةً، إكراميةً أو هديةً، كل الأشياء التي تُعطى لمثل هذا فهي داخلٌ في الرشوة، مهما كانت.

قال: ومتى أكل السحت ولي الأمر احتاج أن يسمع الكذب من شهادة الزور وغيرها،

- بالفعل، إذا فُتِحَ هذا الباب جاء الفساد، لا في الشهود، ولا في الوسائط، ولهذا لعن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الراشي، والمرتشي، والرائش، وهو الواسطة الذي يمشي بينهما، الراشي: الدافع، والمرتشي: الآخذ، والرائش: الواسطة، كل الثلاثة ملعونون على لسان رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.
- وأيضاً أتى بخبر قصة أنيس هذا، أن رجلين اختصما إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال أحدهما: يا رسول الله، اقض بيننا بكتاب الله، فقال صاحبه -وكان أفقه منه- نعم يا رسول الله: اقض بيننا بكتاب الله، وأذن لي، فقال: «قل»، فقال: إن ابني كان عسيفاً، يعني كان أجيراً في أهل هذا، فزنى بامرأته، فافتديت منه بمائة شاةٍ وخادمٍ.

- لماذا كان أفقه؟ لأنه من أجل أن يبين له أنه دفع شيئاً، وحتى يسترده، وأيضاً كان لعله أيضاً كان عنده فقه، لأنه كان إما أن يكون سمع بالإسلام، وسمع بأحكام الإسلام، وكان من المدينة، أو قريباً من المدينة.
- فافتديت منه بمائة شاةٍ وخادمٍ، وإن سألتُ، حتى يسقط عنه الحد، أو حتى لا يطالب أهل المرأة بحقوق، وإنني سألت رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة، وتغريب عامٍ، لأنه بكرٌ وليس ثيباً، وأن على امرأة هذا الرجم.
- فقال: «والذي نفسي بيده، لأقضين بينكما بكتاب الله: المائة والخادم رد عليك»، بمعنى: لم يأخذها النبي - صلى الله عليه وسلم - ويقول: هذه مادام كذا نصادرها منكم، نصادرها ونرجعها لبيت المال، ولهذا قال الشيخ: لا يأخذ، ولا لبيت المال ولا لغيره، فلهذا رسول الله ردها إليهم.
- فقال: «هذا ردُّ عليك، وعلى ابنك جلد مائةٍ وتغريب عامٍ، واغد يا أنيس على امرأة هذا فاسألها، فإن اعترفت فارجمها، فاسألها فاعترفت فرجمها».
- لم يأخذ النبي بقول الرجل أن على امرأة هذا الرجل، بمعنى أنه قد تكون زنت، لم يأخذ بقوله أنه زنا بها، إنما حتى تعترف، أو لا يوجد بينة، يشهدون أربعة.

قال: ففي هذا الحديث: أنه لما بُذِلَ عن المذنب،

- طبعاً بُذِلَ عن المذنب لأن البازل الأب، الأب هو الذي بذل عن الغلام، أو عن الولد، لدفع الحد عنه، أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - برد المال إلى صاحبه، وأمر بإقامة الحد، ولم يأخذ المال للمسلمين، من المجاهدين والفقراء وغيرهم، يعني لم يدخل في موارد بيت المال.

قال: وقد أجمع المسلمون: على أن تعطيل الحد بمالٍ يؤخذ أو غيره لا يجوز، وأجمعوا على أن: المال المأخوذ من الزاني، والسارق، والشارب، والمحارب، وقاطع الطريق، ونحو ذلك، لتعطيل الحد مالٌ سحتٌ خبيثٌ.

- كما قلنا لكم: الشيخ يشدد جداً وهو يكتب هذه الرسالة لمن طلب منه، وهو أحد الولاة، وأحد الحكام، فالشيخ يشدد عليه، ليقول له: إنهم مجمعون أن أي مالٍ يؤخذ من المقصرين، أو الذين أخطأوا في حدود الله، وفي معاصي الله، يؤخذون فيُدْرَأ عنهم العقوبة، أن هذا كله لا يجوز، وأن هذا تعطيلٌ للحدود، وأنه مالٌ سحتٌ خبيثٌ.

{ قال - رحمه الله: وكثيراً مما يوجد من فساد أمور الناس، إنما هو لتعطيل الحد بمالٍ أو جاهٍ، وهذا من أكبر الأسباب، التي هي فساد أهل البوادي، والقرى، والأمصار، من الأعراب والتركمان، والأكراد، والفلاحين، وأهل الأهواء، كقيسٍ ويمن، وأهل الحاضرة من رؤساء الناس وأعيانهم وفقرائهم، وأمراء الناس، ومقدميهم، وجندهم، وهو سبب سقوط حرمة المتولي، وسقوط قدره من القلوب، وانحلال أمره، فإذا ارتشى وتبرطل على تعطيل حدٍ، ضعفت نفسه أن يقيم حداً آخرًا، وصار من جنس اليهود الملعونين.

وأصل البرطيل: هو الحجر المستطيل، سميت به الرشوة لأنها تلقم المرتشي عن التكلم بالحق، كما يُلقمه الحجر الطويل، كما قد جاء في الأثر: "إذا دخلت الرشوة من الباب، خرجت الأمانة من الكوة"، وكذلك إذا أخذ مالٌ للدولة على ذلك، مثل هذا السحت الذي يسمى التآدييات، ألا ترى أن الأعراب المفسدين أخذوا

لبعض الناس، ثم جاءوا إلى ولي الأمر فقادوا إليه خيلاً يقدمونها له أو غير ذلك، كيف يقوي طمعهم في الفساد، وتنكسر حرمة الولاية والسلطنة، وتفسد الرعية. وكذلك الفلاحون وغيرهم، وكذلك شارب الخمر، إذا أخذ فدفع ببعض ماله، فكيف يطمع الخمَّارون، فيرجون إذا أمسكوا أن يفتدوا ببعض أموالهم، فيأخذها ذلك الوالي سحتاً، لا يُبارك فيها، والفساد قائمٌ.

- يقول: أيضاً كثيراً ما يوجد من فساد أمور الناس، إنما هو لتعطيل الحد، بمالٍ أو جاهٍ، فيتكلم عن المال، ثم يتكلم عن الجاه، وقال: وهذا من أكبر -يعني فقه الشيخ عجيبٌ، وسياسته عجيبةٌ- من أكبر الأسباب التي هي فساد أهل البوادي، والقرى، والأمصار، من الأعراب والتركمان، والأكراد، لأنه يتكلم عن منطقته، الشيخ يتكلم عن منطقته بالشام، والتركمان والأكراد، والفلاحين، وأهل الأهواء، كقيسٍ ويمن، وأهل الحاضرة من رؤساء الناس وأعيانهم وفقرائهم.

قال: وأمرأ الناس، ومقدمهم، وجندهم،

- كل هؤلاء هم طبعاً رموز البلد، ورموز الوطن، ورموز المنطقة، كل هؤلاء إذا دخل فيهم الرشاوى والفساد، فإن البلد يفسد.

وقال: وهو سبب سقوط حرمة المتولي،

- مع أن لا يكون للمتولي هيبةً، ولا حرجة: لأنه أكل السحت، وسقوط قدره من القلوب، وانحلال أمره، فإذا ارتشى وتبرطل، يعني أخذ البرطيل، والبرطيل هي الرشوة، على تعطيل حد، ضعفت نفسه أن يقيم حداً آخرًا، وصار من جنس اليهود الملعونين، لأنهم ﴿سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ﴾.

وأصل البرطيل: هو الحجر المستطيل،

- يفسر معنى من أين جاءت الرشوة، وأصل البرطيل: الحجر المستطيل، سميت به الرشوة لأنها تلقم المرتشي عن التكلم بالحق، كما يلقمه الحجر الطويل، كما قد جاء في الأثر: "إذا دخلت الرشوة من الباب، خرجت الأمانة من الكوة"، ويروى هذا الأثر عن الحسن -رضي الله عنه.

وكذلك إذا أخذ مال للدولة على ذلك،

- إذا أخذ مال من أجل هذا، فمثل هذا السحت الذي يسمى التأديبات، لأنه أيضاً هذا عندهم يبدو من أسماء الرشوة التأديبات -كما قلنا- يسمى هديةً، يسمى إكراميةً، يسمى عندهم هنا تأديبات.
- قال: ألا ترى أن الأعراب المفسدين، إذا أخذوا مالاً، لأنه يبدو الشيخ يعيش معاناةً، ومنطقته وظروفه تعيش معاناةً، ولهذا الشيخ يجسدها هنا في كتابه هنا -رحمه الله.

يقول: قال: ألا ترى أن الأعراب المفسدين، إذا أخذوا مالاً لبعض الناس، ثم جاءوا إلى ولي الأمر فقادوا إليه خيلاً،

- يعني هدايا، يقدمونها له أو غير ذلك، كيف يقوى طمعهم، طبعًا لاشك حينما تُقبل هداياهم يقوى طمعهم، ويضعف ولي الأمر، ويضعف المسئول، وتنكسر حرمة الولاية والسلطنة، وتفسد الرعية.
 - وكذلك الفلاحون وغيرهم، وكذلك شارب الخمر، إذا أخذ فدفع ببعض ماله، فكيف يطمع الخَمَّارون، ويفشو الفساد يعني، فيرجون إذا أُمسكوا أن يفتدوا ببعض أموالهم، فيأخذها ذلك الوالي سحتًا، لا يُبارك فيها، والفساد قائمٌ، بل يفشو الفساد والفتن والله أعلم.
- وصلّى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

